جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

عنوان المذكرة

إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الامريكية

إعداد الطالبة:
– نريمان بن حمودة

إشراف الدكتور:
– أ.د عبد الله بالحبيب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. آدم قبي	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
د. عبد الله بالحبيب	أستاذ محاضر	مشرفًا
أ.د نور الدين حشود	أستاذ التعليم العالي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

عنوان المذكرة

إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الامريكية

إعداد الطالبة:
– نريمان بن حمودة

إشراف الدكتور:
– أ.د عبد الله بالحبيب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ. آدم قبي	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
د. عبد الله بالحبيب	أستاذ محاضر	مشرفًا
أ.د نور الدين حشود	أستاذ التعليم العالي	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

أنا الممضي أسفله.

السيد (ة):.....بتـــ حمـــ حقـــ نـــريمان.....

الصفة: طالب (ة).

التخصص:.....ماستر دراسات أمنية و إستراتيجية.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.....2072305.07.....والصادرة بتاريخ:2021/12/12

مسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

.....إستراتيجية الشرق في السياسة الخارجية الأمريكية -

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

بتاريخ:2025/05/18

توقيع المعني

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله في أول الأمر وآخره الذي أعانني على إنجاز هذا العمل

الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل "عبد الله بالحبيب "على إشرافه على هذا العمل فقد كان لي الشرف على إشرافه على عملي هذا وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة على تكرمها على مناقشة هذه المذكرة، الدكتور

" آدم قبي" رئيسا والدكتور حشود نور الدين مناقشا.

والشكر والتقدير الكبير موصول إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

.منهم الذين كانوا في مسارنا الدراسي في الأطوار التي سبقت ومنهم من رافقنا في هذه المرحلة.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

نريـــمان

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى أمي الغالية على قلبي حفظها الله وأطال في عمرها وأدامها نور لدربي

لكل العائلة الكريمة

إلى إخوتي حسنية وأولادها، نوال، كريمة وبناتها، بلخير، الغاليين على قلبي

إلى روح أختي الطاهرة اسكنها الله فسيح جنانه

إلى أبنائي فادي ووفاء نور عيوني

إلى زوجي رفيق دربي وعائلته التي بمثابة عائلتي الثانية

إلى كل من مشى في هذه الحياة وترك أثرا جميلا وزرع أملا

إلى زملائي في العمل وزملائي الذين رافقوني في مساري الدراسي.

نـــريمان

مقدمة

مقدمة

لطالما حظيت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية باهتمام الدارسين والباحثين في حقل العلاقات الدولية، وأثارت الرأي العام واهتمامه، وذلك لدورها وتأثيرها على الصعيد العالمي، فالمحافظون الجدد وصفوا بلدهم بالإمبراطورية خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة 09 نوفمبر 1989، لقد تميزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالإنتقال من العزلة إلى التوسع، ومن الانكفاء إلى التدخل، ومن التحالف إلى الهيمنة، وتعددت وظائفها وسياقتها، إذ أنها لا تتخذ موقفا واحدا في كل مرة، بل تتغير بتغير المعطيات والأبعاد والدلالات، فتنتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن موقف إلى آخر، وهذا ما جعل من السياسة الأمريكية سياسة براغماتية وظيفية، تتفاعل وفق رؤية استراتيجية متجددة، تنسجم مع معطيات الواقع الدولي.

وتُفهم هذه المحددات من سياقاتها الداخلية، وتأثيراتها كقوة فاعلة نشطة في ضوء القوة التي نادى بها الآباء المؤسسون، فكان لابد لهذه القوة من عوامل ومرتكزات تقوم عليها لتحقيق مصالحها الحيوية، واستمرت هذه السياسة مدة طويلة اتخذت أشكال وأساليب متعددة حاولت فيها كل مرة أن تنتصر في معركة الأفكار الإيديولوجية الموجهة لبيان أن النظام الاقتصادي الليبرالي الغربي أفضل من الأنظمة الأخرى عبر تعظيم الدور، وأدى تفكك الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة إلى ولادة مرحلة جديدة في تاريخ البشرية أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى والوحيدة على حد تعبير الإختصاصي الشهير بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى يقول في فصله الأول "إن الهيمنة قديمة قدم الإنسان ذاته، ولكن السيطرة العالمية الراهنة لأمريكا تتميز بسرعة ظهورها، وبحجمها العالمي، وبطريقة ممارستها فخلال قرن واحد حولت أمريكا نفسها، وحولت أيضا بواسطة ديناميات دولية، من دولة معزولة نسبيا في نصف الكرة الغربي إلى قوة تصل سلطتها إلى ارجاء العالم كلها وتمسك بهذه الأرجاء على نحولم يسبق له مثيل قط." وتبعا لذلك جرى عبر مراحل متعددة تطوير العديد من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية وخططها وإستراتيجيتها، من جهة أخرى نجد أن سقوط الإتحاد السوفياتي خلق لأمريكا منافسين جدد وعلاقات جديدة وفي خضم هذه التغيرات سوف نتحدث عن إستمرارية التفوق الأمريكي ونتساءل بعد كل هذه المراحل في التاريخ الأمريكي عن الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها لكي تحافظ على وضعها الإستثنائي في العالم؟ خاصة مع التغيرات الجيوسياسة التي بدأ المراقبون السياسيون المهتمين بالشؤون الأمريكية بالتحذير منها ومحاولة منهم لتغيير الإستراتيجيات الأمريكية التقليدية التي بدأت تضر بمصالح الولايات المتحدة وعليه برزت إستراتيجية الكبح موضوع بحثنا، كواحدة من أبرز المخرجـــات

النظرية ومرجعية لتفسير الكثير من التحركات الأمريكية على الساحة الدولية، بإنتهاج سياسات جديدة قائمة على أسس نظرية للسيطرة الأمريكية.

إن التنظير في العلاقات الدولية هوعملية مستمرة وديناميكية تعكس الطبيعة المتغيرة باستمرار للسياسة العالمية والتطور المستمر للأفكار ووجهات النظر الجديدة، هذا ما يجعل من النظريات إطارا مرجعيا لا غنى عنه في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية، فإستراتيجية الكبح هي الإستراتيجية التي تسعى إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال منظور نظــري ندرس من خلاله أبعادها، أليااتها، ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية الحديثة ينتمي هذا النوع من الدراسات إلى تلك الدراسات التى تقدم إستشارات نظرية لصناع القرار ففي ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي وتزايد التحديات أمام الهيمنة الأمريكية، برزت داخل الأوساط الأكاديمية ومراكز التفكير الأمريكية هذه الإستراتيجية تدعو إلى تبني استراتيجية الكبح لإدارة صراعاتها الخارجية خصوصا مع القوى الصاعدة كالصين وخصوم إقليمين مثل إيران والإبتعاد عن الأخطاء التي تتخد منها الولايات المتحدة أجندات في تبني مواقفها حيث تعتبر إستراتيجية الكبح أحد الأدوات الرئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية فهي محورية في تحديد كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع القوى الدولية المنافسة دون اللجوء إلى التدخلات العسكرية المباشرة والحد من تهديدات القوى المعادية ودون الحاجة إلى الانسحاب من الساحة الدولية عن طريق استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل العقوبات الاقتصادية التحالفات العسكرية والمساعدات الدولية حيث لا يكون الهدف من الإستراتيجية العزلة عن العالم بل تفعيل أدوار الولايات المتحدة في مختلف الساحات الدولية لتحقيق استقرار النظام العالمي.

أسباب إختيار الموضوع

يأتي إختيار موضوع استراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية إستجابة لجملة من الدوافع الأكاديمية والمنهجية والعلمية، التي تندرج ضمن إطار السعي لفهم التحولات العميقة التي تعرفها السياسة الدولية المعاصرة وإنطلاقا من ذلك يمكن تبيين أسباب إختيار هذا الموضوع من خلال عرض الأسباب الذاتية والموضوعية التالية:

أولًا :الأسباب الذاتية

1. الاهتمام بقضايا السياسة الدولية وتفاعلاتها، خاصة ما يتعلق بتحولات السياسة الخارجية الأمريكية؛

2. الرغبة في التعمق في النظريات الواقعية، باعتبارها من أكثر المدارس تأثيرًا في تفسير سلوك الدول الكبرى؛
3. توافق الموضوع مع التكوين الأكاديمي كتكملة لمذكرة تخرجي ماستر دراسات أمنية وإستراتيجية المعنونة "بإستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية"، بالإضافة إلى ميولاتي لمحاولة فهم توجهات السياسة الخارجية الامريكية في ظل وضع دولي يتسم بالتعقيد وفي ظل التخبط والجدل الكبير بين المحللين السياسين حولها، مما يعزز فرص إنتاج عمل علمي متكامل ورغبتي في المساهمة بمعالجة موضوع لا يزال حديثًا نسبيًا في السياق العربي.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

1. الراهنية السياسية للموضوع، خاصة في ظل الانسحابات الأمريكية من مناطق التوتر، وصعود قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا، ما يفرض إعادة تقييم الدور الأمريكي العالمي.
2. الأهمية النظرية: يوفر مفهوم "الكبح" الذي طوره ستيفن والت إطارًا تحليليًا غنيًا داخل المدرسة الواقعية، يسمح بفهم دقيق لسلوك القوة العظمى دون الوقوع في ثنائية التدخل/الانعزال.
3. قلة الدراسات العربية حوله: رغم وفرة الأدبيات الغربية حول المقاربة الواقعية، إلا أن الدراسات العربية التي تعالج الكبح كاستراتيجية متكاملة لا تزال محدودة، ما يمنح البحث بعدًا إضافيًا من حيث الإسهام في سدّ هذا الفراغ المعرفي.
4. الجدوى الأكاديمية: يتيح الموضوع إمكانية الربط بين النظرية والتطبيق، من خلال تحليل ممارسات السياسة الخارجية الأمريكية في مناطق متعددة ضمن منظور استراتيجي واقعي في ظل التغيرات المتسارعة في النظام الدولي، وتراجع التدخلات الأمريكية المباشرة؛
5. أهمية مقاربة"الكبح" التي تقدم تصورًا جديدًا لتقليص الانخراط الأمريكي المكلف، مع الحفاظ على النفوذ الدولي.

<u>إشكالية الدراسة:</u>

من خلال تحديد مرتكزات القوة الامريكية في محاولة لبلورة الرؤية الإستراتيجية الملائمة حول موضوع إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية تناقش الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تشكل استراتيجية الكبح توجها بديلا في السياسة الخارجية الأمريكية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما محتوى إستراتيجية الكبح كأداة جديدة في توجيه السياسة الخارجية ؟
- ما هودور الكبح كنظرية تفسيرية وكسياسة توجيهية لخدمة المصالح الأمريكية ؟
- هل تساعد إستراتيجية الكبح صانع القرار الأمريكي في تعديل توجه السياسة الخارجية الأمريكية ؟
- ما هي أليات الكبح لإعادة التوازن الأمريكي ضد المنافسين الجدد ؟
- أي دور ينبغي أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية إقترحنا الفرضيات التالية:

- تعزز استراتيجية الكبح قدرة الولايات المتحدة، على حماية مصالحها الحيوية بأقل تكلفة ممكنة، من خلال تقليص الإنخراط العسكري المباشر؛
- يؤدي تبني إستراتيجية الكبح إلى إعادة تشكيل النظام الدولي على أسس أكثر إستقرارا دون المساس بالدور القيادي الأمريكي؛
- يتيح تطبيق استراتيجية الكبح للولايات المتحدة الحفاظ على وضعها الإستثنائي في العالم عبر أدوات غير تقليدية؛
- إعتماد إستراتيجية الكبح يحقق توازن أكبر للمصالح الدبلوماسية الأمريكية والتحكم في زمام الأمور بعقلانية.

<u>أهمية إختيار الموضوع:</u>

تنبع أهمية موضوع" استراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية "من عدة اعتبارات استراتيجية وأكاديمية، تجعل منه محورًا حيويًا لفهم التحولات التي طرأت على سلوك القوة الأمريكية في النظام الدولي، وتكمن هذه الأهمية في النقاط التالية:

1. يمثل الموضوع مدخلًا لفهم إحدى أبرز الاستراتيجيات الواقعية التي أصبحت تكتسب زخمًا متزايدًا في الأوساط الأكاديمية وصنع القرار؛

2. يساهم في تفسير التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما ما يتعلق بتقليص التدخلات العسكرية المباشرة، والتحول نحو استخدام أدوات غير مباشرة مثل التحالفات والعقوبات؛
3. يساعد في تحليل التغير في موازين القوى الدولية، خاصة في ظل صعود الصين وروسيا، وتغير أولويات الأمن القومي الأمريكي؛
4. يفتح المجال أمام الباحثين لفهم أعمق لتفاعلات السياسة العالمية، ضمن رؤية استراتيجية تتجاوز منطق الهيمنة إلى منطق التوازن.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف للدراسة في مساهمتها ضمن الجهود البحثية الرامية إلى تطوير فهم أعمق للتحولات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة.

يحاول هذا البحث لفت النظر إلى الإستراتيجية الجديدة التي إذا إستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع تقديم مبرراتها ستتجاوز هيمنة النظريات السائدة خاصة نظرية الهيمنة الليبرالية، تنبع كذلك أهداف هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال منظور نظري وتطبيقي يهدف إلى فهم أبعاد هذه الإستراتيجية، مبرراتها، وأدواتها، إضافة إلى تقييم مدى قدرتها على التكيف مع التحولات الجيوسياسية الحديثة.

أما الأهداف التطبيقية فتتجسد في إمكانية إعتماد نتائجها كأداة إستشارية لصناع القرار، خاصة في مجالات التخطيط الإستراتيجي وتقييم السياسات الخارجية.

وتندرج هذه الدراسة ضمن إطار الدراسات التحليلية التي تهدف إلى تقديم إضافة علمية في ميدان الجيوبوليتيكا، عبر إستكشاف أبعاد إستراتيجية الكبح كخيار بديل للتدخلات العسكرية المباشرة، وتعزيز فهم ديناميكيات النظام الدولي المعاصر.

نظريات الدراسة:

النظرية الواقعية الجديدة: إعتمدت الدراسة على الواقعية الجديدة لفهم تأثير بنية النظام الدولي على سلوك الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة وفق هذه النظرية التي طورها مفكرون مثل كينيث والتز وواصلها باحثون معاصرون كستيفن والث، فإن توزيع القوى الدولية هوالذي يحدد توجهات الدول الكبرى مما

يدفعها إلى تبني إستراتيجيات تحفظ مصالحها ضمن بيئة دولية فوضوية، وقد تم توظيف هذه النظرية لتفسير تبني الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية الكبح بإعتبارها إستجابة لضغوط البنية الدولية، ووسيلة لضمان الإستمرار في موقع الهيمنة بأقل تكلفة مباشرة.

نظرية الدور: تهتم نظرية الدور بالتركيز على متغير الدور في السياسة الخارجية، وتحليل سلوك الدول في النظام الدولي، حيث ينظر إلى الدولة كفاعل يقوم بأدوار سياسية محددة تتعلق بالسياسة الخارجية.

الدور هنا هومجموعة الوظائف التي تؤديها الدولة في الخارج لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويحدد الدور بناء على تصور صناع القرار للدولة لمكانتها في النظام الدولي، وقدرتها على التأثير وتوقعاتها للتغيير الذي يمكن تحدثه[1]، تساعد هذه النظرية على فهم الكيفية التي تتبنى بها الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، إستراتيجيات معينة مثل الكبح بما يتلاءم مع تصوراتها الذاتية وتوقعات البيئة الخارجية حول طبيعة دورها كقوة عظمى ضامنة للإستقرار الدولي، وفي هذا الإطار، تعتبر أطروحات ستيفن والث وجون ميرشايمر دعامة فكرية هامة في الدراسة، إذ تجمع بين عناصر الواقعية الجديدة وتحليل الأدوار الدولية.

مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة هذا الموضوع إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج:

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لتحليل مضمون إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية عبر تفكيك عناصرها الأساسية، ودراسة أهدافها، وألياتها، والظروف الدولية المصاحبة لها.

المنهج الإستقرائي: تم توظيف هذا المنهج من خلال تتبع السياسات الأمريكية المتبعة إتجاه مناطق النزاع المختلفة وإستخلاص الأنماط المتكررة التي تؤكد فعالية إستراتيجية الكبح.

المسح التاريخي: إعتمدت منهج المسح التاريخي في الدراسة لتتبع تطور السياسة الخارجية الأمريكية عبر مختلف المحطات الكبرى التي عرفتها، وصولا إلى التحولات التي أدت إلى تغيير إستراتيجتها وذلك خوفا على

[1]– مريم مخلوف " نظرية الدور في العلاقات الدولية Role Theory In International Relations الموسوعة السياسية، 06.2017 .10، تاريخ أخر دخول: 28 .04.2025 13:04، متاح على الرابط التالي: https:// political_encyclopedia/. org/dictionary/ / نظرية الدور في العلاقات الدولية.

مصالحها القومية أمام التحديات الدولية الجديدة ببروز إستراتيجية الكبح كخيار معتمد في السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة، بما يعكس تفاعل الولايات المتحدة مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

منهج تحليل المضمون: إعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون بإعتباره أداة علمية لدراسة الوثائق، بهدف تفسير محتواها بطريقة منهجية وموضوعية وإستخراج المضامين الدلالية المرتبطة بفلسفة الكبح وأبعادها النظرية والتطبيقية وإستخلاص الدلالات الإستراتيجية التي تقدمها المقالات ضمن سياق التغيرات الدولية المعاصرة.

حدود الدراسة:

المجال المكاني: تركزت الدراسة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها الفاعل الرئيسي في تبني إستراتيجية الكبح ضمن النظام الدولي.

وقد تم الإقتصار على تحليل السياسات الأمريكية تجاه مناطق النزاع والتوتر ذات الأهمية الإستراتيجية، مع التركيز على بعض الحالات التي برزت فيها ملامح الكبح، منطقة أسيا مثلا.

المجال الزماني: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة سنة 1991، بإعتبارها لحظة مفصلية أعادت تشكيل النظام الدولي وأثرت على تركيز وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية،وصولا إلى السنوات الأخيرة حيث شهدت هذه المرحلة بروز الكبح كخيار إستراتيجي للتعامل مع القوى الدولية الصاعدة مثل الصين وروسيا، حيث وصف علماء السياسة والاقتصاد هذه الفترة هي الأهم بالنسبة لواشنطن.

البناء الهيكلي للخطة:

تناولت الدراسة ثلاثة فصول تناولنا مقدمة تمهيدية للموضوع تحدثنا عن مفهوم السياسة الخارجية وتحليل علاقاتها بالمفاهيم المجاورة والثوابت والمتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وإبراز دور الجهات الفاعلة، وهذا الفصل التمهيدي لتأصيل الإطارين المفاهيمي والنظري اللذين سيساعدان على بناء أرضية معرفية لفهم الديناميات التي تتحكم في توجهات السياسة الخارجية عموما، والسياسة الخارجية الأمريكية خصوصا.

في الفصل الأول تحدثنا عن المفاهيم والمقاربات النظرية التي تتيح تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التركيز على محدداتها وهياكلها والأطراف المتدخلة في صنع القرار الخارجي وتحليلها النظري، وقد

تناول هذا الفصل مبحثين تحدث المبحث الأول عن السياق التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية وذلك ليتسنى لنا مفهم التغير الذي طرأ على سياساتها عبر التاريخ أما المبحث الثاني فتناول المحددات والعوامل المؤثرة في صنع القرار الأمريكي والذي تناول بدورة مطلبين، في الفصل الثاني من الدارسة، تناولنا الموضوع الأساسي الذي يعتبر أداة تحليل لهذه السياسة الأمريكية وهوالأساس الفكري والنظري لتبني إستراتيجية الكبح، تناولنا فيه مؤشرات التوجه نحوإستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية، تناول مبحثين تحدث المبحث الأول عن الأساس الفكري لإستراتيجية الكبح وإتجاهات التوجه نحوتبنيها، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن الإنكفاء الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية، كما تناول هذا المبحث مطلبين.

في الفصل الثالث من الدراسة تناولنا إنعكاسات إستراتيجية الكبح على النفوذ الأمريكي والتوازن الدولي، تناول هذا الفصل مبحثين، تحدث المبحث الأول عن إنعكاسات الكبح على مكانة الولايات المتحدة الامريكية، كما تناول مطلبين، وقد تناول المبحث الثاني التفاعلات الداخلية والخارجية تجاه إستراتيجية الكبح تناول مطلبين وذلك محاولة للوصول إلى النتيجة والإستخلاص لهذا الطرح الجديد.

الصعوبات :

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات، وأهم ما واجهني منها قلة المراجع التي تتحدث عن إستراتيجية الكبح أو التوازن خارج فكان من الصعب الإلمام بعناصره بالإضافة إلى الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية الأمريكية لأن السياسات الخارجية لا تتبع نمطا ثابتا والسياسة الأمريكية تستدعي متابعة دقيقة ومعمقة كذلك صعوبة استخدام هذا التوجه كمفهوم تحليلي يتطلب الإنتقال من الطرح النظري إلى دراسة تطبيقاته في الواقع فهو تحد يتطلب قدرة تحليلية عالية لكن طبيعة الدراسة تتطلب إعطاء حتى أمثلة واضحة تؤكد ضرورة استخدام توجه الكبح لفهم هذا الطرح.

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري والمفاهيمي

يندرج هذا الفصل ضمن الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويهدف إلى بناء قاعدة علمية لفهم السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية من أكثر الحقول تعقيدًا وتشعبًا في حقل العلاقات الدولية، نظرًا لطبيعتها التفاعلية مع البيئة الدولية من جهة، وخضوعها لمحددات داخلية متشابكة من جهة أخرى .فهي تمثل في جوهرها انعكاسًا لمعادلة دقيقة بين الثوابت والمتغيرات، وبين الأهداف الوطنية والقيود الواقعية، ما يستدعي فهمًا معمقًا للأبعاد النظرية والمفاهيمية التي تؤطرها، وفي هذا الإطار، يأتي الفصل التمهيدي ليضع الأسس النظرية العامة التي يقوم عليها تحليل السياسة الخارجية، من خلال مقاربة مفاهيمها الرئيسية، وتوضيح علاقتها بالمفاهيم المجاورة، مع التركيز على التداخلات الدلالية والوظيفية بينها كما يُعنى الفصل بتتبع الثوابت التي تشكل الخلفية المستقرة لصنع القرار الخارجي، والمتغيرات الظرفية التي تؤثر فيه، سواء في السياق الأمريكي أوعلى المستوى المقارن، وانطلاقًا من كون السياسة الخارجية ليست مجرد ردّ فعل على البيئة الدولية، بل عملية تفاعلية تصوغها أطراف متعددة داخل الدولة، يُفرد هذا الفصل حيزًا خاصًا لتحليل البنية الداخلية لصنع القرار الخارجي، من حيث الجهات الفاعلة كالرئيس، والكونغرس، والبيروقراطيات، والعوامل التي تؤثر في توجهاته، سواء كانت فكرية أو مؤسساتية أو مرتبطة بالمصالح القومية، من خلال هذه المعالجة التأسيسية، يسعى الفصل إلى توفير الخلفية النظرية التي تمكّن القارئ من الإحاطة الشاملة بالتحولات اللاحقة في السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما ما يتعلق منها بصعود توجه" استراتيجية الكبح" في السياق الراهن.

المبحث الأول: تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى

تعد السياسة الخارجية من أهم أدوات الدولة في التعامل مع محيطها الدولي، فهي الوسيلة التي تعبر من خلالها الدولة عن مصالحها وأهدافها في الساحة العالمية. تتشكل السياسة الخارجية من مجموعة من القرارات والإستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الأمن القومي، تعزيز النفوذ، والحفاظ على المصالح غير أن هذه السياسة لا تبنى في فراغ، بل تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد شكلها وإتجاهها فإن فهم مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها يعد أمرا أساسيا لفهم سلوك الدول في النظام الدولي وكيفية تفاعلها مع التحديات والفرص التي تواجهها وبإعتبار الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستنا، الوحدة الدولية الأقوى في النظام الدولي، في كل المجالات وأن إتساع مصالحها في العالم فرض عليها توسيع إمتدادها وساعدها في ذلك توظيفها مختلف الأساليب والوسائل.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تُعدّ السياسة الخارجية نتاجًا لعملية اختيار واعٍ يقوم بها صانع القرار الخارجي، انطلاقًا من تفاعلات داخلية وخارجية متشابكة، يؤكد ذلك الدكتور محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية" تُتميز، بحكم أنها سياسة، بعنصر الاختيار، ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة"[1].

يعني ذلك أن السياسة الخارجية لا تُفرض فرضًا أوتصدر كردود أفعال آلية، بل تمثل فعلًا سياديًا يستند إلى تقييم للمواقف والتوازن بين الممكن والمطلوب، وهي بذلك عملية عقلانية تستهدف التأثير في البيئة الدولية وفق ما تراه الدولة من مصلحة، وتُمارس داخل منظومة من الاعتبارات الاستراتيجية والمؤسسية.

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول فقد إختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهومها بشكل دقيق وذلك لإختلاف منطلقات كل منهم.

يعرف تشارلز هيرمان بقوله: تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أومن يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية.

[1]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 3 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2013)، ص 19.

ويرى المفكر **ريتشارد سنايدر** في دراسته للسياسة الخارجية أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هوسلوك الذين يعملون بإسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة إذ يمكن القول أن سلوك صانع القرار هوبداية العمل في السياسة الخارجية وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية.

وفي هذا الإطار قدم "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى ولولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي أن نشاط الجماعة كوجود حضري، أوالتعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول، وإنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي[1].

تُعدّ السياسة الخارجية من أكثر المفاهيم تداولًا في حقل العلاقات الدولية، نظرًا لما تكتسيه من أهمية في تحديد توجهات الدول ومواقعها داخل النظام الدولي وقد تعددت المقاربات النظرية لتعريفها، غير أنّ معظمها يتفق على أنها تمثل سلوكًا موجّهًا من قبل الوحدة السياسية نحو بيئة خارجية محددة، في إطار أهداف وغايات مرسومة، ويُنظر إليها بوصفها" مجموعة الأفعال والسلوكات التي يقوم بها فاعل دولي، يُمثّل عادة بصنّاع القرار، بهدف التفاعل مع البيئة الدولية وتحديد أهداف الدولة ومصالحها ضمن نسق العلاقات الدولية، وبهذا المفهوم، فإن السياسة الخارجية ليست مجرد انعكاس لموقف، بل عملية تفاعلية معقدة تنطلق من الداخل نحوالخارج ضمن شروط موضوعية وإكراهات خارجية.

كما يرى بعض الباحثين، كجيمس روزنو، أنّ السياسة الخارجية تمثل" جزءًا من السلوك المتكيف للدولة، يهدف إلى الإبقاء على التدفقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند حدود مقبولة مع البيئة الخارجية"[2].

[1]– الربيعي ناصر، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص38.

[2]– خولة جغبلو، **تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات ألقيت على الطلبة تخصص علاقات دولية، جامعة باجي مختار، كلية الحقوق والعلوم السياسية عنابة، 2022، ص 7.

في حين يرى مرسيل ميرل أنّها" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجّه نحو الخارج، والذي يعالج قضايا ومشاكل تقع خارج حدود الدولة[1].

يمكننا من خلال هذه التعاريف الموسعة للسياسة الخارجية أن نصل إلى فهم أشمل لطبيعتها المعقدة، إذ تتضح لنا بوصفها عملية تفاعلية تنبع من قرارات صانعي القرار وتتجاوز حدود الدولة الجغرافية، لتتجلى في سلوكها الخارجي ومواقفها الدولية، وتعكس هذه الرؤية البعد السياسي والتأثيري للفعل الخارجي، خاصة عند إضافة عنصر الأهداف الإستراتيجية للدولة، وعند تحليل السياسة الخارجية، يبرز إتجاهان أساسيان: الأول يركز على مخرجاتها أي النتائج النهائية لسلوك الدولة، والثاني ينظر إليها كعملية مستمرة تستدعي فهما عميقا للدوافع والخلفيات وتحليلا دقيقا للدوافع والخلفيات وتحليلا دقيقا للمواقف والسياسات المتبعة، وتساعدنا هذه الرؤية الثانية على فهم السياسات التي قد تبدو غير منسجمة أو متباينة في ظاهرها.

المطلب الثاني: الإرتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة

كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة كالدبلوماسية، والسياسة الدولية، والعلاقات الدولية، ويعود هذا التداخل إلى التقارب في الوظيفة والاهتمام، غير أن التمييز بينها ضروري لضمان الدقة العلمية في الفهم والتحليل، ويمكن توضيح الفرق من خلال تفكيك كل مصطلح على حدة:

وإذا ما أردنا التمييز المؤسسي، فإن السياسة الخارجية تُدار عادةً من قبل وزارة الشؤون الخارجية، في حين أن الشأن الداخلي تشرف عليه مؤسسات داخلية تختص بشؤون الدولة المحلية.

1 السياسة الخارجية ومصطلح الدبلوماسية: فالسياسة الخارجية على سبيل المثال، تُعبّر عن التوجهات العامة للدولة في تعاملها مع البيئة الدولية، وتُصاغ من خلال القرارات والمواقف الرسمية التي تتخذها السلطة السياسية لتحقيق مصالحها وأهدافها خارج حدودها.

أما الدبلوماسية، فهي تمثّل الأداة أو الوسيلة التي تُستخدم في تنفيذ هذه السياسة، وتتمثل في الحوار والتفاوض وإدارة العلاقات والاتفاقيات بمعنى آخر، السياسة الخارجية تحدّد ماذا تريد الدولة، بينما الدبلوماسية

[1]– نفس المرجع السابق، ص8.

تجيب عن كيف تصل إلى ذلك، فإذا نجحت الدبلوماسية إنعكس ذلك بالإيجاب على السياسة الخارجية، وعلى العكس من ذلك في حالة إذا ما فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها.

2. السياسة الخارجية ومصطلح السياسة الدولية: يجمع أغلب المحللين وفقهاء العلاقات الدولية على أن مفهوم السياسة الدولية يشير إلى تلك الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول منها المؤسسات والعمليات الدولية التي تمارس عن طريقها مثل هذه العلاقات على مستويات التعاون والتنافس والصراع والتكامل[1].

3. السياسة الخارجية ومصطلح العلاقات الدولية: تعد السياسة الخارجية ومفهوم العلاقات الدولية من المفاهيم المترابطة التي تتقاطع في العديد من الجوانب فعند الحديث عن السياسة الخارجية، فإننا نحيل مباشرة إلى كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي، بما يشمله ذلك من تحليل وتفسير وتشخيص للظواهر السياسية الخارجية.

وبهذا المعنى فإن السياسة الخارجية تعد المجال العملي الذي تجسد فيه العلاقات الدولية، إذ تعبر عن مواقف الدول من القضايا الدولية وترسم من خلال مؤسسات وآليات تتولى إدارتها وتوجيهها أما العلاقات الدولية، فهي الحقل الأوسع الذي تدرس ضمنه السياسة الخارجية، وتشمل كل الأنماط والتفاعلات بين مختلف الفواعل الدولية، سواء كانت دولا أومنظمات أوحتى أفرادا.

4. السياسة الخارجية والإستراتيجية: كان مصطلح الإستراتيجية في البداية يستخدم ضمن السياق العسكري، ويعني تعبئة كل الإمكانات المتاحة لتحقيق النصر في الحرب، ومع تطور المفهوم، أصبح يستخدم في ميادين أخرى، مثل السياسة، الاقتصاد، للإشارة إلى التخطيط بعيد المدى وتحقيق الأهداف الكبرى، وفي هذا الإطار ترتبط السياسة الخارجية ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية، إذ تعد الأداة التي تنفذ من خلالها الرؤية الإستراتيجية للدولة على المستوى الدولي بما يضمن تحقيق مصالحا السياسية والاقتصادية والأمنية.

5. علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية: ترتبط السياسة الخارجية ارتباطا وثيقا بالسياسة الداخلية، لدرجة أن البعض يعتبرها إمتدادا طبيعيا لها، فالقرارات الخارجية لا تتخذ بمعزل عن الأوضاع الداخلية، بل تتأثر بها بشكل مباشر، سواء من حيث الإمكانيات أو التوجهات أو الأولويات، فحين تواجه الدولة مشكلات

[1] رملي فهيم، **محاضرات تحليل السياسة الخارجية**، محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثالثة علاقات دولية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، قسم العلوم السياسية، 2021، ص 13-14.

داخلية معقدة، فإنها قد تلجأ إلى تفعيل أدوات السياسة الخارجية لإيجاد حلول أولتحقيق توازن معين، وهكذا، فإن نجاح السياسة الخارجية مرهون إلى حد كبير بمدى إستقرار البيئة الداخلية للدولة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على الطبيعة المزدوجة للسياسة الخارجية من حيث كونها تتسم بثوابت راسخة تعبر عن القيم والمبادئ الأساسية التي تركز عليها الدولة، كالسيادة والوحدة الوطنية وفي الوقت ذاته تخضع لمتغيرات متعددة تنبع من التحولات البنيوية في البيئة الدولية أومن الديناميكيات الداخلية للدولة ذاتها.

في هذا الإطار يعالج هذا المبحث إشكالية مركزية تتمثل في فهم العلاقة بين ماهوثابت في السياسة الخارجية وماهو متحول أي بين عناصر الإستمرارية، وبين عناصر التغيير التي تفرضها المستجدات الدولية والتطورات الداخلية ويتناول أيضا تأثير القيادة السياسية، وتركيب النظام الدولي، وخصائص البيئة النفسية لصانع القرار، بإعتبارها محددات حاسمة في تشكيل هذه السياسة.

المطلب الأول: الثوابت والمحددات في صنع القرار في السياسة الخارجية

تشكل الثوابت في السياسة الخارجية الإطار المرجعي الذي تنطلق منه الدول في تعاملها مع محيطها الخارجي، وهي تتسم بالاستقرار النسبي عبر الزمن، رغم تغير القيادات أو الظروف الدولية وتتمثل أبرز هذه الثوابت في مجموعة من العوامل البنيوية التي يصعب تغييرها على المدى القصير، أهمها:

الموقع الجغرافي للدولة وما يرتبط به من موارد طبيعية وحدود استراتيجية، والعوامل السكانية من حيث الكثافة والتوزيع والامتداد الديموغرافي، فضلًا عن القدرات الاقتصادية ومدى اعتماد الدولة على الذات أوتبعيتها لاقتصاديات أخرى كما تُعد الشخصية القومية والثقافية للمجتمع، ودرجة التماسك الاجتماعي الداخلي، من المحددات الأساسية التي ترسم الملامح الكبرى للسياسة الخارجية وتكسبها طابعًا مميزًا وإلى جانب ذلك، يُمثل النظام السياسي القائم وطبيعة النخبة الحاكمة، ومؤسسات الدولة وقدرتها على الفعل الخارجي، ثوابت بنيوية تؤثر في السياسة الخارجية بشكل دائم كذلك فإن طبيعة النظام الدولي والإقليمي، رغم ما يشهده من تحولات، تظل تؤثر ضمن أطر منتظمة تفرض قيودًا أوتتيح فرصًا تُعيد الدول توجيه سياساتها الخارجية في ضوئها.

وعليه فإن هذه الثوابت تشكل" مرتكزات استراتيجية "تضمن نوعًا من الاستمرارية في توجهات الدول، وتُعد عناصر تفسيرية هامة لفهم الأنماط المتكررة لسلوك الدول على الساحة الدولية، بصرف النظر عن التغيرات الظرفية أو الشخصانية في القيادة السياسية وتتصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي[1].

من هنا، فإن فهم توجهات السياسة الخارجية لا يكتمل دون تحليل هذه المحددات المتشابكة، التي تتقاطع لتمنح الدولة هامشاً للحركة أو تقيد خياراتها وهي عملية ديناميكية، تتغير بتغير الفاعلين، والمصالح، والسياقات.

فعند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها، تأتي عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تمر بمراحل متكاملة تبدأ بتحديد الموقف، ثم صياغة الأهداف، فإختيار البدائل، وتنتهي بالتنفيذ ويعد تحديد الموقف نقطة الإنطلاق الأساسية، حيث يعتمد صانع القرار على مجموعة من المتغيرات الداخلية (سياسية، إقتصادية، أمنية) ومتغيرات خارجية (بيئية دولية، تحالفات، أزمات) وهنا تتجلى أهمية الثوابت بوصفها محددات مسبقة تؤطر إدراك صانع القرار للواقع وتوجه تفسيره للمعطيات.

أما في مرحلة إختيار الهدف، فيفترض أن يكون مرتبطا بمصلحة الدولة وتراعي فيه الإمكانات الواقعية دون الإنسياق وراء الأهداف وفي هذه المرحلة يلعب النظام السياسي، والقدرات الاقتصادية، والشخصية القومية، دورا حاسما في توجيه الخيارات الواقعية للدولة، وبالإنتقال إلى مرحلة إختيار البديل، يصبح التأثير الشخصي والنفسي أكثر بروزا، وقد تهيمن إعتبارات عقلانية أو شخصية في المفاضلة بين البدائل.

ثم تأتي مرحلة التنفيذ، التي تمثل إختبارا حقيقيا لمدى الإنسجام بين القرار المتخد والبيئة الخارجية، فنجاح تنفيذ القرار يتوقف على مدى التناسق بين خصائص الدولة الذاتية وظروف البيئة الدولية، وهوما يبرز دور الثوابت كضمان لتحقيق الاستقرار والتماسك في السياسة الخارجية.

إن هذه المراحل المختلفة، بتداخلها وتكاملها، تؤكد أن السياسة الخارجية لا تبنى على ردود أفعال، بل على عملية عقلانية تستند إلى ثوابت واضحة، وتعد هذه الثوابت بمثابة محددات بنيوية توجه سلوك الدولة وتكسبه طابعا متماسكا رغم إختلاف القادة أو تغير الأنظمة.

[1] محمد الدبار، **تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات**، المعهد المصري للدراسات، 2019.

يمكن فهم السياسة الخارجية للدول من خلال تحليل أبعادها المتعددة ووظائفها المتداخلة فهي لا تقتصر على مجرد التعبير عن المصالح الوطنية، بل تُعد أداة لتحقيق أهداف اقتصادية وأمنية واستراتيجية، وتُوظف لمواجهة التحديات في البيئة الدولية، ويتطلب هذا من صانع القرار الخارجي توازنًا بين طموحاته الوطنية وقدرات الدولة الواقعية، كما يستلزم استيعابًا لتغيرات البيئة الدولية وتفاعلاتها، وتظهر السياسة الخارجية هنا كعملية ديناميكية تستند إلى قدر من المرونة، لكنها تحافظ في الوقت ذاته على خطوطها العريضة التي تمثل الثوابت الوطنية، ويُلاحظ أن هذا التوازن بين الثوابت والمتغيرات هوما يحدد فعالية السياسة الخارجية وقدرتها على التكيف دون التفريط في المصالح الحيوية للدولة[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عالم متغير والحاجة إلى إعادة بناء المفاهيم

في عالم تتغير فيه المعادلات الدولية بوتيرة متسارعة، لم تعد السياسة الخارجية تحتكم إلى نفس المبادئ الجامدة التي كانت تؤطر علاقات الدول خلال الحقب السابقة فقد أضحى النظام الدولي أكثر تعقيدًا وتداخلاً، وبرزت قوى جديدة تتحدى قواعد الهيمنة التقليدية، مما أدى إلى تآكل فعالية المفاهيم الكلاسيكية التي طالما استندت إليها الدول في رسم سياساتها الخارجية، من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة بناء المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية، بما يتماشى مع طبيعة العصر الجديد وتحدياته المتشابكة.

لقد بات واضحًا أن مفهومي السلم والحرب لم يعودا يعكسان الواقع القائم بشكل دقيق؛ فالسلم لم يعد مجرد غياب للنزاعات المسلحة، بل أصبح مرادفًا لحالة من العدالة الشاملة والتنمية المستدامة وضمان الحقوق الأساسية للبشر، وهوما يعني أن غياب القتال لا يضمن بالضرورة وجود السلم في المقابل، توسعت الحرب لتشمل أشكالًا جديدة مثل الحرب الاقتصادية، السيبرانية، الإعلامية، وحتى البيئية، وهي أشكال قد تكون أكثر فتكًا من الحرب التقليدية، وتستهدف بنية الدول والمجتمعات من الداخل دون طلقة واحدة[2].

في هذا السياق، لم تعد السياسة الخارجية أداة تُستخدم فقط للدفاع عن السيادة الوطنية أو تأمين المصالح الاستراتيجية المباشرة، بل أصبحت وسيلة للتفاعل مع قضايا تتجاوز حدود الدولة القُطرية، مثل الأمن البيئي، مكافحة الأوبئة، إدارة تدفقات الهجرة، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهوما يفرض على

[1]– محمد السيد سليم، * **تحليل السياسة الخارجية***، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، 2013، ص49.

[2]– محمد الدبار، **تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات**، مرجع سابق، ص2.

صانعي القرار تجاوز النظرة الاختزالية للمصلحة الوطنية، وتبنّي منظور أكثر تكاملًا وشمولية، يُراعي توازن القيم مع المصالح.

على سبيل المثال، تُمثّل السياسة الخارجية للولايات المتحدة نموذجًا بارزًا لهذا التداخل بين الثوابت والمتغيرات، فمن جهة، تحتفظ واشنطن بثوابت راسخة في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها ضمان أمن إسرائيل، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية، وتوفير الغطاء السياسي والعسكري للحلفاء .ومن جهة أخرى، تتغير الوسائل والسياسات تبعًا للسياقات الدولية والإقليمية، وتبعًا للمصالح الاقتصادية والأيديولوجية للإدارة الحاكمة)[1].

لقد أظهرت التجربة الأمريكية أن المفاهيم النمطية للسياسة الخارجية، مثل" القوة"،" الشرعية"، أوحتى "الديمقراطية"، قد تتحول إلى أدوات مرنة تُوظّف وفقًا لحسابات مصلحية ضيقة، مما يجعل من إعادة بناء المفاهيم ضرورة معرفية وأخلاقية قبل أن تكون تقنية أو إجرائية.

أكثر من ذلك، فإن العالم اليوم يعيش لحظة مفصلية تتطلب تجاوز المفاهيم الثنائية الصارمة عدو/حليف، شرق/غرب، نحن/هم/، نحو مفاهيم أكثر ديناميكية وإنسانية، تُركّز على مصلحة الشعوب وكرامة الإنسان، وليس فقط على مصالح الدول ونخبها السياسية.

وبالتالي، فإن بناء سياسة خارجية فعّالة في عالم اليوم لا يتطلب فقط أدوات تحليل جديدة، بل يستلزم أيضًا شجاعة فكرية لإعادة التفكير في الأسس التي ننطلق منها، وفي الغايات التي نروم تحقيقها فالعالم لم يعد يحتمل سياسات قائمة على الهيمنة والاقصاء، بل هو في أمسّ الحاجة إلى سياسات خارجية تنطلق من الإنصاف، وتسعى نحو التوازن، وتؤمن بأن التعايش ليس خيارًا مثاليًا، بل شرطًا ضروريًا لاستمرار الحياة المشتركة على هذا الكوكب.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 3

ملخص الفصل التمهيدي

تناول الفصل التمهيدي الأسس النظرية والمفاهيمية لفهم السياسة الخارجية بوصفها عملية معقدة تتفاعل فيها العوامل الداخلية مع المتغيرات الخارجية. بدأ الفصل بتعريف السياسة الخارجية وبيان علاقاتها بمفاهيم أخرى ذات صلة مثل الدبلوماسية، السياسة الدولية، والعلاقات الدولية، مع توضيح الاختلافات الدقيقة بينها لضمان فهم علمي دقيق.

بين أن السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل على الظروف الخارجية، بل هي نتاج قرارات صانعي القرار الذين يتأثرون بعوامل داخلية تشمل الجغرافيا، النظام السياسي، الاقتصاد، الثقافة، والمصالح القومية. كما سلط الضوء على الثوابت التي تضمن استمرارية السياسة الخارجية، مثل السيادة والوحدة الوطنية، في مقابل المتغيرات التي تنبع من تحولات بيئية دولية أو تغيرات في القيادة السياسية.

كما ناقش التطورات الحديثة في مفهوم الحرب والسلم، حيث لم تعد الحروب مقتصرة على الاشتباكات العسكرية التقليدية، بل تشمل اليوم أبعادًا جديدة كالحروب الاقتصادية والسيبرانية والإعلامية، مما يتطلب إعادة بناء المفاهيم التقليدية للسياسة الخارجية لتتناسب مع الواقع الدولي المتغير.

في الختام، يؤكد الفصل أهمية تطوير أدوات ومفاهيم جديدة لتحليل السياسة الخارجية في عصر التعقيد الدولي، حيث لا يمكن اختزال المصلحة الوطنية في حدود ضيقة، بل يجب إدماج قيم العدالة والتنمية المستدامة والتوازن بين القوى.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية

العوامل المؤثرة والجهات

الفاعلة في صنع القرار

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية

تعد السياسة الخارجية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، نتاجا لتراكمات تاريخية وتجارب، وهذا ما يجعل فهم مضامينها أمراً يتطلب التعمق في أبعاد متعددة، فالسياسة الخارجية لا تبنى من فراغ، بل تنطلق من جملة من المبررات والدوافع، وتترجم إلى سلوك خارجي من خلال أدوات متنوعة تتجلى في القرارات والمواقف الدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية وغيرها. من هذا المنطلق، سنقوم بتفكيك وتحليل أبرز الملامح التي تشكل مضمون السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

تحليل السياسة الخارجية لدولة بحجم و تأثير الولايات المتحدة الأمريكية أمرا معقدا، نظرا لإتساع رقعتها الجغرافية وتنوعها السياسي والاجتماعي، فمنذ حصولها على الإستقلال عن بريطانيا عام 1783، بدأت الولايات المتحدة في بناء سياسة خارجية متدرجة، تأثرت بالمحددات الداخلية كما الخارجية، وقد زاد هذا التعقيد مع اتساع نفوذها عالميا، ما جعل رسم معالم ثابتة لسياساتها الخارجية أمراً بالغ الصعوبة، خاصة في ظل التحولات الكبرى في النظام الدولي.

ومن هنا، فإن تتبع المسار التاريخي لتطور السياسة الخارجية الأمريكية، من شأنه أن يلقي الضوء على الأسس التي بنيت عليها، والتوجهات التي رافقت مراحل نموها، كما يسمح لنا بفهم طبيعة السلوك الخارجي الأمريكي عبر محطات زمنية مختلفة، تمثل نقاطاً أساسية لفهم أعمق لهذا النموذج السياسي الدولي.

التاريخ ليس مجرد سرد للأحداث، بل هومحرك جوهري لصياغة التغيرات والمستجدات التي تعيد تشكيل المفاهيم السياسية والنظرية بمرور الزمن من اكتشافات واختراعات، نزاعات، تحالفات وأحيانا كثيرة تكن للطبيعة دورا فاعلا في توجيه مسارات التاريخ، من خلال تأثيرها المباشر في مواقع الحروب، وطرق التجارة، وتوزيع النفوذّ، وتتراوح تأثيرات الدول على مجرى الأحداث الدولية، وفقا لقوتها ونوع السياسة التي تنتهجها عموما، واليوم فإننا نجد الساحة الدولية تتراوح وبفرق شاسع تأثيرات الدول على مسارها تبعا للفروقات الموجودة بين هذه الأخيرة إن التفاوت الكبير بين الدول هواليوم أحد أبرز وأهم محددات قوة أوضعف الدول، حيث يعد إمتلاك القوة وتوظيف عناصرها محور الإرتكاز في تحديد مجرى العلاقات الدولية كونها الأداة الرئيسية في التغيرات

والتحولات الإقليمية،[1] بل صار العالم ينقسم إلى مجموعة عوالم، يتصدر الريادة في هذه العوالم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تترأس العالم فما هو سر هذه القوة ولماذا الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تتحكم في مسار العلاقات الدولية وتنصب نفسها دركي العالم، للإجابة عن هذه التساؤلات علينا تتبع المسار التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية لنعرف أسباب هذه القوة والهيمنة على النظام الدولي وصولا إلى التغيرات التي طرأت على المفهوم الواقعي حول القوة للإتساع، وهوما إستدركته الواقعية الجديدة التي إعتمدت بالأساس على المتغير الاقتصادي مركزة على قضية استمرار سيطرة القوة المهيمنة على قمة النظام الدولي بوسائل أقل تكلفة وأكثر قبولا وبوسائل بديلة عن الأداة العسكرية ولأن العالم أصبح أكثر طواعية لإملاءات الولايات المتحدة الأمريكية تأكيدا لطرح **جوزيف ناي** القائل أنه "حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله، فليس ثمة موجب لإستخدام القوة أصلا" [2]

أ- لمحة تاريخية:

يرجع تكوين الولايات المتحدة إلى المرحلة الإستعمارية التي أعقبت حركة الكشوف الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر، فإثر إكتشاف كرستوفر كولمبس للعالم الجديد سنة 1492 تسابقت الدول الأوروبية إلى إستعمار هذا العالم الجديد.

وكانت قارة أمريكا الشمالية ميدانا لتنافس ثلاث دول أوروبية هي إنجلترا وفرنسا وأسبانيا فإستعمرت أسبانيا الأجزاء الجنوبية من القارة واستحوذت فرنسا على شمال ووسط القارة في حين استحوذت إنجلترا على السواحل الشرقية للقارة حيث تأسس خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فيما بين 1607_1732 ثلاث عشرة مستعمرة تابعة للتاج البريطاني إمتدت فيما بين ساحل المحيط الأطلنطي وجبال الأبلاش، وكانت هذه المستعمرات أوالولايات هي النواة التي قامت عليها دولة الولايات المتحدة الأمريكية من ثم شهدت الفترة الممتدة فيما بين 1763_1773 مقدمات الثورة الأمريكية ضد الحكم البريطاني الذي دام لأكثر من قرن ونصف القرن فيما بين 1607_1663، عاش فيها المستوطنون الأمريكيون تحت سيادة التاج الإنجليزي دون تذمر من السيادة البريطانية فقد كانوا في حاجة إلى حماية بريطانيا لهم في مواجهة خطر الفرنسيين في الشمال والإسبان في الجنوب، وبعض القبائل الهندية في الغرب، شهدت العلاقة بين المستوطنين والهنود الحمر صراعات أدت

[1] سليمة طيان وعادل زقاغ، **تحول القوة في العلاقات الدولية: المحددات الثانوية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد رقم 12، العدد03، الجزائر، 2023/07/01، ص 192.

[2] نفس المرجع السابق، ص 193-194.

إلى تهجير السكان الأصليين وتدمير مجتمعاتهم، فلما إنتهت حرب السنوات السبع في عام 1763، لم يعد المستوطنون الأمريكيون في حاجة إلى حماية بريطانيا وبدأت دعاوي الإستقلال عن إنجلترا تتصاعد منذ ذلك الحين، ولم يبقى أمام الأباء المؤسسين للوصول إلى تسوية مع بريطانيا خاصة بعد أن تصاعد المد الثوري بفعل إنتشار الأفكار الثورية التي دعا إليها الزعماء الثوريون من أمثال **توم بين** إلا أن يعلنوا وثيقة الإستقلال الذي كتب مسودته توماس **جيفرسون أحد أبرز الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية** وتم المصادقة عليه وإعلانه في 4 يوليو1776.

بعد ثمان سنوات، وبمساعدة فرنسا واسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية وتم ابرام معاهدة باريس التي أعترفت فيها بريطانيا بإستقلال الولايات الشمالية عام 1783 وتم وضع أول دستور أمريكي في عام 1787 الذي أصبح نافذا عام 1789 . 1797 وعين **جورج واشنطن** كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية واعتراف القوى الكبرى بها، كان لابد لهذه الدولة أن تتبنى سياسات خارجية محددة وخصوصا تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة فتبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين مجموعة من التوجهات العامة عبر عدة مراحل واكبت تطورها والواقع أن الأمريكيين ينظرون إلى أبائهم المؤسسين الذين قادوا حرب الإستقلال وأسسوا للأمريكيين جمهوريتهم وصاغوا لهم نظامهم ووضعوا لهم دستورهم، نظرة إكبار وإجلال تصل إلى مرتبة القداسة، **فجورج واشنطن** هو أبو الشعب الأمريكي و**جيمس ماديسون** هو أبو الدستور الأمريكي الذي وضع الأسس الفدرالية التي قامت عليها الولايات المتحدة **وتوماس جيفرسون** هو واضع إعلان الإستقلال، **وبنجامين فرانكلين وألكسندر هاملتون وجون هانكوك وجون جاي** وغيرهم هم أبطال الإستقلال والأباء المؤسسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك كانت بداية الولايات المتحدة الأمريكية، التي هي اليوم تمثل دولة أمريكا الشمالية إضافة إلى **الألاسكا الشمال الجنوبي لكندا، وجزر هاواي شمال المحيط الهادي**، يحد الولايات المتحدة من الشمال كندا من الشرق المحيط الأطلسي، جنوبا خليج المكسيك والمكسيك أما غربا فيحدها المحيط الهادي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية، المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة التي تمتد حوالي **9,833،520** كيلومترا مربعا[1]، بعد كل من روسيا، وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، هي جمهورية فدرالية برلمانية، عاصمتها

[1]– U.S. Central Intelligence Agency, *The World Factbook – United States*, 2024, accessed May 9, 2025, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-states/.

واشنطن تتكون من50 مقاطعة تمثلها نجوم العلم الوطني الخمسين تتمتع المقاطعات الخمسين بسيادة كاملة في العديد من المجالات، أما السلطات الثلاث (التشريعية، التنفذية، القضائية) فهي مستقلة عن بعضها البعض، أما ما يتعلق بفلسفة الولايات المتحدة الرسمية فهي تنم عن إعتقاد ديني محض وتتمثل في المقولة التالية "**نحن نؤمن بالله**" **In God We Trust'** الشعار الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، حتى أننا نجد أن كل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية يعرضون في خطبهم التدشينية الأولى كيف سيمكنون الأمة الأمريكية من القيام بعمل الله وتحقيق إرادته في الأرض على أفضل وجه[1].

لدراسة تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كخلفية لتفسير ريادتها الدولية، علينا أولا أن نبدأ بالإنتماء الحضاري لهذه الدولة أي الغرب والذي يدعو حسب صاموئيل هنتنغتون للفخر من خلال ما يشكله من قطب ريادي ومرجعية للقيم الحضارية الراقية حيث يصفه معبرا كالآتي: "وقد إستطاع الغرب أن يكسب العالم، ليس فقط بسبب تفوق أفكاره أوقيمه أودينة الذي تحول إليه عدد من الحضارات الأخرى وإنما بالأحرى بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم، وكثيرا ما ينسى الغربيون تلك الحقيقة، ولكن غير الغربيين لا ينسونه"[2] وبحلول عام 1910 كان العالم قد أصبح وحدة سياسية وإقتصادية أكثر مما كان في أي وقت أخر في التاريخ الإنساني وكانت الحضارة تعني الحضارة الغربية، القانون الدولي يعني القانون الغربي الدولي والنظام الدولي هو نظام الغربي للدول القومية المتحضرة ذات السيادة، والمناطق التي تسيطر عليها بل ويذهب على أبعد من ذلك حين يتكلم عن مصير العالم، هذا إذا كان العالم يسعى إلى تجسيد قيم الحضارة فمعياريا، يرى أن المعتقدات الغربية العالمية تفترض أن شعوب العالم بأسره لا بد لها أن تعتنق القيم والمؤسسات والثقافة الغربية، لأنها تجسد أرقى فكر ولأنها أكثرها إستنارة وليبرالية وعقلانية وحداثة وتحضرا.

وبإعتبار أهم محطة تهمنا في دراستنا هي بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان له الأثر الكبير على مسار العلاقات الدولية في فترة مابعد الحرب، فالولايات المتحدة الامريكية كانت هي الحاسم الفعلي للحرب العالمية الثانية من خلال **قنبلة هيروشيما 6 أوت وناكازاكي 9 أوت اليابان في 1945**، بواسطة إكتشاف كان له دورا بارزا في توجيه مسار العلاقات الدولية وتكوين معطيات هذه الأخيرة ألا وهو القنبلة الذرية.

---

[1] PBS American Experience. **"How Did 'In God We Trust' Become the National Motto**?" YouTube video,. https://www.youtube.com/watch?v=GAY-06A3RWU (تم **10 May 2025) في عليه الاطلاع**).

[2]- إسماعيل نوري الربيعي،" هنتنغتون وصدام الحضارات، "إيلاف، 07 يوليو2008، تم الاطلاع عليه في **10 ماي.2025** https://elaph.com/Web/ElaphWriter.

لم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في تجربة وإستعمال هذا السلاح الفتاك حينما تعرضت قاعدة **بيرل هاربر** الأمريكية إلى إعتداء ياباني مفاجئ في 7 ديسمبر 1941 من خلال الهجوم على الأسطول الأمريكي للباسيفيك، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 2400 شخص وتدمير عدد كبير من السفن والطائرات الأمريكية، وقد كان الرد جد عنيف مدمر ولا انساني وكان هذا الهجوم الدافع المباشر لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية حيث أعلنت الحرب على اليابان في اليوم التالي.

برزت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى، مكتسبة هذا المركز من خلال إمتلاكها منفردة للسلاح النووي كما أن حجم خسائرها كان أقل بكثير مما تعرضت له دول أخرى وذلك نظرا لبعدها عن مسرح الحرب،إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، برز الإتحاد السوفياتي روسيا حاليا كقوة عالمية قلبت موازين العلاقات الدولية إلى أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التفوق بالإنفراد في السيطرة العالمية على إثر تصدع المعسكر الشرقي في 1989 ويرجع التفوق الأمريكي لكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تهيمن على كل مجالات القوة: الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية، الإيديولوجية، التكنولوجية والثقافية والتي بمقدورها واستطاعتها توسيع مصالحها في كل أرجاء العالم حسب تقدير صاموئيل هنتنغتون، لذلك يبدو العالم اليوم عليه أن يتعامل مع المعطيات القائمة وهي كون الولايات المتحدة قوة دولية تسعى لفرض الهيمنة بكل الوسائل المتاحة إن هذه الدولة العالمية والمتجانسة التي ستظهر في نهاية التاريخ حسب ما يوضح فوكوياما، يمكن إعتبارها قائمة على دعامتين أساسيتين هما:

1_ الاقتصاد

2_ الإعتراف

لكن المهم جدا أن نلفت الإنتباه إلى أمر بالغ الأهمية ويعد من وجهة نظرنا محدد رئيسي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ألا وهو الأخر كيف يراه المفكرون الأمريكيون كيف تراه القيادات الأمريكية وبالخصوص كيف يتم التعامل معه إن الأخر في عيون الولايات المتحدة الأمريكية مرفوض خصوصا وإن كان ذا نفوذ فتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد أن الأخر هودائما تهديد مباشر يجب مواجهته والتغلب عليه[1].

[1] فضيل شريف أسيا، **البعد العسكري في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2011، ص 17-18.

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الإيديولوجية وإزدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أوعبر الحروب والعدوان والإستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أورئيس الوزراء.

ولعل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أمر في غاية الصعوبة، وذلك لما تتميز به من ناحية المساحة الجغرافية الكبيرة نسبيا وكذلك من حيث المتغيرات السياسيــة والاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في1783 حتى يومنا هذا، وما يزيد في صعوبة تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية هوحجم تأثيرها وفاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوى الدولية.[1]

مرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمراحل ميزتها ووكان لها تأثير في بناء هذه السياسة هذه المراحل شكلت الخلفية التي مهدت لظهور وتطور إستراتيجية الكبح موضوع دراستنا والذي سنتطرق له في الفصل الثاني وللتبسيط والإيجاز سنقسم المراحل إلى أربع وهي:

1 مرحلة العزلة 1776-1914

اتسمت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالإنعزالية في الفترة الممتدة من الإستقلال حتى الحرب العالمية الأولى قد خلص القادة الأمريكيون بعد الإستقلال إلى ضرورة مفادها وجوب بناء دولة قوية قادرة على حماية استقلالها ودرء الأخطار الخارجية عنها واعتقد الساسة الأمريكيون أن هذا لا يتم إلا عبر البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الموجه نحو الداخل، والإبتعاد عن كل الملفات والمشاكل الخارجية، وهذا ما يفسر عزوف الولايات المتحدة عن الإرتباط السياسي بالدول الأوربية التي تشهد نزاعــات ومشكلات فيما بينها في تلك الحقبة خوفا من انتقال أثارها إلى الداخل الأمريكي.

[1]– إسماعيل عياط، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط 2008-2018**، (مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017، ص 14.

لقد ظهر الإتجاه الإنعزالي للولايات المتحدة الأمريكية مع وصول الرئيس جورج واشنطن إلى الحكم لبناء القوة الداخلية والحفاظ على الإستقلال، وتكرس هذا بشكل أكبر مع وصول الرئيس **جيمس مونرو** للولايات المتحدة 1817.1825 وهوأحد أبرز الشخصيات في التاريخ السياسي الأمريكي يعرف بشكل خاص بـ" **مبدأ مونرو**(Monroe Doctrine)، الذي أعلنه سنة 1823 ويعد من أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية في القرن التاسع عشر ويعد **مونرو** صاحب شعار **أمريكا للأمريكتين**.

وقد تمكنت الولايات المتحدة في هذه الفترة بناء استقرار داخلي وقاعدة اقتصادية لا بأس بها والتي ستشكل أحد المرتكزات الأساسية للتوجه نحو الإنفتاح على العالم الخارجي.

2. مرحلة الخروج من العزلة:

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر إلى الحرب العالمية الأولى على أنها حربا أوروبية لا شأن ولا مصلحة لها فيها وهذا ما كفل لها ميزة التعامل مع كل الأطراف وخصوصا من الناحية الاقتصادية التي كونت قاعدة أمريكية ثابتة إلى جانب الاستقرار الداخلي مقابل هشاشة القاعدة الاقتصادية الأوروبية وهذا بالضبط ما كون حافزا عند الساسة الأمريكيين للتوجه نحو الإنفتاح للخارج ما بين الحربين.

وفيعام1916 اقترح الرئيس **ويلسون** آنذاك وساطة أمريكية لحل الخلافات الأوروبية تحت شعـــار"**سلام بدون نصر**"،[1] واعتبر هذا أول مؤشر على نية الولايات المتحدة بالإنفتاح على الخارج وفعلا دخلت الولايات المتحدة الحرب في1917 إلى جانب دول الوفاق، حيث شكل هذا التغير في السياسة الأمريكية سببا رئيسيا لهزيمة دول المحور وبروز الدور الأمريكي على الساحة الخارجية.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وبروز نجم الولايات المتحدة أعلن الرئيس **ويلسن** المبادئ الأربعة عشر الشهيرة التي تناولت مواضيع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحرية التجارة وفكرة إنشاء تنظيم دولي وعلى هذا النحو خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بذكاء من عزلتها التي استمرت منذ استقلالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، محققة حجم سياسي من خلال دورها في إنهاء الحرب وحجم اقتصادي من خلال التقليل من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم بعد الحرب.

[1] موسوعة الهولوكوست ." **تأثير الحرب العالمية الأولى** ".متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة .تم الاطلاع عليه في10 ماي 2025. https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/world-war-i-impact

3 مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية

على غرار السلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة فترة الحرب العالمية الأولى فإنها نأت بنفسها إلى حد كبير في خضم الحرب العالمية الثانية حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر ولم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة "**بيرلهاربر**" التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة وكما هو الحال في المرة الأولى، فإنّ الولايات المتحدة خرجت بوزن دولي واقتصادي هام جعل منها دولة متأهلة لتوسع سياستها الخارجية والانتقال من العزلة إلى الانفتاح، لكن وبذات الوقت برز نجم الإتحاد السوفياتي كقاعدة للإشتراكية العالمية مقابل القاعدة الرأسمالية الأمريكية ما شكل بنية جديدة للنظام الدولي الذي انتقل من التعددية القطبية إلى القطبية الثنائية.

تسببت المصالح المتضاربة وبروز الدولتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي كقوة عظمى وحيدة ومتنافسة على قيادة العالم، بنشوء **مرحلة الحرب الباردة** التي استمرت حتى انهيار الإتحاد السوفياتي في تسعينات القرن الماضي، في تلك الفترة انفتحت الولايات المتحدة على العالم بشكل كبير وعلى رأسها احتواء المد الشيوعي والسعي للهيمنة العالمية.

لقد تجلت سياسات الولايات المتحدة الرامية على الهيمنة العالمية بشكل واضح مع وصول الرئيس **هاري ترومان** إلى السلطة من خلال التغيرات التي اتخذها في السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في العالم وهوالتفسير الإيديولوجي للمساعدات الأمريكية التي عرفت **بمبدأ ترومان** والتي بدأت بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى الدول المهددة بإنتشار الشيوعية، لا سيما تركيا واليونان عام 1947 الهدف الأسمى هو إحتواء الشيوعية. ومنع تمدد النفوذ السوفياتي.

بعد الحرب العالمية الثانية، تبنّت الولايات المتحدة ما يُعرف **بمبدأ ترومان**، الذي أسس لسياسة "الاحتواء" كإستراتيجية رئيسية لمجابهة المدّ الشيوعي السوفييتي، وقد اتضح هذا التوجه من خلال تدخلها في إعادة بناء أوروبا الغربية عبر **خطة مارشال**، في إطار سعيها لتثبيت نفوذها الجيوسياسي ومنع انزلاق القارة نحوالمعسكر الشيوعي، تركز هذا النهج على دعم الحلفاء الغربيين اقتصاديًا وعسكريًا، ما ساهم في تعزيز الحضور الأمريكي، خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية كأوروبا الغربية والشرق الأوسط، ليصبح النفوذ الأمريكي قوة مهيمنة في النظام الدولي الوليد.

وفي الفترة الممتدة بين عامي 1963 و1969، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولات هامة نتيجة تصاعد تيار الرفض الشعبي لحرب فيتنام، حيث تبنّت الإدارة الأمريكية خطابًا يدعو إلى ضبط النفس والتهدئة، مع الحفاظ على تفوقها العسكري .إلا أن هذا التوجه لم يمنع من استمرار توظيف أدوات الضغط والردع ضد الاتحاد السوفييتي، مع التركيز على العلاقات الثنائية مع الحلفاء، والسعي لتوسيع شبكة التحالفات الدولية بهدف إحكام السيطرة على النظام الدولي.

عند تولي **ريتشارد نيكسون** المنتمي إلى الحزب الجمهوري منصب الرئاسة، برز توجه جديد في السياسة الخارجية الأمريكية تمثل في اعتماد سياسة" **الوفاق** "بين المعسكرين الشرقي والغربي، بعد أن ترسخت قناعة لدى صانعي القرار بأن إمكانية تحقيق السلام تتطلب تقاربًا مرنًا لا تصعيدًا وهكذا، بدأ العمل على استراتيجية تقوم على تقليص التسلح والحد من المواجهة العسكرية المباشرة، لا سيما بعد الانهيار الذي شهدته مفاوضات باريس بشأن حرب فيتنام، والتدخل السوفيتي في أفغانستان لاحقًا.

وفي مرحلة لاحقة، اتسمت رئاسة **جيمي كارتر** بانتهاج نهج جديد في السياسة الخارجية، قوامه الربط بين المبادئ الأخلاقية والمصالح السياسية فقد سعى كارتر إلى إبراز الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم أساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، واستخدم هذه المفاهيم أداة للتأثير والضغط على الأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم، إلا أن هذا التوجه لم يكن معزولًا عن المصالح الاستراتيجية، كما برز في توجه كارتر لمحاولة تعزيز النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد بروز التهديدات القادمة من الثورة الإيرانية وتداعياتها الإقليمية.

أما في عهد **رونالد ريغان**، فقد عاد الحزب الجمهوري إلى تبني نهج أكثر حدة، حيث شهدت السياسة الخارجية تحولًا نحو تعزيز الهيمنة العسكرية ونشر نموذج القوة الأمريكية عالميًا، مع التركيز على الردع والاستعداد للمواجهة المباشرة عند الحاجة، وقد تجلى هذا في إعادة إحياء خطاب الحرب الباردة، وفي دعم الحركات المعارضة للأنظمة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، باعتبار ذلك جزءًا من حماية المصالح القومية العليا.

وفي هذا الإطار، أعلن **ريغان** أن" **أمريكا عادت إلى الصدارة**"، في إشارة إلى انتهاء مرحلة التردد والضعف التي رافقت فترة كارتر .وقد تميزت هذه المرحلة بتركيز مكثف على الابتكار العسكري وفرض

النموذج الأمريكي بالقوة الناعمة والخشنة على الساحة الدولية، بما يعكس تحولا جوهريا في الفلسفة الاستراتيجية الأمريكية خلال الثمانينيات.

4 مرحلة الهيمنة على العالم وأحداث الحادي عشر من سبتمبر:

مثل إنهيار المعسكر الشرقي في نهاية ثمانينات القرن العشرين لحظة تحول مفصلية في بنية النظام الدولي، حيث أتاح للولايات المتحدة الإنفراد بقيادة العالم، بعدما غاب التوازن الإستراتيجي الذي كان يشكله الإتحاد السوفياتي، ومع هذا التحول، بدأ يظهر معلم واضح لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية الأمريكية، تتسم بالسعي نحو فرض الهيمنة الأمريكية الشاملة، ليس فقط عسكريا، بل أيضا ثقافيا وإقتصاديا وسياسيا بإعلان الرئيس جورج **بوش الأب** عن قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه "**أن نزدهر ونعيش معاً بإنسجام**" وتكرس هذا أكثر مع قدوم **كلينتون** الذي بنا سياسته فيما يعرف بإستراتيجية" الإلتزام والتوسع" على أعمدة ثلاث هي الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم، وتحقيق الرخاء الاقتصادّي وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرة في العالم.

وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 شكلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وفرت مبررا قويا للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تشكيل أولوياتها الإستراتيجية وتعزيز نفوذها العالمي، إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هاربر فقد تلقت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصاديـــة والسياسيـة والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومهيمنة على النظام العالمي، ونتيجة لدلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ماوصفته **بمكافحة الإرهاب**.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجية الأمريكية زمن بوش الإبن على أربعة مبادئ رئيسية هي:

1. إستثنائية القوة العسكرية الأمريكية؛
2. الحرب الإستباقية؛
3. نشر الأفكار الديمقراطية؛

4. استخدام القوة، وذلك لمجابهة أربعة أخطار تمثّلت؛ بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.[1]

كان الهدف من هذه المرحلة، كما عبر عنه المحافظين الجدد، هو تأكيد التفوق الأمريكي على باقي القوى، وضمان استمرار ريادتها على المستوى العالمي، سواء عبر الوسائل الصلبة كالقوة العسكرية، أو الناعمة كالهيمنة الثقافية والإعلامية ومن هنا بدأت ملامح ما يعرف بإستراتيجية الهيمنة الوقائية " التي هدفت إلى منع نشوء أي قوة قادرة على منافسة واشنطن مستقبلا.

عند تناول تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يلاحظ أنّ هناك ثوابت أساسية راسخة منذ فترة الاستقلال، شكّلت الإطار المرجعي الذي استندت إليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، إلا أن دراسة مسار هذه السياسة عبر الزمن تُظهر أنّ هناك تغيرات ملحوظة ارتبطت بطبيعة الشخصية القيادية للرئيس الأمريكي وفريقه المقرب، إضافة إلى الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بكل مرحلة.

وفي هذا السياق، تظهر أهمية توجهات الرئيس ونائبه بشكل خاص، بالنظر إلى الدور المركزي الذي يلعبانه في تحديد الأولويات، حيث يبرز الاهتمام البارز في بعض الإدارات بقضايا الاقتصاد والطاقة، في حين تميل إدارات أخرى إلى التركيز على الجوانب الأمنية أوالتحالفات الاستراتيجية، ومن هنا فإن السياسة الخارجية الأمريكية تتشكل في كثير من الأحيان وفق توازن دقيق بين خدمة المصالح القومية، ومتطلبات السياق الدولي والاعتبارات الداخلية، وهوما يجعلها أكثر تعقيدًا وتنوعًا مقارنة بالسياسات الداخلية.

ويبرز هذا بوضوح عند المقارنة بين إدارتين أمريكيتين، حيث قد تختلف أولوياتهما رغم انتمائهما لنفس الحزب، فيختار أحدهما التوجه نحو الحلول الدبلوماسية عبر تعزيز الشراكات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، في حين ينزع الآخر إلى اتباع نهج أكثر حسمًا وتدخلًا، وهو ما يعكس مرونة السياسة الخارجية الأمريكية، لكنها مرونة مشروطة بسقف من الثوابت البنيوية الراسخة.

[1]– إسماعيل عياط، **السياسة الخارجية الأمركية إتجاه الشرق الأوسط 2008–2018**، (مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017، ص 20.

إن دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبراغماتية، أو مرحلة استعادة القوة، يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموما لمستها الخاصة في هذا المجال[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في النظرية الواقعية الجديدة

تُعد الواقعية الجديدة (New Realism) من أبرز التيارات النظرية التي أعادت تشكيل فهم السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتعد امتدادًا معاصرًا للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وقد ظهرت في سبعينيات القرن العشرين كرد فعل على القصور الذي شاب الواقعية التقليدية في تفسير التحولات الكبرى في بنية النظام الدولي، وقد قدّم هذه النظرية مجموعة من المفكرين، كان أبرزهم **كينيث والتز وجورج مودلسكي**، الذين سعوا إلى تجاوز التفسير القائم على دوافع الأفراد أو رغبات القادة، والتركيز بدلًا من ذلك على تأثير بنية النظام الدولي نفسها في صياغة سلوك الدول.

تقوم الواقعية الجديدة على فرضية أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية لغياب سلطة مركزية عليا، مما يفرض على الدول أن تتصرف في ظل هذا الوضع بطريقة تضمن لها البقاء في هذا السياق، يصبح توازن القوى هو المبدأ الذي يوجه علاقات الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية أو أيديولوجياتها فالفوضى البنيوية تخلق ضغوطًا بنيوية تجبر الدول، خصوصًا الكبرى منها، على تبني سياسات واقعية لا تقوم بالضرورة على قيم أوتحالفات دائمة، بل على اعتبارات المصلحة القومية فقط.

في كتابه "**نظرية السياسة الدولية(1979)**"، يرى **كينيث والتز** أن تكرار النزاعات والصراعات بين الدول ليس نتيجة للشر الإنساني أو لطموحات القادة، بل هو نتيجة حتمية لطبيعة النظام الدولي ذاته .فالدول تُجبر على الدخول في سباقات تسلح، وتشكيل تحالفات، والتصرف بحذر في بيئة غير آمنة، لا تعرف الثقة أو التعاون طويل المدى وهكذا، تصبح سياسة القوة ضرورة استراتيجية في عالم تسوده الفوضى[2].

[1]– إسماعيل عياظ، نفس المرجع، ص 16-21.

[2]– هبة محمد عباس العكيلي، **تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2012)، (رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن: كلية الأداب والعلوم قسم العلوم السياسية)،2021 ص 28.

كما تميزت الواقعية الجديدة عن سابقتها بأنها لم تكتفِ بتحليل العلاقات الثنائية بين الدول، بل انتقلت إلى مستوى تحليل النظام ككل، مع التركيز على توزيع القوة بين الفاعلين الأساسيين، وعدد الأقطاب السائدة في مرحلة معينة أحادية، ثنائية، متعددة .ولهذا، تُعرف الواقعية الجديدة أحيانًا بالواقعية البنيوية، لأنها تُرجع أسباب السلوك الدولي إلى البنية وليس إلى طبيعة الفاعلين.

ومن التقسيمات الهامة داخل الواقعية الجديدة نجد اتجاهين بارزين: الواقعية الدفاعية لستيفن والث التي ترى أن الدول تسعى لحماية أمنها من دون أن تتوسع بشكل هجومي، بل تكتفي بسياسة توازن القوى . أما الواقعية الهجومية، التي أبرز منظريها جون **ميرشايمر**، فترى أن الدول لا تكتفي بالحفاظ على أمنها، بل تسعى إلى تعظيم قوتها والسيطرة على المجال الإقليمي والدولي قدر المستطاع، لتحقيق هيمنة تمنع أي تهديد مستقبلي.وفي إطار التمييز بين الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية يضيف ميرشايمر "يعتقد الواقعيون أن القوة تعد بمثابة العملة المقبولة في السياسة الدولية، فالقوى العظمى التي هي الفاعل الرئيسي لدى الواقعيين، تولي إهتماما بالغا لقوتها مقارنة بغيرها، إنه ليس على الدولة حيازة مقومات قوة كبيرة ولكن المهم هو التأكد من أن دولا أخرى ليس بمقدورها إحداث تحول حاد في ميزان القوى لصالحها"[1].

كما يشير ستيفن والت إلى أن التمييز المفاهيمي بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية يعد من أبرز الإضافات المهمة للنموذج الواقعي، حيث يقدم جون ميرشايمر طرحاً متمايزاً في هذا السياق .يعتقد ميرشايمر أن الدول تسعى دائماً إلى تعظيم قوتها في النظام الدولي، ويرى أن الحكمة تقتضي أن تسعى الدول إلى بلوغ مستوى القوة الذي يؤمن لها الهيمنة العالمية، غير أن هذا الطموح محفوف بالمخاطر، إذ قد يؤدي إلى ردود فعل تحالفية مضادة مثلما حدث مع فرنسا النابليونية وألمانيا النازية.

ويؤكد ميرشايمر على أهمية ضبط القوة وتنظيم استخدامها بحكمة، متخذاً من تجربة ألمانيا مثالاً على فشل تحقيق الهيمنة رغم ضخامة قوتها أما الواقعيون الدفاعيون فيرون أن سعي الدول إلى تعظيم قوتها بشكل مفرط يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ويؤمنون بأن التعاون الدولي والتحالفات التوازنية تشكل خياراً أكثر عقلانية في مواجهة التهديدات.

[1] أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنتا وإلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"**، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ص 25.

كما يوضح ميرشايمر موقفه من خلال نقده للمنطلق الاستراتيجي الدفاعي، حيث يعتبر أن الدول، وخصوصاً العظمى منها، تميل إلى تبني استراتيجيات هجومية عندما تتاح لها الفرصة ويركز على أهمية القوة الكامنة، المتمثلة في المقومات الاقتصادية والديموغرافية، مثل عدد السكان والموارد، في دعم القوة العسكرية للدولة ويستدل على ذلك بتجربة الصين التي تمكنت من تعزيز قوتها العالمية عبر الاستفادة من هذه المقومات خلال العقود الماضية.

في هذا الإطار، يبين والت أن الخلاف بين الواقعيين الدفاعيين والهجوميين يتمثل في تقديرهم لجدوى السياسات التوسعية، حيث يرى الدفاعيون أنها تفتقر للفاعلية وتؤدي إلى تحالفات مضادة، في حين يعتقد الهجوميون أن الدول تسعى إلى التوسع كوسيلة لدرء التهديدات وتعزيز مصالحها.

وتطبيقًا على السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن ملاحظة حضور الواقعية الجديدة في عدد من السلوكيات، أبرزها الانسحاب من الاتفاقيات الدولية التي تُعتبر غير مجدية من منظور المصلحة القومية، وتبني سياسات الردع والعقوبات، والتركيز على التحالفات النفعية المؤقتة .وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال إدارة الرئيس ترامب، التي أعادت الاعتبار للمصلحة القومية فوق أي اعتبارات أخلاقية أودولية، ورفضت التعددية المؤسساتية لصالح الانفراد بالقرار الدولي وهذا يعكس تصور الواقعية الجديدة للعلاقات الدولية بوصفها لعبة قوى يخضع فيها الجميع لمنطق البقاء والتنافس.

وبالرغم من النقد الذي وُجه لهذه النظرية على اعتبار أنها تُقصي العوامل الثقافية والاقتصادية والإنسانية، إلا أنها لا تزال تحظى بقبول واسع في الدوائر التحليلية لصناع القرار في الدول الكبرى، نظرًا لقدرتها على تفسير التفاعلات الدولية من زاوية بنيوية تعكس منطق القوة والصراع.

فقد أشار الواقعيون الجدد إلى أن النظام الدولي الجديد ليس بإمكانه أن يدوم لفترة طويلة، ففي عهد قريب من هذه المرحلة ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي كثيرا من التحديات والصراعات والتهديدات، وقدم جون ميرشايمر أدلة كافية أن بنية النظام الدولي مستمرة في نمط الفوضوية إلى حد كبير وأكد ميرشايمر ذلك عن طريق اهم الصراعات في مناطق مختلفة من العالم فيشير مثلا إلى الصراع بين الهند

والكوريتين، وتؤكد أن الصين وكوريا الشمالية تسعيان إلى فرض السياسات الواقعية في أسيا وذلك في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة[1].

المبحث الثاني: محددات وأدوت السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل السياسة الخارجية الأمريكية نتاجا لتفاعل معقد بين عدد من العوامل الداخلية والخارجية، تتشابك فيما بينها لتوجيه سلوك الولايات المتحدة تجاه القضايا الدولية فرغم ما قد يبدو من طابع إستراتيجي عقلاني في رسم التوجهات الكبرى إلا أن الواقع يكشف عن حضور قوي لمجموعة من المؤثرات المتغيرة التي تتراوح بين ماهو مؤسساتي، وإقتصادي، وإيديولوجي وماهو مرتبط ببنية النظام الدولي وميزان القوى العالمي وتتجلى أهمية دراسة هذه العوامل والمحددات في كونها توضح كيف تنتقل الولايات المتحدة من مرحلة رسم الأهداف إلى أليات التنفيذ، كما تفسر التباينات الحاصلة بين الإدارات المتعاقبة في تعاطيها مع الملفات الدولية ويتيح هذا التحليل إدراك أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست محكومة بمنظور واحد ثابت بل تخضع لتغيرات ترتبط بسياق كل مرحلة وبالبيئة الداخلية والدولية المحيطة حاولنا من خلال هذا المبحث التطرق أولا للتعريف بمحددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وإلى الأطراف الفاعلة في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وإلى الأدوات التي تستخدمها في سياستها الخارجية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

تعتمد السياسة الخارجية الأمريكية على عدة محددات ومؤسسات تؤثر في اتخاد قراراتها تجاه العالم، وهي التي تفسر لماذا تتخد الولايات المتحدة مواقف معينة في القضايا الدولية بعض هذه المحددات رسمي، مثل الرئيس والكونغرس ووكالة الإستخبارات والبعض الأخر غير رسمي مثل الإعلام والرأي العام والمصالح الاقتصادية، فهم هذه المحددات يساعدنا على فهم طريقة تفكير أمريكا في سياستها الخارجية.

1- البنى الرسمية أوالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية: وتتمثل في السلطتين التشريعية (الكونجرس) والتنفيذية (الرئيس كمؤسسة) وهما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية.

[1]- أنور محمد فرج محمود وباخان اكونجم الدين، "**تفسير النظرية الواقعية الجديدة للفاعلين الدوليين: دراسة تطبيقية على نماذج مختارة**"، العراقية المجلات الأكاديمية العلمية، 22 أكتوبر 2019، ص 12.

من الناحية الدستورية نجد أن إطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الإعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس وذلك من خلال ماجاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة ومطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس،[1] يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفذية وحسب غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أنَ للرئيس دور مهما وحاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من الإعتبارات منها ماهو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة، فمن حيث الإعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة والمرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية.

نشير هنا إلى أنه لم يرد لفظ السياسة الخارجية في نص وثيقة الدستور الأمريكي الأصلي مطلقا ولا حتى في التعديلات الـ (27): التي طرأت عليه وإنما نجد ألفاظا عامة كلفظ "السلطات"، أو بعض الألفاظ والعبارات التي تدل على السياسة الخارجية كعبارة إعلان الحرب أوما شابهها وهذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أوما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة ألاف مستشار من ذوي العقول المبدعة والخبرة المتميزة في شتى المجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية، أولها الرئيس وهو عقدة القرار وزارة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات والجناح التنفيذي، ومجلس الأمن القومي وهومركز التخطيط الإستراتيجي والمشرف على المؤسسات الأمنية والإستخباراتية، الأمنية ووزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الإنتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي إكتسبها الجناح خاصة في أوقات الأزمات، وهكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس والرئيس، وخاصة فما يتعلق بالسياسة الخارجية، ونتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة والتي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أوتعمل على دعم

[1] وثيقة الدستور الأمريكي، المادة الأولى، القسم الثامن.

توجه طرف على حساب طرف آخر وذلك حسب طبيعة العلاقات والمصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.

وكالة الإستخبارات الأمريكية: تعتبر المحور الأساسي للإستخبارات الأمريكية والمصدر الأساسي للمعلومات للسلطة التنفيذية، وقد إستعملت إدارة ترومان وايزنهاور هذا الجهاز لمعالجة قضايا السياسة الخارجية، كما ويعتبر حاليا من الأجهزة الهامة والفاعلة في السياسة الخارجية.

مجلس الأمن القومي: تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون صادر عام 1947 والقانون يخول هذا المجلس معالجة شؤون الأمن الخارجي بالمعنى الواسع للعبارة إضافة إلى النظر في شؤون الأمن الداخلي وهو لا يضم سوى أربعة أعضاء هم: الرئيس، ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع وإثنين من المستشارين الدائمين هما رئيس لجنة رؤساء الأركان ومدير وكالة المخابرات المركزية، لكن المؤسسة توسعت عبر السنين وتصدر التوجيهات الرئاسية المتعلقة بالأمن القومي أهم وثيقة[1].

2 . الهياكل غير رسمية: يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمة بصفة خاصة. واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك مجموعة من الجهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

- جماعات المصالح؛
- وسائل الإعلام؛
- الرأي العام الأمريكي؛
- مراكز الأبحاث الأمريكية؛
- دور الدين.

أ- جماعات المصالح

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام

[1]- إسلام عيادي، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2021 كتاب جماعي دولي محكم**، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/ برلين، 2021، ص 17.

السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات والمقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة وبعد تفسيري بموضوع الدراسة، يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسة الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية وبينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئي العامة إن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أوعلى الأقل بسكوتها ومن أبرز هذه الجماعات ما أشرنا الجماعات العرقية اليهودية أوما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية وذلك زمن خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا ولصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط ويعد اللوبي الصهيوني أبرز مثال على ذلك يقول الأستاذين جون ميرشايمر والأستاذ ستيفن والث في كتابهما الشهير اللوبي الإسرائيلي إننا نستعمل تعبير "اللوبي" كإختصار مريح للتعبير عن التحالف بين الأفراد والمنظمات[1]، وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب والتي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل والولايات المتحدة هذا فضلا عن كونها قليلة العدد وأقل تنظيما.

ب- وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة والقريبة والسريعة للإتصال بين الجماهير والساسة خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء والنواب أنفسهم ويلقون خطابات ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة والجمهور، ولذلك تعتبر العديد من الأراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أوالعالمي.

وتتميز العلاقة بين صناع القرار وأجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهات ومشاريعهم السياسية فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة وخصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة الخارجية.

[1]- نفس المرجع السابق ص 18.

ج- الرأي العام: يمثل الرأي العام الأمريكي أكبر قوة في المجتمع الأمريكي فإهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان له تأثير في هذه السياسة، إن أهم ملاحظة حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، هي أنها مستقلة عن بعضها البعض وعن البنى الرسمية الدستورية.

د- مراكز الأبحاث ودورها في صنع السياسة الخارجية: تشكل مراكز الأبحاث ظاهرة أمريكية مميزة، بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام، ولكن لكون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام يجعلها تحظى بإهتمام كبير ويعود ذلك إلى طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية مثل مركز كارنيجي للسلام الدولي ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام ومجلس العلاقات الدولية فنجد هذه المراتكز تلعب دور نشيط في السياسة الخارجية بإضافة مكملة للجهود الرسمية في حل النزاعات.

وهناك العديد من مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة التي لها أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية ويطلق عليها **Tink tanks** وتقوم هذه المراكز بإمداد صانعي السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام بتحليلات ودراسات تتعلق بكل القضايا الهامة حيث لعبت مؤسسات مثل "مؤسسة راند (RAND)"، و"مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية (CSIS)"، و"مجلس العلاقات الخارجية(CFR)"، دورًا محوريًا في تقديم الدراسات والتحليلات التي يستند إليها صانع القرار الأمريكي.

تُعتبر هذه المراكز من أبرز مصادر التأثير غير الرسمي، إذ تنطلق من توجهات فكرية وأيديولوجية متنوعة، وتضم خبراء متخصصين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، كما أنها ترتبط غالبًا بتمويلات ضخمة من جهات متعددة، مما يتيح لها الاستقلال النسبي والتأثير في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية.

إلى جانب دورها البحثي، تقوم بعض هذه المؤسسات بوظائف تتجاوز التحليل الأكاديمي، لتشمل التأثير المباشر على القرارات من خلال علاقاتها مع دوائر صنع القرار، وتلقّيها التمويل من شركات خاصة أو منظمات سياسية، أوحتى من مؤسسات ضغط، لوبيات ذات مصالح محددة ويمنحها هذا الدعم المالي قدرة واسعة على تنفيذ مشاريع بحثية، وإصدار تقارير استراتيجية تُستخدم لاحقًا كمرجع في وضع السياسات العامة. وتغطي بعض هذه المؤسسات مجالات وظيفية أو جغرافية محددة، مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق

الأدنى، الذي يركّز على قضايا الشرق الأوسط، بينما تنتهج مؤسسات أخرى منظورًا أشمل، كمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الذي يتناول السياسة الخارجية الأمريكية برؤية شمولية[1].

دور الدين: يلعب دور الدين دورا محوريا في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا في ظل تأثير البيئة الداخلية، يلاحظ أن صانعي القرار يتأثرون بتيارين دينيين:

التيار الأول: يشمل مجموعة من المسيحيين الإنجيليين المحافظين الذين يعتقدون بضرورة خوض معركة ضد الشر" ويعملون على تبرير العداء العالمي والترويج للحروب والصدام.

التيار الثاني: يتجسد في المحافظين الجدد الذين يتميزون بالبراغماتية في استجابتهم للتحديات، ويهتمون بإعادة صياغة السياسات والإستراتيجيات العامة بما يخدم المصالح الأمريكية حيث ينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية، وإن تم ذلك بإستخدام العصا الأمريكية لكل من يخالف أو يعترض[2].

فتأثير المحافظين الجدد على السياسة الأمريكية يقوى ويضعف حسب الظروف الدولية والإقليمية نجد مثلا عند ولاية الرئيس بوش الإبن ظهرت بوادر على أن الإدارة الأمريكية تتخذ مسارا جديدا، حيث تبنى الرئيس بوش خارطة الطريق التي عارضها المحافظون الجدد، وكذلك تم الانسحاب من غزة والإعداد لمفاوضات الدولة الفلسطينية ووجه بعض المسؤولين في البيت الأبيض اللوم للمحافظين الجدد وبعض المسؤولين في البنتاغون لخططهم السياسية لما بعد الحرب على العراق[3].

وتلخيصا لهذه المحددات نجد أنه تتجلى خصوصية السياسة الخارجية الأمريكية في تعددية الفاعلين وتوزع دوائر التأثير، حيث لا تنحصر صناعة القرار في مؤسسة واحدة، بل تتوزع بين قوى رسمية تملك صلاحيات دستورية، وأخرى غير رسمية تمارس ضغطًا ناعمًا لكنه فعّال، فعلى رأس هرم المؤسسات الرسمية، يبرز الرئيس الأمريكي بوصفه المحرك الرئيسي لعجلة السياسة الخارجية، مستفيدًا من صلاحيات واسعة كقائد أعلى للقوات المسلحة وممثل البلاد في الخارج، ولا يتصرف الرئيس في فراغ، بل يستند إلى منظومة متكاملة

---

[1] **نفس المرجع السابق، ص 21**

[2] شاهر إسماعيل الناصر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب 2009، ص20.

[3] **نفس المرجع السابق** ص26.

داخل البيت الأبيض، تتقدمها مجلس الأمن القومي الذي يُعد مطبخ التخطيط الاستراتيجي، ويضطلع بدور محوري في إعداد الخيارات وتقدير المواقف بجانب ذلك، تتولى وزارة الخارجية مهام التنسيق الدبلوماسي والتنفيذ العملي لتوجهات الرئاسة، بينما تلعب وزارة الدفاع دورًا لا يقل أهمية، خاصة حين يتعلق الأمر باستخدام القوة أوإعادة الانتشار العسكري، إذ تشكل أدواتها الذراع الصلب للسياسة الأمريكية، في المقابل، يشكل الكونغرس سلطة رقابية وتشريعية موازية، تضطلع بدور فاعل في ضبط التوازنات، من خلال أدوات مثل اعتماد الميزانية، التصديق على الاتفاقيات، أوحتى تعطيل بعض المبادرات التنفيذية في حال تعارضها مع التوجهات الحزبية أوالمصلحة القومية كما تُقدَّر برلمانيًا، وراء هذا المشهد الرسمي، تتحرك قوى غير مرئية ظاهريًا لكنها ذات تأثير عميق.

إن تداخل هذه المؤسسات يعكس ديناميكية النظام الأمريكي، حيث لا تسير السياسة الخارجية في خط عمودي بل تُنتج عبر جدلية متواصلة بين المركز (الرئيس)، (والأطراف) الكونغرس، المؤسسات البحثية، والضغط الإعلامي، ورغم هذا التعدد، فإن الرئاسة تبقى المؤسسة الحاسمة، لاسيما في لحظات الأزمات، حيث تتراجع التوازنات التقليدية لصالح الحسم التنفيذي[1].

المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا في السياسة الدولية، ليس فقط من خلال قدراتها الاقتصادية والعسكرية، بل أيضا عبر منظومة متكاملة من الأدوات التي تستخدمها لتوجيه الأحداث وتحقيق مصالحها الإستراتيجية، تعرف هذه الأدوات بأدوات السياسة الخارجية، وتتنوع بين الدبلوماسية، والإقتصاد، والعسكر، والثقافة، والإستخبارات يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل شامل لهذه الأدوات مع إبراز كيفية توظيفها لتحقيق أهداف واشنطن على الساحة الدولية حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة واسعة من الأدوات لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

هذا التنوع في الوسائل يمنح صانعي القرار الأمريكيين هامشًا كبيرًا من المرونة والتصرف .من أبرز هذه الأدوات:

[1] إسماعيل عياط، **مرجع سابق**، ص 33-42.

1. الأداة العسكرية:

تستخدم أمريكا قوتها العسكرية كوسيلة ضغط أو لفرض السيطرة، سواء من خلال التهديد باستخدام القوة أو عبر التدخل الفعلي ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتستند في ذلك إلى ترسانة عسكرية ضخمة، موزعة ومنتشرة عالميًا، تجعلها قادرة على الردع أو المواجهة متى اقتضت الحاجة، هذه القوة تمنحها ثقة كبيرة في توجيه سياستها بما يخدم مصالحها عبر العالم وقادرة على سحق أي معارضة أو تهديد عسكري ضدها أوضد حلفائها.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أعظم قوة عسكرية على المستوى العالمي في الوقت الراهن، وتعتمد على قوتها العسكرية كمصدر من مصادر القوة الأساسية المؤثرة في السياسة الخارجية.

2. الأداة الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى إقتصاد في العالم فهي الأولى في العالم من حيث الناتج القومي عملت على إنشاء العديد من المؤسسات العالمية للإقتصاد مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، وفي الوقت نفسه كرست سيطرتها على تلك المؤسسات خدمة لمصالحها الاقتصادية، وقد استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هذه الأداة لفرض سياستها وكورقة ضغط على الدول ففي المنطقة العربية إستخدمت هذه الأدوات الاقتصادية من أجل السيطرة على النفط العربي في كافة المجالات، تُعد العقوبات الاقتصادية أداة فعالة ومؤثرة تلجأ إليها الولايات المتحدة للضغط على الدول التي تختلف معها سياسياً، خصوصًا في حال تعذّر استخدام الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية .كما تشمل هذه الأداة منح المساعدات الاقتصادية والتحكم في الاتفاقيات التجارية.

3. الأداة الدبلوماسية:

تظل الدبلوماسية أحد أبرز القنوات التي تعتمدها واشنطن لبناء التحالفات، وإدارة الأزمات، والتفاوض على الاتفاقيات الدولية.

وهي قناة تُستخدم قبل اللجوء إلى الأدوات الأكثر صرامة وكان هناك العديد من اشكال الدبلوماسية التي لم تعد تقتصر على النمط التقليدي، توسعت إلى عدة أنواع مثل دبلوماسية القمة ودبلوماسية الأزمات كحل أزمة دولية معينة أو طارئة و دبلوماسية التحالفات فقد قامت بعقد مؤتمر قمة تحت مسمى: قمة صانعي السلام

عام 1996 حضرها الإتحاد الأوروبي و14 دولة عربية واليابان وإسرائيل في **شرم الشيخ**، وقد استخدمت دبلوماسية التحالفات في تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، عام 2014.

4. الأدوات الإعلامية:

تعتمد الولايات المتحدة بشكل متزايد على" القوة الناعمة "من خلال نشر قيمها وثقافتها ومبادئها الديمقراطية حول العالم، بهدف التأثير غير المباشر في سلوك الدول والمجتمعات، وتعزيز صورتها ومصالحها الدولية، وفي هذا يؤكد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون على قوة تأثير الإعلام في توجيه العقول والسيطرة عليها وتشمل وسائل الإعلام الصحف، المجلات، الإذاعات، وقنوات التلفاز، كما زادت هوليوود من إنتاج الأفلام التي تصور الإسلام والمسلمين بشكل سلبي وهناك صحف رئيسية مثل "**وول ستريت جورنال** "**ونيويورك تايمز، واشنطن بوست**

تأسست وكالات إعلامية كوكالة **الأسوشيتد برس (Associated Press)** وكالة أنباء أمريكية عام 1846، وتعمل هذه المؤسسات عبر برامج منظمة تستهدف مناطق متعددة في العالم، بما فيها الدول العربية، بهدف دعم المصالح الأمريكية ونشر صورة المجتمع الأمريكي كونه نموذجا حضاريا ديمقراطيا[1].

من خلال هذا التنوع في الأدوات، تضمن الولايات المتحدة مرونة في تعاطيها مع التحديات الدولية، وتحافظ على مكانتها كقوة عظمى قادرة على توجيه النظام الدولي وفقا لمصالحها.

[1]– زياد عيد غطاس حجازين، **العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:** دراسة مقارنة (ايران وكوريا الشمالية)، ط1، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021، ص 94.100.

ملخص الفصل الأول

قدم هذا الفصل تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التركيز على أهم العوامل التي تؤثر في صياغتها، وكذا الجهات الفاعلة المعنية بإتخاد القرار الخارجي وقد تم التطرق بداية إلى مضمون هذه السياسة بإعتبارها نتاجا لتراكمات تاريخية وتجارب دولية أثرت في مسارها وأهدافها فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تُبنى من فراغ، بل تُستمد من مصالح قومية وأهداف إستراتيجية يُعبَّر عنها عبر أدوات دبلوماسية، اقتصادية، وعسكرية، تتكيف مع المتغيرات الدولية.

كما تناول الفصل التطور التاريخي للسياسة الأمريكية، من مرحلة التأسيس والاستقلال، مرورًا بالحربين العالميتين، وصولًا إلى مرحلة القطبية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد أبرزت هذه المسيرة تطورًا تدريجيًا يعكس مرونة في التفاعل مع بيئة دولية متغيرة، ما جعل من الولايات المتحدة فاعلًا محوريًا في صياغة النظام الدولي.

في السياق ذاته، تم التطرق إلى المحددات الداخلية والخارجية التي تؤطر القرار الخارجي الأمريكي. تشمل العوامل الداخلية النظام السياسي الفيدرالي، طبيعة المؤسسات التشريعية والتنفيذية (الرئيس، الكونغرس)، دور الرأي العام، وسائل الإعلام، اللوبيات الاقتصادية والسياسية، فضلًا عن البيئة الاقتصادية والثقافية. أما المحددات الخارجية فتتمثل في طبيعة النظام الدولي، التوازنات الإقليمية، صعود القوى المنافسة، والمنظمات الدولية.

كما بُيّن دور الجهات الفاعلة في صنع القرار، وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الشأن الخارجي، والكونغرس بمجلسيه الذي يلعب دورًا رقابيًا وتشريعيًا مهمًا، إضافة إلى وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، فضلاً عن جماعات الضغط المؤثرة.

وقد خلص الفصل إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بمرونة عالية وبراغماتية واضحة، تجعلها قادرة على التكيف مع التحولات الدولية من دون التخلي عن أهدافها الإستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي، الهيمنة الاقتصادية، وتعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة على الساحة الدولية.

الفصل الثاني: مؤشرات التوجه نحو إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الامريكية

إن الانتقال من الجانب المفاهيمي النظري إلى التحليلي ليس مجرد تحول منهجي، بل يمثل نقلة معرفية بالغة الأهمية في حقل العلاقات الدولية، خاصة حينما يتعلق الامر بترشيح الإستراتيجيات الكبرى التي توجه سلوك القوى العالمية، فالإستراتيجية هي تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة، وتحديد الإتجاه الرئيسي للحركة كما، أن مسار التفكير الإستراتيجي يمثل تصور المستقبل إنطلاقا من الحاضر والماضي على أنه إمتدادا لهما، وبناء خطة للتعامل مع المستقبل كما ذهب إلى ذلك حامد ربيع[1]، ومن بين هذه الإستراتيجيات التي أخدت حيز للتفكير الإستراتيجي، إستراتيجية الكبح بإعتبارها عقيدة جديدة في الفكر السياسي الأمريكي إذ تجمع بين منطق الردع والتقييد، تفعل أدوات التأثير دون الإنزلاق في حروب شاملة.

وفي هذا السياق، يتخد هذا الفصل موقعا محوريا في البحث، كونه يسعى إلى إختبار مدى واقعية هذه الإستراتيجية عند ملامستها للواقع الدولي المعقد، لقد دأبت الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة، على توظيف مزيج مركب من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية في إطار سياسة الكبح، ليس فقط ضد الخصوم التقليدين، بل أيضا تجاه قوى ناشئة تشكل تهديد بنيويا لمكانتها العالمية، غير أن التحدي لا يكمن في اعتبار الكبح كعقيدة فقط، وإنما في رصاد الكيفية التي يتم بها تنزيلها على أرض الواقع، وفهم منطق التدرج والإنتقائية في تطبيقها.

ومن هنا يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لحالات متنوعة للكبح الأمريكي وذلك عبر تتبع السياسات الأمريكية ،لاولى محاولات الإستخدام والأسباب التي أدت بها إلى تبني هذه الإستراتيجية وصولا إلى التعامل مع خصومها كالملف النووي الإيراني، والحصار التجاري والتكنولوجي على الصين، والعقوبات والحروب الوكيلة تجاه روسيا في أوكرانيا تمثل هذه الأمثلة نماذج ميدانية تعكس كيف تتنوع أدوات الكبح بين التهديد والإحتواء، وبين العقوبات والحشد العسكري، بحسب السياق الإستراتيجي والمصالح الحيوية ولعل تحليل هذه الحالات لايتيح فقط فهما أعمق لسلوك القوة الأمريكية، بل يكشف كذلك عن مدى مرونة أو تآكل هذه الإستراتيجية في بيئة دولية تتسم بتعدد الأقطاب وتشابك التهديدات والمخاطر.

[1]– عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، (العراق، دار مجدلاوي، 2009)، ص 28.

المبحث الأول: الأساس الفكري لإستراتيجية الكبح وإتجاهات التوجه نحوتبنيها

تبرز أدبيات العلاقات الدولية أن الحقل المعرفي لايخضع لتفسير نظري موحد، بل يتسم بتعدد وتنوع المدارس والمقاربات التي تسعى إلى فهم وتحليل التفاعلات الدولية، فإن هذا التنوع يعد إنعكاسا مباشرا لتعقيد الظواهر الدولية وتشابك العوامل المؤثرة فيها، مما يجعل من الضروري على الباحث أن يحسن إختيار الإطار النظري الأكثر إتساقا مع موضوع بحثه حيث تقوم النظرية بإنتقاء المعلومة المهمة والمفيدة من بين المعلومات المتاحة، وتستفيد منها في عمليات الوصف والتصنيف والتحليل والتفسير والتنبوء ويعرف كينيث والتز النظرية ب "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة "إن النظرية تنطوي على خيار وضع معطيات وبناء موضوع ووضع الصيغ وإعداد ودراسة النماذج وبرهنة النظرية، إن وجود النظرية مرهون بكليتها أوجزئيتها، فكل النظريات صالحة ما دامت تستخدم منهجية علمية.[1]

وفي هذا السياق، يبرز دور النظرية الواقعية، بمختلف تياراتها، بإعتبارها من أكثر المقاربات حضورا وإقناعا في تحليل السلوك الدولي، خصوصا فيما يتعلق بالسياسات التي تعتمدها القوى الكبرى لضبط توازن القوى وبعد الحرب الباردة و إنهيار النظام الثنائي القطبية ظهرت التعديلات التي قدمها الواقعيون الجدد لنظرية التوازن لتتواءم مع النظام الدولي الجديد الذي إتسم بالأحادية القطبية كما ناقشت الإختلاف بين روادها كالدفاعية والهجومية والكلاسيكية الجديدة حول تفسيرهم لطبيعة القطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين، وتقدم المقاربات الواقعية المختلفة لصعود المنافسين المحتملين لتخلص إلى أن مثلا القوة الصينية الصاعدة تشكل التحدي الأهم للولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوى المهيمنة على النظام مما قد يساهم في تغيير طبيعة النظام فمجموع الطروحات النظرية السابقة أسهمت في تهيئة الأرضية المفاهيمية التي إنطلقت منها الولايات المتحدة لتبني مستجد مقترح وإستراتيجية حديثة مبتكرة تخدم السياسة الأمريكية محاولين بهذه الإضافة ضبط النفس أوما يطلق عليه التوازن خارج المجال أوإستراتيجية الكبح كألية تخدم المصالح الأمريكية وترتب التوازنات الإقليمية والدولية[2].

تُعد استراتيجية الكبح مفهوماً مميزاً في حقل العلاقات الدولية، يختلف عن مفاهيم أخرى ترتبط بالسياسة الخارجية الأمريكية، من حيث الأهداف والوسائل والمنطلقات الفكرية، ويمكن إبراز الفروقات الأساسية على النحو التالي:

[1]- نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية فى العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 85-86

[2]- عبيد الحليمي، **توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين"شؤون إستراتيجية**، العدد 11يونيو2022.

1- الكبح مقابل الاحتواء:

- استراتيجية الاحتواء (Containment) التي برزت في الحرب الباردة، هدفت إلى تطويق الاتحاد السوفيتي ومنع تمدده عبر تدخلات مباشرة وتحالفات عسكرية دائمة.

- أما استراتيجية الكبح(Restraint)، فتركز على تقليص التدخلات الخارجية وتجنب التورط في صراعات غير ضرورية، مع الحفاظ على النفوذ من خلال وسائل غير مباشرة.

2- الكبح مقابل العزلة:

-العزلة (Isolationism) تدعو إلى انسحاب شبه كامل من الشؤون الدولية، ورفض أي تورط خارجي.

-بينما الكبح لا يعني الانعزال، بل يدعوإلى مشاركة محسوبة وانتقائية، توازن بين المصالح والقدرات[1].

3- الكبح مقابل التعددية الليبرالية:

-التعددية الليبرالية (Liberal Internationalism) تسعى إلى نشر الديمقراطية والقيم الليبرالية، حتى عبر استخدام القوة أحيانًا.[2]

-أما الكبح فيتبنى موقفًا براغماتيًا، يركز على المصلحة القومية وتفادي الحروب التي لا تخدم أهدافًا حيوية.

المطلب الأول: مفهوم ومبررات نشأة إستراتيجية الكبح وأدواتها

الكبح لغة: هومن كبح يكبح كبحا بمعنى ضبط الشئ والتحكم فيه يعتمد مصطلح الكبح على الدلالة الأصلية للكلمة العربية التي تعني التحكم، التقييد، أو منع الحركة أو التصرف، في العلاقات الدولية يستعار هذا المفهوم لوصف أليات تستخدمها الدول لـ:

- **كبح التصعيد:** مثال فرض عقوبات لكبح برنامج نووي معين.
- **كبح النفوذ:** الإستراتيجيات ضد القوى الصاعدة مثال سياسات الولايات المتحدة لكبح التوسع الصيني قي بحر الصين الجنوبي.

[1]- ستيفن والت، **"الكبح لا يعني العزلة – ولن يعرض أمريكا للخطر"**، مجلة فورين بوليسي، ترجمة جلال خشيب، المعهد المصري للدراسات، 12 يوليو 2019.

[2]- The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities john ; j mearsheimer yale University Press, 2018

إصطلاحا: الكبح هو التحكم في زمام الأمور بعقلانية وتضييق مجال العمل من دون إهدار للتصرفات والأفعال التي تعود على صاحبها من غير نفع وجدوى"[1].

الكبح، هو أساس الإستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين كل السياسات والأفعال التي تعود لماهية منع سلوك الخصم وضبط النفس إزاءه نحو المواجهة المباشرة.

الكبح سياسة تهدف إلى الحد من توسع نفوذ خصم إستراتيجي دون اللجوء إلى مواجهة مباشرة أو الإنزلاق في حروب.

يعد كريستوفر لاين أول من طرح مفهوم توازن تعديلي أطلق عليه تعبير التوازن خارج المجال في أوائل التسعينيات، وطالب بأن يصبح هذا التوازن هو أساس الإستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين كي تبقى الولايات المتحدة قوية وذلك في خضم الجدل الذي رافق إنهيار المعسكر الشرقي وأفول نظام الثنائية القطبية. وقد ألح "لاين" على أن نظام الأحادية القطبية هولحظة عابرة فقط، وهاجم أنصار نظرية إستقرار الهيمنة ففي مقاله الشهير "وهم الأحادية القطبية" (THE Unipolar Illusion) عام 1993، ثم في مقاله الآخر من التفوق إلى التوازن خارج المجال عام 1997، إقترح "لاين"أن تتبنى الولايات المتحدة إستراتيجية التوازن من وراء البحار، بحيث تراقب توازنات القوة دون تدخل مفرط وتوجه النظام الدولي نحوتعددية قطبية أكثر إستقرارا.

يرى لاين أن إستمرار الولايات المتحدة في سياسة التوسع والهيمنة سيؤدي إلى نتائج عكسية، عبر تحفيز القوى الأخرى على التكتل ضدها مما يفضي إلى إستنزاف قوتها في صراعات هامشية بالمقابل، فإن إنتهاج التوازن خارج المجال يمكنها من الحفاظ على موقعها المهيمن باقل تكلفة ممكنة[2].

فبعد أحدات 11 سبتمبر 2001 وشن الحرب على الإرهاب أكد كريستوفر لاين ضرورة تطبيق هذه الإستراتيجية حيت أعاد تأكيد أنه من الجيد أن تكون الدولة قوية داخل النظام الدولي ومن الأنسب للولايات المتحدة عدم الإستمرار في إتباع سياسة تدعيم هيمنتها على النظام الدولي بل أن تقوم على قبولها بظهور قوى عظمى أخرى تقبل بأولوية الولايات المتحدة في الساحة الدولية، ولكن مع وجود مصالح لها في أقاليمها بإختصار، تقوم استراتيجية التوازن خارج المجال، من منظور الولايات المتحدة على مبدأ تحويل الأعباء إلى

[1]- علي الجرباوي ولورد حبش، **النظرية الواقعية في مواجهة الأحادية القطبية**، سياسات عربية، العدد 38، 2022، ص42-38.

[2]- عبيد الحليمي **"توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين "**مجلة شؤون إستراتيجية، العدد 11، يونيو 2022، ص 28.

أطراف أخرى داخل النظام الدولي، بدلا من تقاسمها معها، وهوما يضمن لها إطالة أمد هيمنتها على هذا النظام"[1]

ومن المفكرين الذين دلو بدلوهم في حقل هذه المقاربة محاولين التنبوء بواقع دولي جديد نجد جون ميرشايمر وستيفن والث، قدم كل منهم طرحا مميزا ضمن المدرسة الواقعية المعاصرة، في محاولة لتكييف النظرية مع واقع أحادية القطبية، فبدلا من الإنخراط المباشر والمكلف في صراعات خارجية إقترحا هذه الإستراتيجية والتي تقوم على الإعتماد على قوى إقليمية لتحقيق التوازن، دون حاجة لتدخل أمريكي مباشر حيث تقوم فكرتها المركزية على تقليل التدخل المباشر للقوى العظمى في الأقاليم الحيوية، والاعتماد بدلاً من ذلك على دعم قوى إقليمية صديقة لمواجهة التهديدات المحلية.

1- **جون ميرشايمر:** رغم أن لاين كان السباق إلى طرح المفهوم فإن جون ميرشايمر طوره من خلال إطار الواقعية الهجومية في كتابه "مأساة القوى العظمى2001، قدم ميرشايمر نموذجا نظريا متماسكا يشرح كيف أن القوى العظمى تسعى إلى الهيمنة الإقليمية وتمنع ظهور منافسين.

يعتبر ميرشايمر أن التوازن يبدأ من المستوى الإقليمي قبل أن ينتقل إلى المستوى الدولي، ويربطه بعنصر الجغرافيا ويقسم العالم إلى مناطق إستراتيجية أوروبا وشرق أسيا والخليج يجب على الولايات المتحدة مراقبة التوازن فيها ومنع أي قوة من السيطرة عليها.

يدعو إلى الانسحاب من مناطق التوتر وتشجيع الحلفاء على تحمل مسؤولياتهم الأمنية، بدلا من التورط في نزاعات لا تخدم المصالح الأمريكية، كما يؤكد على ضرورة تحديد الأولويات وترشيد إستخدام القوة[2].

هذه المقاربة تسمح للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بتوفير التكاليف العسكرية والسياسية المرتبطة بالتدخل الخارجي، وتُشير تحليلات عديدة إلى أن بريطانيا طبّقت هذا النهج بشكل غير مباشر خلال ثلاثينيات القرن الماضي، حين سعت لتخفيف عبء "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس" عبر فكرة إنشاء" إمبراطورية فدرالية."

[1]- علي الجرباوي ولورد حبش، مرجع سابق، ص 28-29.
[2]- المرجع نفسه، ص 43

في السياق الأمريكي، كتب ميرشايمر في ديسمبر 2008 بمجلة نيوزويك، مناديًا إدارة أوباما بتبني هذه الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط واستدلّ على ذلك بدعم واشنطن للعراق خلال حربهم على إيران، معتبر ان هذه السياسة مكّنت الولايات المتحدة من لعب دور" الموازن الخارجي" دون التورط المباشر.

2- ستيفن والت وهومن أنصار الواقعية الدفاعية يرى أنه في سياق التحولات الكبرى التي تشهدها السياسة الخارجية الأمريكية، برزت نقاشات عميقة حول مستقبل الدور الأمريكي في العالم، لاسيما في ظل الإخفاقات المتكررة لاستراتيجية الهيمنة الليبرالية، التي هيمنت على الرؤية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة وعليه، يقدّم الباحث الواقعي ستيفن والت مقاربة الكبح (Restraint)"، وهي رؤية استراتيجية تدعوإلى ممارسة أكثر عقلانية وانضباطً للقوة الأمريكية، دون الانسحاب من العالم أوتبني نهج انعزالي.

يؤكد **والث** أن الكبح لايعني الانغلاق أوتجاهل التزامات الولايات المتحدة الدولية، بل يعني اختيار المعارك بوعي، والتي تدخل فقط عندما تكون المصالح الحيوية على المحك فهذه المقاربة تقوم على الاعتراف بالحدود الطبيعية للقوة، وتدعو إلى عدم استنزاف الموارد في مشاريع فاشلة لبناء دولأ وفرض أنظمة ديمقراطية عبر الوسائل العسكرية، كما حدث في العراق وأفغانستان.

يرى **والت** أن الانخراط الأمريكي في الشؤون الدولية يجب أن يستمر، ولكن بأدوات أكثر تنوعًا وفعالية، مثل الدبلوماسية، والتحالفات الذكية، والتجارة، والقوة الناعمة، أما استخدام القوة العسكرية، فيجب أن يكون الملاذ الأخير، وضمن أطر دقيقة تضمن تحقيق أهداف واضحة ومحددة.

من وجهة نظر **والت،** فإن استراتيجية الكبح تمثل استجابة واقعية لتحديات القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعد القوة الصلبة وحدها قادرة على تأمين النفوذ العالمي، كما أن الولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري، لم تعد قادرة على تحمّل أعباء قيادة النظام الدولي بالطريقة التقليدية.

ويُبرز والت في مقالاته ومحاضراته، خصوصًا في مقاله الشهير المنشور في مجلة" فورين بوليسي" عام 2019 بعنوان "**االكبح لايعني العزلة**"، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى سياسة خارجية تحترم توازنات القوى، وتمنح الأولوية للاستقرار طويل الأمد بدلًا من المغامرات العسكرية القصيرة الأجل، وبذلك، يرد على الانتقادات التي تصف أنصار الكبح الانعزاليين، موضحًا أن الكبح لايسعى إلى الانفصال عن العالم، بل إلى الانخراط فيه من موقع القوة الرشيدة والقرار المدروس.

إن هذا التوجه يُعيد تعريف الدور الأمريكي العالمي على نحو أكثر مرونة وواقعية، وهوما يجعل من مقاربة الكبح دعوة لإعادة التفكير في أسس السياسة الخارجية، بعيدًا عن النزعات الأيديولوجية أو الطموحات الإمبراطورية.

بدوره يرى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى التخلي عن السياسات المكلفة مثل بناء الدول ومكافحة التمردات، والعودة إلى استراتيجية أكثر واقعية تهدف إلى الحفاظ على النفوذ عبر التوازن، وليس عبر السيطرة المباشرة. ويشدد على أن مناطق مثل أوراسيا والخليج العربي، نظراً لأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية، هي الوحيدة التي تستحق أن تبذل فيها أمريكا جهداً عسكرياً.

ويضيف والت أن الحل الأمثل هو الاعتماد على شركاء محليين يعززون ميزان القوى، دون أن تتحمل واشنطن العبء الكامل[1]، هذه الرؤية، بحسب والث تمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على نفوذها العالمي دون إستنزاف مواردها، فقد رأى أن إستمرار الهيمنة الأمريكية يتطلب تركيزا أكبر للخصوم عبر دعم الحلفاء لا عبر فرض نماذج حكم أوفرض النفوذ العسكري المباشر وقد دعا إلى إعتماد هذه المقاربة كبديل واقعي لنهج التوسع التقليدي، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في مناطق مثل الشرق الأوسط[2].

وخلاصة لذلك فإن إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية وجدت جذورها النظرية في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية، والتي تُعد من أكثر المدارس الفكرية تأثيراً على صناع القرار في واشنطن،لاسيما في فترات التراجع أو التغير في موازين القوى العالمية. وستيفن والت وجون ميرشايمر كانا من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث قدّما تحليلات عميقة ودعماً نظرياً لها، ولا سيما من خلال ما أسمياه بـ"التوازن خارج المجال" (Offshore Balancing).

في هذا السياق، رأى والت وميرشايمر أن الانخراط الأمريكي المفرط في الشؤون الدولية خلال العقود الماضية، تحت غطاء الهيمنة الليبرالية، أدى إلى نتائج عكسية تمثلت في خلق عداوات جديدة، واستنزاف الموارد، والانخراط في حروبا لاتمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وقد أدّت هذه الاستراتيجية إلى توسع الالتزامات العسكرية في مناطق كأفغانستان والعراق دون تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد.

[1]– ستيفن ولث، مرجع سابق.

[2]– ستيفن والت، **نهاية العصر الأمريكي**، مجلة "المصلحة الوطنية"، ترجمة محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، 2012..

بالمقابل، تطرح استراتيجية" الكبح "بديلاً واقعياً وأكثر اتزاناً، يدعو إلى تقليص التدخلات الخارجية، والتركيز على دعم التوازنات الإقليمية من الخارج، دون الانخراط العسكري المباشر إلا في حالات تهديد الأمن القومي الأمريكي من قبل قوى مهيمنة إقليمياً، وهنا يؤكد ميرشايمر أن دور الولايات المتحدة ينبغي أن ينحصر في دعم التوازن، لا في فرض السيطرة، وأنّ استخدام القوة يجب أن يكون محكوماً بالضرورة الاستراتيجية لا بالدوافع الأيديولوجية.

وتبرز في هذا الطرح سمات المدرسة الواقعية الدفاعية التي يمثلها والت، والتي تركز على درء التهديدات وتحقيق الاستقرار بتكلفة أقل، مقابل الواقعية الهجومية التي يدافع عنها ميرشايمر، والتي ترى في الصعود القوي لأي منافس إقليمي تهديداً جوديا يستوجب المواجهة رغم هذا التباين، إلا أن كليهما يلتقيان حول رفض فكرة إعادة تشكيل العالم على النمط الأمريكي، ويدعوان إلى إعادة صياغة الدور الأمريكي بما يتماشى مع الحقائق الجيوسياسية لا مع الطموحات المثالية.

بالتالي، فإن استراتيجية الكبح تمثل امتداداً لفكر واقعي يدعوإلى تقليص الطموحات العالمية، وتعزيز القدرة على الردع دون الانخراط، وفرض النفوذ من خلال أدوات غير مباشرة كالدعم الأمني، والمساعدات، والتنسيق مع القوى الإقليمية، الأمر الذي يعكس تحولاً بنيوياً في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي في ظل تراجع النظام الأحادي القطبية وصعود قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا[1].

إن إستراتيجية التوازن خارج المجال (Offshore Balancing) التي طرحها المفكرين جون ميرشايمر وستيفن والت تمثل تحولا مهما في التفكير الإستراتيجي الأمريكي، خاصة بعد إخفاقات سياسة الهيمنة الليبرالية التي إتبعتها[2].

أما عن جوهر هذه الإستراتيجية يكمن في:

تقليص التدخلات العسكرية المباشرة: تدعو الإستراتيجية إلى تجنب نشر القوات الأمريكية بشكل دائم في الخارج، إلا في حال ظهور تهديد حقيقي لمصالح الولايات المتحدة الحيوية مثل صعود قوة مهيمنة في منطقة استراتيجية.

[1]- John j. Mearsheimer and Stephen, Walt, **The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy. Foreign Affairs,** vol. 95, no. 4,2016, pp. 70-83 (Translated by the author). M

[2] Opcit, pp. 70-83

الإعتماد على القوى الإقليمية: تشجع واشنطن القوى الإقليمية على تحمل العبء الأكبر في مواجهة التهديدات المحلية، مع استعداد أمريكا للتدخل فقط عند الضرورة القصوى.

ترشيد الإنفاق العسكري: من خلال تقليص الإلتزامات العسكرية الخارجية، يمكن للولايات المتحدة تقليل الإنفاق الدفاعي وتوجيه الموارد نحو الداخل الأمريكي[1].

الحد من ظاهرة الإرهاب: أي تقليل البصمة العسكرية الأمريكية في الخارج يقلل من مشاعر العداء والإستياء الوطني، وبالتالي يحد من الدوافع التي قد تؤدي إلى الإرهاب ضد المصالح الأمريكية.

الحفاظ على الهيمنة الأمريكية: تسعى الإستراتيجية لإدامة التفوق الأمريكي عبر التركيز على المصالح الأساسية وتفادي استنزاف القوة في صراعات جانبية أومشاريع تغيير الأنظمة[2].

جاءت هذه الإستراتيجية كرد فعل على إخفاقات التدخلات الأمريكية في العراق وأفغانستان وليبيا، والتي أظهرت حدود القوة العسكرية في تحقيق الاستقرار أو نشر الديمقراطية وأدت إلى إستنزاف اقتصادي وبشري كبير، كما تعكس الإستراتيجية ميلا متزايدا لدى الرأي العام الأمريكي لعدم الإنخراط في مشاكل العالم إلا عند الضرورة القصوى.

وعليه تسعى إستراتيجية التوازن خارج المجال إلى إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، بحيث تحافظ على تفوقها وقيادتها العالمية من خلال ترشيد استخدام القوة العسكرية، وتجنب التورط في صراعات لا تمس مصالحها الحيوية بشكل مباشر وبهذا تقدم بديلا واقعيا وعمليا للهيمنة الليبرالية التي أثبتت محدوديتها وخطورتها على المدى الطويل.

أما فيما يخص أدوات الكبح ففي، عالم تحكمه ديناميات متغيرة ومعادلات قوى لا تعرف الثبات، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قوة دولية مهيمنة، إلى تبني أدوات مرنة ومتنوعة ضمن ما يُعرف باستراتيجية الكبح، هذه الاستراتيجية لم تكن يومًا جامدة أو أحادية الوسيلة، بل تطورت مع الزمن وتلونت وفق

[1] جون ميرشايمر، ستيفن والتّ ، **التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى** " ترجمة: جلال خشيب، إدراك للدراسات والإستشارات، 10 مارس 2017

[2]– جون ميرشايمر، ستيفن والت، نفس المرجع.

السياقات، وظلت مدفوعة بهاجس مركزي منع القوى المنافسة من تقويض الهيمنة الأمريكية دون التورط في حروب استنزافية من هذا المنطلق، اعتمدت واشنطن على الأدوات التالية:

1- التحالفات الإقليمية كدرع أول: حيث ربطت أمنها القومي بأمن حلفائها، لاسيما في أوروبا حلف الناتو(وشرق آسيا) اليابان وكوريا الجنوبية هذا النمط من "الكبح بالوكالة" يعكس ما سماه ستيفن والت وجون ميرشايمر بـ"التوازن خارج المجال"، حيث تتجنب القوة تُعد التحالفات مثل الناتو أو تحالف AUKUS أدوات تضمن تقاسم أعباء الكبح عبر أطراف متعددة، ويؤكد ميرشايمر ووالت على ضرورة بقاء هذه التحالفات مرنة، قابلة للتعديل أو الانسحاب، بحيث لا تتحول إلى التزام دائم يُقحم الولايات المتحدة في حروب غير ضرورية

2- الاعتماد على القوى الإقليمية الحليفة:

في جوهر الاستراتيجية، تُوكل مهمة مواجهة التهديدات المحلية إلى حلفاء واشنطن في المنطقة فعلى سبيل المثال، خلال التوترات في الخليج بين 2019 و2023، لم تقم الولايات المتحدة بنشر قوات برية على نطاق واسع، بل اعتمدت على السعودية والإمارات لاحتواء النفوذ الإيراني، بينما اكتفت واشنطن بدور الدعم اللوجستي والاستخباراتي، كما اتكأت واشنطن على قوى محلية فاعلة، تسندها بالسلاح أو الدعم السياسي لتقوم بمهمة الكبح نيابة عنها، ففي أفغانستان إبان الغزو السوفياتي، وفي العراق وسوريا لاحقًا، رأينا كيف أن الدعم الأمريكي يُدار من وراء الستار دون الانخراط المباشر، وتلك" القيادة من الخلف "ليست سوى شكلٍ حديث لاستراتيجية الاحتواء، كما بيّن ذلك علي الجرباوي عند تفكيكه لدور العامل الخارجي في الأزمات السياسية.

3- الانسحاب التكتيكي وإعادة الانتشار:

تدعو الاستراتيجية إلى سحب القوات الأمريكية من المناطق المستقرة نسبيًا، وإعادة نشرها فقط في حال ظهور تهديد يهدد التوازن انسحاب واشنطن من أفغانستان في2021، رغم الفوضى المرافقة، يعكس تطبيقًا لهذه الفكرة لم تعد أفغانستان تمثل تهديدًا مباشرًا للتوازن العالمي، وبالتالي لم يعد وجود القوات الأمريكية مبررًا، شكل الانسحاب الأمريكي في أفغانستان نقطة تحول مفصلية ولحظة فارقة في مسار الهيمنة الأمريكية، ليس فقط كقرار عسكري، بل كتحول إستراتيجي، والذي يفرضه الإرهاق الاستراتيجي، فبعد عقدين من الحرب، وجدت واشنطن أن تكلفة الاستمرار تفوق الجدوى الاستراتيجية، خصوصًا بعد أن عجزت عن إعادة هندسة النظام السياسي الأفغاني أو القضاء على حركة طالبان لم يكن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان عام2021 مجرد إنهاء لحرب ممتدة، بل لحظة اعتراف استراتيجي بـ"حدود الإمبراطورية" ونقطة تحوّل نحو تقبل واقعي

لاستراتيجية الكبح، فبعد عقدين من التورط العسكري المكلف، بدا جليًا أن الاستمرار لم يعد يجدي، لا في إعادة هندسة الدولة الأفغانية، ولا في القضاء على التهديدات غير المتماثلة، لقد أدرك صانع القرار الأمريكي أن أدوات الردع عن بُعد – من دعم الحلفاء المحليين، والتحكم في المجال البحري، والعقوبات الاقتصادية – أكثر فاعلية من الغوص المباشر في النزاعات المعقدة بهذا، لم يكن الانسحاب تعبيرًا عن الهزيمة فقط، بل أيضًا ترجمة عملية لاستراتيجية" الكبح الواقعي "كما صاغها ستيفن والت وجون ميرشايمر، حيث تدير الولايات المتحدة توازنا لقوى من الخارج دون انخراط مباشر، مع الاعتماد على قوى إقليمية لضبط الاستقرار وتقييد صعود الخصوم، بهذا المعنى، كان أقرب إلى إعادة تموضع واعية، تستبدل السيطرة بالردع، وتُبقي على اليد الأمريكية خفيفة، لكنها حاضرة، جاء التفاوض المباشر وغير المباشر مع حركة طالبان، ليس بصفته اعترافًا بشرعية النظام، بل كوسيلة لإبقاء باب التأثير مفتوحًا، وتقييد سلوك الجماعة الحاكمة، فقد استندت الولايات المتحدة إلى اتفاق الدوحة (2020) كنقطة انطلاق لإرساء صيغة من التفاهمات الأمنية، كان أبرزها التزام طالبان بعدم إيواء جماعات إرهابية تهدد المصالح الأمريكية كما اعتمدت واشنطن التهديد المستمر بالعزلة الدبلوماسية والاقتصادية كورقة ضغط في كل جولة تفاوضية، ما جعل الاعتراف الدولي أداة تفاوضية بحد ذاته، وبالتوازي، استُخدمت أدوات أخرى ضمن حزمة "الكبح بعد الانسحاب"، شملت:

- العقوبات المالية وتجميد الأصول؛
- دعم المساعدات عبر قنوات مستقلة؛
- إبقاء القدرة العسكرية "خارج المجال" (Over-the-Horizon) لضرب أهداف إرهابية دون التورط الميداني، كل ذلك يشير إلى أن سحب قواتها لا يعني أنها تتوقف، بل تكيّفت مع واقع جديد تتحكم فيه أدوات التفاوض والردع المرن بدل الوجود الصلب[1].

4- التدخل المحدود عند الضرورة:

تحتفظ واشنطن بحق التدخل إذا عجز الحلفاء عن احتواء قوة صاعدة في الأزمة الروسية–الأوكرانية (2022–2024)، لم تتدخل أمريكا عسكريًا مباشرًا، بل قدمت دعمًا استخباراتيًا وعسكريًا لأوكرانيا لاحتواء روسيا، دون الاشتباك المباشر، وهومثال حي لاستراتيجية الكبح دون تورط مباشر.

[1]– براءة الحمدو، أفغانستان . **المأزق الإقليمي إثر الانسحاب الأمريكي**، المعهد المصري للدراسات، 30 يوليو 2021.

5- تقليص الالتزامات الأمنية الواسعة:

من أبرز جوانب هذه الاستراتيجية تقليص الحضور العسكري الأمريكي في مناطق مثل أوروبا وأفريقيا، إدارة بايدن مثلًا، سعت إلى تقليص التزامات أمريكا في إفريقيا ونقل بعض المسؤوليات الأمنية إلى فرنسا والاتحاد الإفريقي.

6- استخدام القوة الجوية والبحرية بدلًا من الاحتلال:

تفضل واشنطن نشر حاملات طائرات وطائرات مسيّرة وقواعد بحرية متنقلة على إرسال قوات برية، في مضيق تايوان، تستخدم أمريكا دوريات بحرية دائمة كوسيلة للردع دون التدخل المباشر في البر الآسيوي.

7- موازنة القوى دون تغيير الأنظمة:

ترفض هذه الاستراتيجية المغامرات الهادفة إلى "تغيير الأنظمة"، كما حصل في العراق 2003 بل تركز على دعم استقرار التوازن الإقليمي حتى مع وجود أنظمة غير ديمقراطية، مثل علاقة أمريكا بالسعودية ومصر.

8- خفض الإنفاق الدفاعي ورفض الحروب الاستباقية:

يدعو ميرشايمر ووالت إلى ضبط الميزانية العسكرية، وتجنب الحروب الوقائية فقد بيّن التدخل في العراق وأفغانستان مدى الكلفة البشرية والمالية الباهظة، دون تحقيق استقرار فعلي.

9- دور العقوبات الاقتصادية،المساعدات والتحالفات في استراتيجية الكبح:

ضمن منطق التوازن خارج المجال الذي طرحه ميرشايمر ووالت، لاتُعد العقوبات الاقتصادية، المساعدات الخارجية، والتحالفات مجرد أدوات ثانوية، بل هي ركائز أساسية لتنفيذ استراتيجية الكبح الواقعي، من دون الانخراط المباشر في الصراعات.

أ- العقوبات الاقتصادية أو الكبح بلا رصاص:

من أبرز الأدوات التي باتت إحدى أبرز ملامح القوة الذكية، حيث تسعى واشنطن عبرها إلى تطويع خصومها دون أن تطلق رصاصة واحدة، يرافق ذلك هجوم دبلوماسي وإعلامي يصوّر الصراعات بوصفها معارك بين الديمقراطية والاستبداد، في محاولة لكسب شرعية دولية وأخلاقية لتدخلها أو كبحها، تُستخدم

العقوبات لتقويض قدرات الخصوم دون اللجوء إلى المواجهة العسكرية، وهي أداة مفضلة في العقيدة الواقعية لأنها تؤدي وظيفة الردع دون تكلفة بشرية عالية، وقد تمثّل ذلك بوضوح في العقوبات المفروضة على روسيا بعد غزو أوكرانيا، والتي استهدفت عزلها اقتصاديًا وتقليص قدرتهاعلى التوسع العسكري.

ب- **المساعدات الخارجية (شراء التوازن بأدوات سلمية)**

تُمنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول الحليفة بهدف تعزيز قدراتها في موازنة القوى المنافسة، المثال الأوضح هو الدعم الأمريكي السخي لأوكرانيا خلال الأزمة مع روسيا، والذي مكّن كييف من مقاومة العدوان دون تدخل مباشر من القوات الأمريكية، في المجمل، تعكس استراتيجية" الكبح" فلسفة واقعية تسعى لتحقيق المصالح الأمريكية بأقل قدر من الانخراط، وأكثر قدر من الذكاء السياسي والعسكري، وهي بهذا تشكل أحد أهم التطبيقات فيا لفكر الواقعي المعاصر.

من خلال هذه الأدوات، تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على التوازن العالمي، دون الحاجة إلى تكرار تجارب الاحتلال المباشر أو الحروب الاستباقية المكلفة، وهكذا، تتجسد استراتيجية الكبح في صورتها الأكثر مرونة وفاعلية، كما يتّضح من خلال تحليل أدوات استراتيجية الكبح عند ميرشايمر ووالت أن الولايات المتحدة لا تعتمد على التفوق العسكري وحده لضمان مصالحها الاستراتيجية، بل توظف مجموعة متكاملة من الأدوات – من التحالفات الإقليمية، إلى العقوبات الاقتصادية، مرورًا بالمساعدات المدروسة – لتشكيل ميزان قوى يخدم هيمنتها العالمية دون أن يورطها في حروب استنزافية .ويمثل هذا النهج الواقعي انعكاسًا لفهم عميق لتعقيدات النظام الدولي وتكلفة التورط المفرط.

وفي ظل تصاعد التحديات من قوى صاعدة كالصين وروسيا، يعيد هذا النموذج الواقعي التأكيد على أن النفوذ لا يُقاس فقط بعدد القواعد أو حجم الجيوش، بل بقدرة الدولة على هندسة التوازن من الخارج، والاحتفاظ بخياراتها الاستراتيجية دون الالتزام بثمن دائم وبهذا المعنى، فإن استراتيجية الكبح كما حددها ميرشايمر ووالت ليست مجرد تكتيك مرحلي، بل هي رؤية طويلة الأمد لإدارة الهيمنة في عالم متعدد القوى، بحذر محسوب وذكاء سياسي.

إلى جانب ذلك، وظفت أمريكا وجودًا عسكريًا استراتيجيًا مدروسًا، لايهدف إلى الاحتلال وإنما إلى الردع وهذا ما عبّر عنه ترامب في عقيدته الخارجية حين تحدث عن "التصعيد لأجل التهدئة"، أي استخدام أدوات الضغط – ومنها التهديد العسكري – كوسائل تفاوض لا كحروب مفتوحة فالعقيدة هي الكيفية التي يكون

فيها الرئيس ملزما بالعمل في السياسة الخارجية في إطار الواقع الذي يجد نفسه فيه ففي بعض الأحيان، يعلن الرؤساء عن عقيدة خاصة بهم في إطار سياستهم الخارجية كعقيدة ترومان 1948 ووضع إستراتيجة الإحتواء لدفاع الولايات المتحدة عن تركيا والموانئ اليونانية بالنظر إلى التهديد السوفياني، عقيدة الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1969.

لكن أحيانا المراقبون هم من يلاحظون نمطا معينا في السياسة الخارجية للرئيس، وبالتالي يحددون العقيدة الخاصة به ممثل الرئيس باراك أوباما الذي لم يحدد عقيدته بنفسه فأستخلصوا في فترته ضرورة تقليص التورط العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وتقليل العداء بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي فهذه الإستراتيجية تمثل نهاية ثابتة تفرضها الضرورة[1].

وكشرح لدراستنا في هذا المطلب المتعلق بأدوات إستراتيجية الكبح للولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن كل هذه الأدوات تتكامل لتشكّل، لا مجرد خطة كبح ظرفية، بل رؤية استراتيجية طويلة الأمد، تنبني على فلسفة مفادها أن الانخراط المحدود، المدروس، والمتعدد الوسائل، أكثر فعالية من التدخل الكاسح، وأقل تكلفة إنسانية واقتصادية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي الوقت الحالي وفي عهد ترامب لها قوات منتشرة على نطاق واسع تشارك في الشرق الأوسط وأخرى قد تم نشرها في بولندا ورومانيا لمواجهة التحركات الروسية المحتملة، كما تشارك البحرية الأمريكية في عمليات غير قتالية في بحر الصين الجنوبي، وتبقى القوات الأمريكية في وضع يمكنها من ضرب كوريا الشمالية إذا لزم الأمر، نجد في هذه المرحلة الذهاب إلى الحرب خيارا خطيرا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: الانسحاب من بؤر التوتر والتعامل مع الخصوم الإستراتيجيين

تُعدّ" الجيوسياسية "أحد المفاهيم المركزية في تحليل العلاقات الدولية، وهي تُشير إلى تأثير العوامل الجغرافية – مثل الموقع، الموارد، والممرات الحيوية – على سلوك الدول وتوجهاتها الاستراتيجية .كما شرح ذلك الأستاذ والباحث الأمريكي في مجال الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية **كولين فلينت** في كتابه التأسيسي حول" **مدخل إلى الجيوسياسية"**[2] ولا تقتصر الجيوسياسية على البعد الجغرافي فقط، بل تشمل كذلك الإدراك

[1]- جورج فريدمان **"عقيدة ترامب"، ترجمة سحقي سمر، إدراك للدراسات والإستشارات**، 2 أكتوبر2018، مترجم عن موقع Geopolitical Futures.

[2] - Flint ,colin (2016**). Introduction to Geopolitics (3rd ed).London &New York: Routledge. Translation from English by the researcher and remains faithful to the original meaning**.
https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315640044/introduction-geopolitics-colin-flint

الاستراتيجي لصنّاع القرار حول أهمية مناطق معينة في سياق التنافس الدولي، ومن هذا المنطلق، تُوظّف القوى الكبرى الجيوسياسية لتحديد أولوياتها، واختيار أدوات تدخلها في هذا السياق، تأتي استراتيجية الكبح كإحدى المقاربات الواقعية التي تُعيد تشكيل سلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الفضاءات الجيوسياسية الحيوية .فهي لا تسعى إلى السيطرة أوالهيمنة المباشرة، بل إلى إدارة التوازنات من الخارج، من خلال تفعيل دور الحلفاء الإقليميين، وتقليص الكلفة الاستراتيجية للتدخل، مع الحفاظ على النفوذ الأمريكي في بيئات تتسم بالتنافس والتعقيد، كمنطقة الشرق الأوسط، وشرق آسيا، وأوروبا الشرقية.

كما يشير ستيفن والت في عدد من مقالاته إلى أن هذا التوجه الجديد لا يعكس عزلة أوتراجعًا، بل يعبر عن وعي استراتيجي بضرورة التكيف مع نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تُصبح أدوات مثل التحالفات غير المباشرة والعقوبات الاقتصادية، أكثر جدوى من التدخل العسكري المباشر في إدارة النفوذ.[1]

يرتكز هذا المطلب على تحليل الكيفية التي انعكست بها استراتيجية الكبح في التفاعلات الجيوسياسية الأبرز أولا السياسة الأمريكية تجاه التورط في ملفات إقليمية حساسة، وتوجهاتها إزاء قوى دولية صاعدة مثل الصين وروسيا.

لا شك أن التشكيلة للنظام الدولي الأن ماهي إلا صورة تمظهر وتموضع الإدراك الأمريكي، لا سيما وأن النظام الدولي يمتاز بسمتين أساسيتين هما الصراع والتعاون، وعند إنخفاض التصارع وارتفاع التعاون تبدأ الليبرالية، وعند ارتفاع الصراع وإنخفاض التعاون تبدأ الواقعية ويتأثر هذا النظام بمتغيرات البيئة الدولية حيث أن البيئة التصارعية تؤدي إلى الحرب والبيئة التعاونية تؤدي إلى السلام وهناك ظروف تؤدي إلى الانسحاب[2] حيث مثّل غزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 تطبيقًا عمليًا لاستراتيجية "الحرب على الإرهاب"، استُخدمت أحداث 11 سبتمبر كمبرر مباشر لتدخل عسكري واسع .ففي أفغانستان، برّرت واشنطن تدخلها بضرورة تفكيك تنظيم القاعدة وإسقاط نظام طالبان المتهم بإيواء الإرهابيين .وقد استمرّ الوجود الأمريكي لأكثر من عشرين عامًا، ليُنهي بانسحاب مفاجئ في أغسطس 2021 أعاد طالبان إلى الحكم، مما شكّل فشلًا استراتيجيًا في تحقيق الأهداف المعلنة.

---

[1]- ستيفن والت، **"الكبح لا يعني العزلة"**، فورين بوليسي، 12 يوليو2019، ترجمة جلال خشيب، المعهد المصري للدراسات
http://foreignpolicy.com/2019/07/12/restraint/retreat-mean-not-does-

[2]- وائل محمود كلوب، **"دور الإرهاب فى السياسة الخارجية الأمريكية نحوبلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001–2009)"**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 55–62.

أما في العراق، فقد جاء الغزو بذريعة امتلاك النظام العراقي لأسلحة دمار شامل، ووجود صلات مفترضة بتنظيم القاعدة، وهي مبررات ثبت لاحقًا عدم صحتها ومع سقوط نظام صدام حسين، دخل العراق في حالة فوضى أمنية وسياسية، أدت إلى صعود الحركات المتطرفة، وتعاظم النفوذ الإيراني وقد سحبت الولايات المتحدة قواتها رسميًا عام2011، لكنها عادت بشكل جزئي سنة 2014 في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

هذا التوجه نحو الانسحاب لا يعكس فقط فشلًا تكتيكيًا، بل هوجزء من تحول استراتيجي أوسع[1]، وسنلمس ذلك في:

1- **الانسحاب من أفغانستان:** غيرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مفهوم الحرب إلى الحرب ضد الإرهاب وكانت أفغانستان مسرحا لهذه الحرب.

إن أفغانستان تمثل منطقة إستراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ونظرا لإلتقائها بحدود ستة دول: الصين، إيران، باكستان، تركمانستان، أوزباكستان، طاجاكستان ما يجعلها محور إهتمام أمريكي وذلك للتحكم في التوازنات الإقليمية في أسيا الوسطى، من أجل مراقبة نموالقوة في ثلاث دول وهي الصين، روسيا، الهند.

يمكن القول أن الحرب على أفغانستان لم تكن مجرد رد فعل على أحداث 11 سبتمبر 2001 بل كانت هناك خطط من قبل تحت ذريعة الحرب على الإرهاب ومن أجل التمركز أكثر في المنطقة.

إن الجغرافيا هي التي تستطيع أن توضح لنا سبب الاهتمام الدولي الكبير بما جرى بواحدة من أكثر الدول فقرا في العالم، الجغرافيا هي التي تشرح لنا مواقف الدول الإقليمية والدول العالمية أوالقوى الكبرى مما يجري هناك، الجغرافيا تفسر لنا سبب إنتصار طالبان على الولايات المتحدة ولماذا إنسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان ولماذا جاءت سنة 2001 لأفغانستان، نجد في الإجابة أنها جاءت لضرب الجماعات المتطرفة التي كانت متورطة في أحداث 11 سبتمبر القاعدة بزعامة أسامة بن لاذن والجماعة الحاضنة لها جماعة طالبان ولكنها تمكنت من إقصاء طالبان في عدة أسابيع وقالت أنها محتاجة لأسابيع أخرى وشهور أخرى للقضاء على طالبان طالت المسألة إستمرت 20 عاما.

[1]- سيد جبيل، ماذا تعني عودة طالبان لحكم أفغانستان؟، نعرف / www/youtube/com/https،Ne3raf /: تم الإطلاع 12 ماي 2025.

كثير من المراقبين الكبار ومنهم مثلا المراقب المصري الدكتور سمير أمين كان يعتقد أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق في الحقيقة جزء من مشروع كوكبي كبير ، هذا المشروع يتعلق بمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى فكانت لها أهداف معلنة كالقضاء على طالبان والقاعدة، لكن كان لها أهداف أكبر بكثير هي التي بررت أن تنفق مئات المليارات على وجودها في أفغانستان هذا البلد الفقير جدا، فكان يمكن أن تتخلص الولايات المتحدة من طالبان وأن تغتال جماعة القاعدة دون أن تنفق كل هذه الأموال هذه الأهداف هي أن تكون في المكان المناسب لمراقبة وقطع الطريق على طموحات الدول الكبرى التي يمكن أن تنافسها: روسيا التي كانت ترغب في الصعود مجددا، الصين التي كانت تقارير البنتاغون والمخابرات الأمريكية تحذر من الثمانينات أنها القوة الكبرى الأتية لمنافسة الولايات المتحدة على صدارة العالم ثم الهند التي يمكن أن تمثل القوة العظمى في المستقبل، فكان هناك رغبة أمريكية في التواجد في منطقة تسمح للولايات المتحدة الأمريكية في قطع الطريق على طموحات الدول الأسيوية الكبرى الثلاث الصين والهند وروسيا ويبقي على الولايات المتحدة على عرش هذا العالم هذا هوما برر بقاء الولايات المتحدة لمدة عشرين عاما في أفغانستان وإنفاقها وخسارتها، لكن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تمويل طموحاتها الإمبراطورية، لم تعد قادرة على البقاء في أفغانستان والعراق والصومال وكثير من مناطق النزاع التي كان الوجود الأمريكي يحسمها للصالح الأمريكي ووفقا للمصالح الأمريكية.

إن إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان يمثل خبرا سعيدا للمواطن الأمريكي لان هذه الأموال التي تنفق على أفغانستان وعلى العراق وعلى الصومال سوف تستثمر في الداخل الأمريكي.

الرئيس الأمريكي جوبايدن الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية في 20 جانفي 2021 في خطاب له بتاريخ 16 أغسطس 2021 بشأن الانسحاب من أفغانستان قدم وثيقة سياسية مفصلية تعكس تحولًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية الأمريكية في هذا الخطاب، دافع بايدن بقوة عن قرار الانسحاب، مؤكدًا أن مهمة الولايات المتحدة في أفغانستان لم تكن بناء دولة ديمقراطية، بل الحيلولة دون استخدام البلاد كملاذ آمن للجماعات الإرهابية، قد أشار إلى أن استمرار الانخراط العسكري لم يعد يخدم المصلحة القومية، وأن واشنطن لا يمكنها القتال نيابة عن دول لا تقاتل من أجل نفسها[1].

[1]- **خطاب الرئيس جو بايدن حول الانسحاب من أفغانستان، البيت الأبيض، 16 أغسطس 2021، متاح على الرابط:**
https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/08/16/remarks-by-president-biden-on-afghanistan/

تضمن الخطاب أيضًا اعترافًا ضمنيًا بفشل الرهان الأمريكي على بناء مؤسسات مستقرة في بيئة جيوسياسية معقدة، محمّلًا القيادة الأفغانية مسؤولية الانهيار السريع في المقابل، أكد بايدن أن التوجه القادم سيكون نحومواجهة التهديدات الكبرى مثل الصين وروسيا، مما يُجسّد بوضوح مقاربة الكبح التي تدعوإلى تقليص التورط العسكري المباشر، وإعادة تعريف المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

في العراق:

تمثل الحرب في العراق تحدياً هاماً وواضحاً للولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي والشعب العراقي والمنطقة، التي بدأت في مارس 2003 بإسقاط نظام صدام حسين، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية مقاومة عنيفة وفشلا في تحقيق الإستقرارمما أدى إلى تكاليف بشرية ومادية ضخمة، وفي هذا الصدد تعهدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة بالعمل على إنهاء الحرب في العراق وتشكيل حكومة عراقية منصفة وتمثيلية ومسؤولة ولا توفر ملاذًا للإرهابيين، سحب كافة القوات الأمريكية من العراق تدريجياً فقد أعلن الرئيس الأمريكي أوباما في27 فيفري 2009 عن خطة لسحب القوات الامريكية من العراق، محددا نهاية العمليات القتالية سنة 2010، وأن عملية سحب 50 ألف جندي أمريكي قد بدأت، وستغادر قواتنا الأراضي العراقية إلى الكويت، ومن ثم سيتم نقلها إلى الولايات المتحدة .أما سبب الانسحاب التدريجي فهو إيمانه بأن حرب العراق باتت مستعصية بلا حل، وغياب أي حل مثالي للمشكلة هناك، واستحالة إيجاد حل عسكري لها، وأن حل مشكلة العراق سياسي في أيدي أبنائها، أو السياسيين العراقيين، وأن السياسيين العراقيين يتباطؤون في إيجاد هذا الحل لأنهم منشغلون بانقساماتهم الطائفية الداخلية، وضعف كفاءتهم الشخصية مما حمل القوات الأمريكية تكلفة لا تُطاق وغير ضرورية في الوقت الراهن، لذا رأى أن البدء في سحب القوات الأمريكية ضرورة لأنه سوف يضغط على السياسيين العراقيين للبحث عن حلول لمشاكلهم الداخلية، وسيرسل لهم رسالة قوية مفادها أن صبر أمريكا نفذ .فقط من خلال إعادة نشر قوات تمكن من الضغط على العراقيين للوصول إلى اتفاق سياسي وانتقال ناجح لتحمل العراقيين مسؤولية أمن واستقرار بلدهم، ويحول دون تحول العراق إلى أفغانستان جديدة، أونشوب حرب مدنية فيه، ويؤاخذ إدارة بوش على موقفها الحالم بأن يتحول العراق لديمقراطية تمثل نواة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط[1].

[1]– سماعيل عياط، **السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط 2008،2018**، مرجع سابق، ص 111–112.

لقد شكل قرار الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 محطة مفصلية في تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي، حيث لم يكن مجرد إجراء عسكري، بل تجسيدا لتحول تدريجي في مقاربة واشنطن لعلاقاتها مع مناطق التوتر، خاصة في الشرق الأوسط، فقد أظهر صانع القرار الأمريكي إدراكا متناميا لتكاليف التورط المباشر وعدم نجاعته في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، الأمر الذي فتح المجال أمام اتجاهات أكثر واقعية تقوم على إعادة تقييم المصالح الحيوية وترشيد التدخلات الخارجية، وتوزيع الأعباء على الحلفاء الإقليميين وهو مايمثل مدخلا طبيعيا لفهم التحولات الأوسع في الإستراتيجية الأمريكية، والتي تعرف بمبدأ الإنكفاء الإستراتيجي.

لم تعد السياسة الخارجية الأمريكية في العقود الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على المواجهة المباشرة أو إسقاط الأنظمة كوسيلة للتعامل مع الخصوم الإستراتيجيين بل بدأت تتجه نحونهج أكثر حذرا يعكس فلسفة الكبح أو الضبط الإستراتيجي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدارة علاقاتها مع خصومها الإستراتيجيين على مستوى النظام الدولي بالتركيز على ثلاث مناطق اثنان منها ذات بعد دولي وهي روسيا والصين، والثالثة ذات بعد إقليمي وهي إيران.

1- الصين:

تمثل العلاقات بين واشنطن وبكين مثالا معاصرا على تعقيد إدارة الخصوم الإستراتيجيين وقد جاء في أحد التحليلات أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على إدارة الصراعات المتعددة بمفردها، وأن إستراتيجية التوازن خارج المجال تقوم على دعم حلفاء قادرين على كبح طموحات الخصوم، دون التورط المباشر ويشير ستيفن والث إلى أن من الخطأ محاولة إحتواء كل خصم صاعد من خلال الإنتشار العسكري، بل من الأجدى الانسحاب من الساحات الأقل أهمية والتركيز على التهديدات الكبرى بصورة ذكية ومدروسة.

تعد الصين أحد أبرز الخصوم الإستراتيجيين الذين باتوا يشكلون تحديا متزايدا للولايات المتحدة الأمريكية خاصة على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي فقد أدى النمو المتسارع للإقتصاد الصيني، والتوسع في معدلات الإستهلاك والإنتاج إلى بروز ما بات يعرف في الأبيات الأمريكية بـ "المارد الصيني" وهوما أثار قلق صانعي القرار في واشنطن، وتحول هذا القلق إلى إدراك استراتيجي بضرورة كبح هذا الصعود، لاسيما مع تعاظم تأثير الصين في الأسواق الأسيوية والعالمية، وتزايد إحتمالات تغيير موازين القوة الدولية.

وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تبني أدوات غير تقليدية، كالحرب التجارية، والتحالفات العسكرية في المحيطين الهندي والهادي، إضافة إلى محاولات إضعاف النفوذ الاقتصادي الصيني من الداخل والخارج، من خلال توظيف أدوات مالية، مثل العقوبات أوزعزعة إستقرار الأسواق وتندرج هذه السياسات في إطار مقاربة إستراتيجية أشمل تسعى للحد من قدرة الصين على لعب دور منافس في النظام الدولي وتجسد في جوهرها إحدى صور إستراتيجية الكبح الأمريكية. للحد من قدرة الصين على تغيير موازين القوة العالمية، تتنوع هذه الأدوات بين الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، والعسكرية.

نشر في مجلة Foreign policy بتاريخ 11 أكتوبر 2011، أنه لأول مرة في كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، هاواي عام 2011 تحت عنوان" دخول الولايات المتحدة إلى منطقة أسيا والمحيط الهندي "America ‘s pacific century.

"إن مستقبل السياسة سيكون محددا بقدر كبير من خلال مايحدث في منطقة أسيا والمحيط الهادئ، وبالتالي، فإن الولايات المتحدة يجب أن تكون قوة فعالة في هذا الجزء الحيوي من العالم" وأشارت إلى عدة نقاط إعادة التوازن، أهمية الشراكات مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، كان هذا الطرح جزءا من استراتيجية تهدف إلى موازنة الصعود المتزايد عبر شبكة تحالفات بحرية وتجارية وأمنية في المنطقة."[1]

كما حدد الرئيس الأمريكي جون بايدن معالم سياسته الخارجية، فترة رئاسته وهي معالم تنطلق من التحول نحو منطقة أسيا والمحيط الهادي التي تم التأسيس لها في استراتيجية أوباما الثانية للأمن القومي وقد بدأ الرئيس بايدن فعلا في تطبيق استراتيجية كبح الصين منذ لحظة إنتخابه وهوالأمر الذي إتضح مع التصريحات القوية المهاجمة للصين.

إن التحول الأمريكي نحومنطقة أسيا والمحيط الهادي، ينبع من الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت تمثلها هذه المنطقة، التي ستكون منطقة التنافس الرئيسية بين القوى الكبرى في المستقبل، والتوجه نحوكبح النفوذ الصيني ليس وليد اللحظة بل هو توجه تم التأسيس له خلال عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما من خلال إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015 بتأكيدها على رفض الولايات المتحدة لخيار المواجهة الحتمية مع الصين، لكنها في الوقت نفسه "ستدير المنافسة من موقع القوة، مع الإصرار على أن تدعم الصين القواعد

[1] -هيلاري كلينتون "قرن المحيط الهادئ الأمريكي Hillary Clinton و Foreign Policy ,"America's Pacific Century" و October 11و2011و./https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century

والأعراف الدولية بشأن قضايا الأمن البحري والتجارة كما ستعمل الولايات المتحدة على المراقبة المكثفة للتحديث العسكري الصيني، وتوسيع نفوذها في أسيا.

فالديمقراطيون جمعوا على أن الصين تشكل التحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا ودبلوماسيا غير أن هذا لا يعني القطيعة مع الصين بحيث ستحكم العلاقة بين البلدين ثلاثة مستويات :مستوى عدائي، ومستوى تنافسي، وأخر تعاوني وفقا للديمقراطيين فإن ما ينبغي عمله لإسترجاع مكانة واشنطن أمام النفوذ المتنامي لبكين هووضع الولايات المتحدة في موقع قوة يمكنها من التعامل مع الصين، وفقا للشروط الأمريكية لا الشروط الصينية.

كما يؤكد الديمقراطيين على الأهمية القصوى لتعزيز الولايات المتحدة علاقاتها مع حلفائها وشركائها لمواجهة الصين فإذا لم تكن الولايات المتحدة رفقة حلفائها وشركائها فستقوم دولة أخرى الصين تحديدا بتشكيل قواعد للعلاقات بين الدول لاسيما إقتصاديا، والتجارة الدولية ومن بين الدول التي تراهن عليها الولايات المتحدة لكبح نفوذ الصين :الهند، أوروبا الشريك الطبيعي في مواجهة تحدي الصين في قلب العلاقات مع أوروبا يقع حلف الشمال الأطلسي بإعتباره ركنا رئيسيا للأمن القومي الأمريكي ففي قمة الحلف المنعقدة سنة 2021 بالعاصمة بروكسل، حيث حذر قادة الحلف من الطموحات الصينية المعلنة التي تشكل تحديا للنظام الدولي القائم من خلال:

- تفكيك التقارب الصيني الروسي؛
- تراجع خيار العسكرة في السياسة الخارجية؛
- دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تحالفات لكبح نفوذ الصين أبرزها :

– تحالف **AUKUS**: تحالف أمني عسكري بين أستراليا وبريطانيا والولايات المتحدة يركز على تعزيز القوة البحرية النووية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة التوسع الصيني.

– الرباعية **(QUAD)**: حوار أمني رباعي يضم الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان، يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي لمواجهة النفوذ الصيني في أسيا والمحيط الهادي.

[1]- علي فاضلي، **سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها**، مركز الجزيرة للدراسات، 19 جويلية 2021.

قمم وإجتماعات ثلاثية: مثل القمة الثلاثة بين الولايات المتحدة واليابان والفلبين لتعزيز التنسيق الأمني في بحر الصين الجنوبي والشرقي[1].

تحالفات دفاعية ثنائية ومتعددة: مثل الإتفاقيات الدفاعية المتبادلة مع اليابان، الفلبين، كوريا الجنوبية، وتايلاند التي تضمن دعم واشنطن العسكري لحلفائها في مواجهة التهديدات الصينية.[2]

هذه التحالفات تشكل إطارا أمنيا متعدد المستويات تسعى من خلاله الولايات المتحدة وحلفاؤها لكبح النفوذ الصيني المتصاعد في مناطق استراتيجية حيوية وتعتبر هذه التحالفات كأحد أدوات الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية.

التمكين الصيني عبر الانتقال من الانخراط الكمي إلى النوعي

سعت الصين من خلال مبادرة" الحزام والطريق "إلى الانتقال من الانخراط الكمي المبني على التوسع إلى نوع من التمكين النوعي يركز على الجودة والتأثير الاستراتيجي .لقد تبنت بكين نمطًا جديدًا من التفاعل الدولي يرتكز على بناء شراكات طويلة الأجل، وتعزيز الترابط الاقتصادي العالمي الذي يخدم مصالحها التنموية والاستراتيجية، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة كبح متعددة الأبعاد تهدف إلى الحد من التمدد الصيني، من خلال فرض قيود على التكنولوجيا، وتشديد العلاقات التجارية، والتحرك دبلوماسيًا لإعادة رسم التحالفات الاستراتيجية .هذه الاستراتيجية تهدف إلى تأخير صعود بكين كقوة مهيمنة بديلة.

2- روسيا :

شهدت العلاقات الأمريكية-الروسية، منذ نهاية الحرب الباردة، تحولات جوهرية عكست تغيرًا في بنية النظام الدولي، حيث انتقلت الولايات المتحدة من موقع الهيمنة الأحادية إلى وضع أكثر تعقيدًا، تفرضه عودة قوى كبرى إلى المسرح العالمي، وعلى رأسها روسيا الاتحادية في هذا السياق، وجدت واشنطن نفسها أمام خصم استراتيجي يسعى إلى استعادة نفوذه الإقليمي والدولي عبر أدوات تقليدية وغير تقليدية، ولأن خيار المواجهة المباشرة يحمل تبعات مكلفة، لجأت الولايات المتحدة إلى تبنّي استراتيجية" التوازن خارج المجال"

[1]- RT Arabic، حقبة تكتلات: الولايات المتحدة تستعد لإنشاء تحالف جديد ضد الصين، قناة تلفزيونية، تاريخ النشر: 29 مارس 2024.

[2]- إبراهيم درويش، **بعد تخلي ترامب عن أوروبا حلفاء أمريكا الأسيويون يتساءلون هل سيأتي الدور عليهم**، جريدة القدس، 23 فيفري 2025.

(Offshore Balancing)، وهي استراتيجية تقوم على إدارة الصراعات من الخارج، عبر تحريك الحلفاء، وبناء أنظمة غير مباشرة، دون الانخراط العسكري المباشر.

تشير استراتيجية التوازن خارج المجال إلى سلوك سياسي–أمني تتبعه القوى العظمى لحماية مصالحها من خارج مناطق النزاع، من خلال دعم القوى الإقليمية، وخلق توازن مضاد للقوى الصاعدة، دون التورط المباشر .وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة أسس:

1. الحد من الإنفاق العسكري المباشر؛
2. الاعتماد على الحلفاء كوكلاء للنفوذ.
3. خلق بيئة استراتيجية مرنة عبر الردع الاقتصادي والتكنولوجي والإعلامي، تسارعت وتيرة تبني واشنطن لسياسة **جديدة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم** حيث بدأت بتفعيل أدوات غير تقليدية، من أبرزها:

- العقوبات الاقتصادية الشاملة: فرضت الولايات المتحدة حزمًا متصاعدة من العقوبات استهدفت القطاع المصرفي، وشركات الطاقة، والنخب السياسية الروسية؛
- تعزيز الحلفاء الإقليميين: دعم الجيش الأوكراني بأسلحة دفاعية، تكثيف المناورات العسكرية، ودعم جورجيا؛
- الردع الإعلامي والسيبراني: مواجهة الإعلام الروسي الموجه، وتعزيز الأمن السيبراني؛
- إعادة هيكلة مراكز النفوذ: مراجعة عضوية روسيا في المنظمات الدولية، ودعم مشاريع طاقة بديلة.

أثمرت هذه الاستراتيجية عن عدة نتائج مهمة:

- احتواء نسبي للتوسع الروسي؛
- تقييد النفوذ الروسي في أوكرانيا وجورجيا؛
- إحداث توازن طاقوي في أوروبا؛
- استنزاف الاقتصاد الروسي.

منذ عام2014، بدأت الولايات المتحدة في فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية القاسية على روسيا، خصوصًا بعد ضم شبه جزيرة القرم وتدخلها في أوكرانيا. وقد تصاعدت هذه العقوبات بشكل كبير مع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير2022، حيث استخدمت واشنطن هذه الأداة الاقتصادية بهدف الضغط على موسكو وكبح توسعها الجيوسياسي عبر:

1- استهداف القطاع المالي: شمل تجميد أصول البنك المركزي الروسي وفرض عقوبات على مؤسسات مالية كبرى.
2- منع الوصول إلى الأسواق الدولية: تم منع الشركات الروسية من الاستفادة من التمويل الغربي، وفرضت قيود على التكنولوجيا.
3- قيود على السفر والتجارة :شملت شخصيات بارزة ومؤسسات اقتصادية وإعلامية.
4- إجراءات ضد الإعلام والدعاية :حُظرت وسائل إعلام روسية واتُّهمت بدعم التضليل.
5- التنسيق مع الحلفاء :شمل عقوبات منسقة مع الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ودول أخرى.

إن استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على روسيا يُعيد تشكيل معادلة التوازنات الدولية على مستويات عدّة، من بينها البنية الجيوسياسية للنظام الدولي، والمكانة الاقتصادية للطرفين، ومصير التحالفات التقليدية، وفي هذا السياق، يمكن استشراف عدد من التحولات المستقبلية:

1- إعادة توزيع النفوذ الدولي :تزايد النفوذ الأمريكي غير المباشر، خاصة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.
2- تسريع تشكل تكتلات مضادة للغرب: تعميق الشراكات الروسية مع الصين وإيران والهند.
3- تحولات في التجارة والطاقة: إعادة رسم خرائط النفوذ في سوق الطاقة العالمي.
4- تصاعد أهمية العقوبات كأداة قوة ناعمة: استخدام العقوبات كوسيلة ردع استراتيجية بديلة عن التدخل العسكري.
5- تحدي الثقة في المؤسسات الدولية: إمكانية المطالبة بإصلاحات في المنظومة الدولية بفعل الانتقائية الغربية.

تؤكد دراسة الحالة الروسية أن استراتيجية التوازن خارج المجال أصبحت أداة مركزية في السياسة الأمريكية لمواجهة القوى المناوئة دون خوض حروب استنزافية، فهي تتيح لواشنطن التحكم بمفاصل التوازن الدولي من

الخارج، وتقلل من تكلفة المواجهة المباشرة، وتُظهر حنكة في استخدام التحالفات، والعقوبات، والدبلوماسية، والإعلام كسلاح استراتيجي ورغم نجاحاتها الجزئية، فإن مدى فعاليتها الطويلة يبقى مرهونًا بقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تماسك تحالفاتها، وابتكار أدوات تأثير جديدة في ظل نظام دولي شديد السيولة.[1]

يتجه العالم نحو نظام دولي أكثر تسييسًا للأدوات الاقتصادية، وأقل اعتمادًا على القوة العسكرية المباشرة وفي هذا الإطار، تشكل العقوبات الأمريكية على روسيا حالة نموذجية لتأثير" القوة الاقتصادية كوسيلة ردع استراتيجية" لكن نجاح هذه الاستراتيجية مرهون بقدرة واشنطن على تنسيق الجهود واحتواء التكتلات المعارضة.

3- إيران:

تعد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران أحد أبرز محاور اهتمام الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لما تمثله إيران من تحديات أمنية وإستراتيجية في المنطقة وقد شهدت هذه السياسة تحولات كبيرة عبر إدارات أمريكية متعاقبة، حيث توازن الولايات المتحدة بين استراتيجيات الضغط والانسحاب العسكري مما أدى بواشنطن بمطالبة إيران بسحب نفوذها العسكري والسياسي من مناطق النزاع مثل سوريا، العراق، واليمن، وهو مطلب يرتبط بإستراتيجية أوسع لإعادة ترتيب الوجود الأمريكي وتقليل التدخل المباشر مع التركيز على دعم الحلفاء المحليين والضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على خصومها.

عانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء ولاية إدارة دبليو بوش من تراجع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وذلك بالتوازي مع تراجع نسبي أكثر إتساعا في نفوذها العالمي وبدء الحديث عن إرهاصات تشكل النظام العالمي الجديد متعدد القوى وذلك نتيجة لأخطاء السياسة الأمريكية في ظل إدارة دبليو بوش، وعدم تعامل الولايات المتحدة بصورة جيدة مع صراعات وقضايا المنطقة وقد إعتمدت واشنطن على مايسمى بالدبلوماسية كأداة لإستعادة مكانتها الدولية وإعادة النظر في أولوية أدوات السياسة الأمريكية بحيث يتم التركيز على أدوات القوة الناعمة.

[1]- ناهد شعلان، **إستراتيجية أمريكية شاملة لمواجهة نفوذ روسيا**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، think tank، 2016.

المبحث الثاني : الإنكفاء الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية

عبر التاريخ شهدت واشنطن تحولات متعددة تعكس تغير أولوياتها الإستراتيجية وتفاعلها مع المتغيرات الدولية من بين هذه التحولات برز مفهوم الإنكفاء الإستراتيجي كإحدى الإستراتيجيات التي تعكس رغبة صناع القرار الأمريكان في إعادة تقييم دورها العالمي وتقليص تدخلاتها العسكرية والسياسية في الخارج والمستنقعات العسكرية التي أثقلت كاهل البلاد استخدمت مفهوم الإنكفاء كنهج يهدف إلى ترشيد إستخدام القوة العسكرية الأمريكية، وتقليل التدخلات المباشرة في الصراعات الخارجية التي لاتمس المصالح الحيوية للولايات المتحدة وتعزيز التوازنات الإقليمية من خلال دعم القوى المحلية والإقليمية، وتفعيل دور الحلفاء في تحمل المسؤوليات مما يخفف العبء عن الولايات المتحدة ويتيح لها التركيز على أولوياتها الوطنية.

المطلب الأول : ترشيد إستخدام القوة العسكرية

في ظل التحديات المتزايدة والتغيرات الجيوسياسية العالمية، اقتدت الضرورة إلى ترشيد استخدام القوة العسكرية كأحد الركائز الأساسية الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية الحديثة، مع التركيز على استخدام القوة بشكل أكثر إنتقائية وفعالية، لقد كان من مبررات أليات الولايات المتحدة الأمريكية ولسنوات لإستخدامها القوة بإعتبارها مظهرا من مظاهر السيادة الكاملة، وذلك من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان وتحقيق الأمن، والسلم الدوليين، ونشر مبادئ الديمقراطية، والقضاء على الدكتاتوريات في العالم الثالث، وبذلك استطاعت أمريكا بهذه الذرائع أن تتحكم في واقع القوة على مستوى العلاقات الدولية وتوظفها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أصبحت لعبة القوة من صميم اختصاص هذه الدولة لكن أثبتت الدراسة أن مفهوم القوة أصبح معقداً وامتلاك كل موارد القوة أصبح مستحيلا، فإنه لا يمكن لأي دولة أن تصبح أقوى دولة في العالم، فمثلا إذا امتلكت القوة العسكرية فإنه قد لا يكفي لأن تصبح أقوى دولة في العالم، فأن القوة العسكرية أحيانا لا يمكن استخدامها وأحيانا تحتاج إلى قوة اقتصادية، وأيضا قد لا تكون القوة الاقتصادية كافية؛ لأن تكون الدولة قوية، قد تحتاج إلى شرعية دولية، وقد تحتاج إلى رأي عام عالمي فإن فكرة الدولة العظمى أصبحت شيئاً صعباً، فالعالم أصبح متداخلاً بشكل لا تستطيع دولة أن تمتلك القوة[1] مما أدى إلى ترشيد القوة العسكرية إدراكا متزايدا

[1]– عادل علي سليمان موسى العقيبي، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية1991 –2017 المنظور الأمريكي: دراسة حالة**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2018. ص 127.126

لكلفة الحروب الطويلة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد والمجتمع الأمريكي بالإضافة إلى الرغبة في إعادة توجيه الموارد نحوأولويات داخلية يعني تبني سياسة تقوم على:

- التحكم في حجم ونطاق التدخلات العسكرية؛
- التركيز على المصالح الحيوية يعني التدخل فقط عندما تكون هناك تهديدات مباشرة للأمن القومي أو المصالح الأساسية؛
- الإعتماد على القوة الردعية والإحتياطية: الحفاظ على قدرة عسكرية قوية للردع دون اللجوء إلى الحروب المكلفة؛
- تعزيز الدبلوماسية والتعاون الدولي أي إستخدام القوة كخيار بعد استنفاذ الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية.

أما بالنسبة للدوافع إلى ترشيد استخدام القوة العسكرية :

- الكلفة الاقتصادية والبشرية: الحروب في أفغانستان والعراق مثالان بارزان على التدخلات العسكرية المكلفة التي استنزفت تريليونات الدولارات وأدت إلى مقتل وجرح آلاف الجنود الأمريكيين، دون تحقيق نتائج استراتيجية مستدامة؛
- تراجع الدعم الشعبي للحروب الخارجية وتفضيلهم لسياسات أكثر تحفظا تركز على الأمن الداخلي والتنمية الاقتصادية؛
- التغيرات في طبيعة التهديدات مثل الإرهاب، الهجمات السيبرانية، والتحديات الاقتصادية لا يمكن مواجهتها دائما بالقوة العسكرية التقليدية، مما يتطلب استراتيجيات أكثر تنوعا ومرونة.

وقد كان هناك توجها واضحا نحو ترشيد القوة العسكرية والحد من التدخلات المباشرة يبرز في:

- الانسحاب من العراق وأفغانستان؛
- الإعتماد على الضربات الجوية والعمليات الخاصة بدلا من ارسال قوات برية واسعة كعمليات مكافحة تنظيم داعش في العراق وسوريا؛
- التركيز على الردع النووي والتكنولوجي كالطائرات بدون طيار، الحرب الإلكترونية، والذكاء الإصطناعي.

نستخلص من خلال هذا النهج أن الولايات المتحدة تسعى إلى حماية مصالحها الحيوية بفعالية أكبر، مع تقليل المخاطر البشرية والاقتصادية كما يمثل خطوة مهمة نحوسياسة خارجية أكثر حكمة وتوازنا في عالم متغير ومعقد.

المطلب الثاني: تعزيز التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء

تشكل التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء في هذه الإستراتيجية محورا أساسيا لفهم كيف يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها دون الإنجرار إلى صراعات مكلفة وغير ضرورية.

1. التوازن الإقليمي:

يشير التوازن الإقليمي إلى وجود قوى متنافسة في منطقة جغرافية محددة بحيث تمنع أي قوة من الهيمنة الكاملة على الإقليم، الهدف هو منع ظهور مهيمن إقليمي يستطيع التوسع والتأثير خارج حدوده، مما يهدد الأمن والاستقرار ليس فقط في المنطقة بل ويعزز تحديات على المستوى الدولي.

تؤكد استراتيجية التوازن خارج المجال على أن الولايات المتحدة يجب أن تركز على ثلاثة أقاليم رئيسية ذات أهمية إستراتيجية لتحقيق استقرار إقليمي مستدام.

- **أوروبا:** مركز القوى الصناعية والتكنولوجية، حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على توازن بين القوى الكبرى مثل روسيا وألمانيا وغيرها.

- **شمال شرق آسيا:** مع صعود الصين كقوة إقليمية وعالمية، يصبح الحفاظ على التوازن في هذه المنطقة أمرا جوهريا لمنع هيمنة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية.

- **الخليج الفارسي:** منطقة ذات أهمية إقتصادية كبرى نظرا لثرواتها النفطية، ومنع سيطرة دولة مهيمنة على هذه المنطقة أمر أساسي لإستقرار الاقتصاد العالمي.

2- تفعيل دور الحلفاء:

الحلفاء الإقليميين في هذه الإستراتيجية خط الدفاع الأول ضد أي مهددات للهيمنة الإقليمية ,بدلا من اعتماد الولايات المتحدة على قواتها المنتشرة في كل أنحاء العالم، فإنها توكل إلى الحلفاء مهمة مراقبة وإحتواء

القوى الصاعدة داخل مناطقهم، هذه المقاربة تعكس مبدأ توزيع الأعباء الأمنية، بحيث لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها كلفة الدفاع عن النظام العالمي من خلال تحفيز الدول على تحمل مسؤولياتها الأمنية.

تشكل الصين اليوم التحدي الرئيسي في آسيا، وتعتبر هذه المنطقة ذات أهمية قصوى للولايات المتحدة، تركز الإستراتيجية على دعم حلفاء الولايات المتحدة في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، والضغط على الصين عبر هذه القوى الإقليمية لمنعها من تحقيق الهيمنة.

فعلى الولايات المتحدة أن تدعم حلفائها عبر تقديم المساعدات العسكرية والإستخباراتية مع الحفاظ على احترام سيادتهم وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية بشكل مباشر.

في أفريل 2016 وجد استطلاع بيو أن 57% من الأمريكيين متفقون على أنه على الولايات المتحدة أن تتعامل مع مشكلاتها الخاصة، وأن تترك الأخرين يتعاملون مع مشكلاتهم بالشكل الأنسب الذي يقدرون عليه وعلى واشنطن أن تركز على ما يهمها فعلا وهو المحافظة على هيمنتها في القسم الغربي من العالم، ومواجهة مهيمنيين محتملين وبدلا من سياسة العالم وحراسته تشجع الولايات المتحدة بقية البلدان على أخذ زمام المبادرة وتدخل الولايات المتحدة فقط عند الضرورة، إستطلاعات هذا المركز تقدم صورة دقيقة ومتوازنة عن مواقف الجمهور الأمريكي، وتساعد صناع القرار والباحثين على فهم الديناميكيات الداخلية والخارجية التي تؤثر على السياسات الأمريكية والعالمية[1].

وفي هذا السياق، يعد تفعيل دور الحلفاء الإقليميين أمرا جوهريا، إذ تعتبر هذه القوى خط الدفاع الأول في مواجهة محاولات الهيمنة والسيطرة الإقليمية حدف ، تحظى بدعم واشنطن المعنوي والمادي لتتمكن من أداء دورها بفعالية، مع الحد من انتشار القوات الأمريكية في الخارج إلى وحدات صغيرة الحجم ومرافق استخباراتية متقدمة تسهم في دعم العمليات المحلية يترك للحلفاء العبء الأساسي في حفظ توازن القوى في جوارهم ما يقلل من التكلفة البشرية والمادية على الولايات المتحدة، وعند عجز القوى الإقليمية عن احتواء مهدد إقليمي، تلتزم الولايات المتحدة بالتدخل عبر نشر قوات قتالية لتعزيز التوازن كما حدث في فترة الحرب الباردة حين تدخلت لمنع هيمنة الإتحاد السوفياتي في أوروبا وقد يفضل في بعض الحالات إنتظار اندلاع الصراع قبل التدخل، كما جرى أثناء الحرب العالمية الثانية.

[1]- ستيفن والت، مرجع سابق.

تسعى هذه الإستراتيجية إلى إبقاء الولايات المتحدة بعيدا عن التدخلات المباشرة قدر الإمكان مع الإحتفاظ بحق التدخل الضروري للحفاظ على التوازن، مع التشديد على ضرورة أن يتحمل الحلفاء العبء الأكبر وأن تسحب القوات الأمريكية بمجرد استعادة الاستقرار[1].

تجسّد السياسة الأمريكية الحالية توجهًا واضحًا نحو تقليل التدخل العسكري المباشر عبر تعزيز التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء في مناطق استراتيجية مختلفة، وذلك بهدف الحفاظ على الهيمنة الأمريكية بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة، من أبرز الأمثلة على ذلك:

– **إعادة التوازن الأمريكية في جنوب شرق آسيا:** "آسيا–الباسيفيك" بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان، اتجهت الولايات المتحدة إلى استراتيجية" إعادة التوازن "نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع تركيز الجهود على بناء شبكة شراكات وتحالفات دائمة مع دول المنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، يهدف هذا التوجه إلى تعزيز استقرار المنطقة ومواجهة صعود الصين كقوة مهيمنة، ويشمل دعم القدرات العسكرية للحلفاء وتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي معهم.

– **تعزيز قدرات الحلفاء الأوروبيين في مواجهة التهديد الروسي:** مع تصاعد النزاع الروسي–الأوكراني، شهدت دول مثل بولندا وألمانيا وليتوانيا زيادة ملحوظة في إنفاقها العسكري وتحسين جاهزيتها الدفاعية .يأتي ذلك مع دعم أمريكي محدود، في إطار توجه أمريكي لتقوية التوازن الأمني من خلال تمكين الحلفاء الأوروبيين لتحمل مسؤولياتهم الدفاعية بشكل أكبر.

– **التنسيق الأمني في الخليج الفارسي:** تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل دور حلفائها في الخليج، مثل السعودية والإمارات، لمواجهة التهديدات الإقليمية، خصوصًا من إيران، ويتم ذلك عبر تقليل التواجد العسكري الأمريكي المباشر، مع تعزيز التعاون الاستخباراتي وتوفير الدعم اللوجستي للحلفاء المحليين.

هذه الأمثلة تعكس بوضوح اعتماد الولايات المتحدة على تعزيز التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء كجزء أساسي من استراتيجيتها للحفاظ على نفوذها العالمي بطريقة أكثر استدامة وفعالية.

أما عن الإرهاب فيشكل تحدياً أمنياً معقداً يتطلب تنسيقاً دولياً وإقليمياً فعالاً، حيث تُعد تعزيز التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء أدوات حيوية في مواجهة هذه الظاهرة من خلال عدة محاور:

[1] ستيفن والث وجون ميرشايمر، **التوازن خارج المجال: استراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى**، ترجمة جلال خشيب، مرجع سابق.

– **تمكين الحلفاء من مواجهة الإرهاب محلياً:** بدعم القدرات الأمنية والاستخباراتية للحلفاء الإقليميين، يمكن لهم التعامل مع الجماعات الإرهابية داخل حدودهم بفعالية أكبر، مما يقلل من الحاجة إلى التدخلات العسكرية الأمريكية المباشرة.

– **التنسيق الاستخباراتي المشترك:** يُساهم تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الولايات المتحدة وحلفائها في رصد الشبكات الإرهابية وتفكيكها قبل تنفيذ أي هجمات، مما يعزز الوقاية ويحد من التهديدات الأمنية.

– **تقليل الاستياء المحلي:** أدت التدخلات العسكرية الأمريكية المباشرة في بعض المناطق إلى تصاعد الاستياء الشعبي ودعم الجماعات الإرهابية، لذا فإن تقليل هذه التدخلات عبر تمكين الحلفاء يساهم في تقليص الدوافع الإرهابية.

– **التركيز على الحلول طويلة الأمد:** لا تقتصر مكافحة الإرهاب على العمليات العسكرية فقط، بل تشمل أيضاً دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز الحكم الرشيد، ومحاربة التطرف، وهي مهام يمكن للحلفاء الإقليميين أن يلعبوا دوراً محورياً فيها بدعم أمريكي غير مباشر.

– **تجنب الفوضى الأمنية:** من خلال تعزيز التوازنات الإقليمية، يمكن الوقاية من انهيار الدول أو ظهور مناطق" لا حكم فيها"، تستغلها الجماعات الإرهابية للتمدد والتوسع.

تمكّن مواجهة الإرهاب عبر تعزيز التوازنات الإقليمية وتفعيل دور الحلفاء الولايات المتحدة من تقليل تدخلاتها العسكرية المكلفة والمثيرة للجدل، مع بناء شراكات أمنية قوية ومستدامة تسهم في استقرار المناطق الحساسة ومكافحة الإرهاب بفعالية أكبر[1].

[1]– مصطفى عيد إبراهيم، **المحددات الثلاث: كيف ترسم واشنطن خريطتها العسكرية خارج الحدود**، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 2024.

ملخص الفصل الثاني

ركز هذا الفصل على تحليل استراتيجية الكبح من منظور نظري وعملي، بدءًا من إيضاح جذورها الفكرية في إطار المدرسة الواقعية الجديدة ونظرية الدور، اللتين تفسران تبني الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية كاستجابة للتحديات المتزايدة في النظام الدولي، ناقش الفصل كيف تعكس استراتيجية الكبح الانكفاء الاستراتيجي الأمريكي الذي لا يعني الانعزال الكامل، بل إعادة توجيه الموارد والتركيز على التحالفات الانتقائية واستخدام أدوات غير عسكرية مثل العقوبات والدبلوماسية الاقتصادية، كما يستعرض الآليات التي تستخدمها هذه الاستراتيجية لإعادة التوازن مع المنافسين الجدد كالصين وروسيا، ويُبرز كيف تمثل هذه المقاربة محاولة للحفاظ على النفوذ الأمريكي بأقل تكلفة وأعلى فعالية في ظل بيئة دولية متغيرة وسريعة التطور.

الفصل الثالث

إنعكاسات إستراتيجية الكبح على النفوذ الأمريكي والتوازن الدولي

في الفصول السابقة، رأينا كيف بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تميل تدريجيًا إلى مقاربة الكبح، باعتبارها وسيلة لتقليص الانخراط المباشر في الأزمات الدولية، وتقليل تكاليف التدخل العسكري، مع إعادة توزيع المسؤوليات على الحلفاء الإقليميين هذا التحول لا يمكن فهمه إلا في سياق عالمي يتغير بسرعة، حيث تبرز قوى جديدة تطالب بدور أكبر، فيما تعيد الولايات المتحدة النظر في حجم التزاماتها الخارجية. لكن، ماذا يعني هذا التحول بالنسبة لمكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي؟ هل يهدد هذا الانسحاب النسبي مكانتها كقوة عظمى؟ أم هومجرد إعادة تموضع استراتيجية تحافظ من خلالها واشنطن على نفوذها ولكن بطريقة أكثر واقعية وأقل تكلفة؟

يبحث هذا الفصل في هذه الأسئلة، من خلال تحليل الآثار السياسية والاستراتيجية لمقاربة الكبح على الدور الأمريكي في العالم، سنحاول فهم كيف ينظر الفاعلون الدوليون إلى هذا التوجه الجديد: كيف استجابت أوروبا؟ وماذا عن الصين وروسيا؟ وهل يمكن لحلفاء واشنطن الاستمرار في الاعتماد عليها كما في السابق؟ كما سنناقش الجدل داخل الولايات المتحدة نفسها :فبين من يرى أن الكبح فرصة لتركيز الجهد داخليًا، ومن يعتقد أنه تهديد لمكانة أمريكا الدولية، تبرز مفارقات عديدة تستحق التوقف عندها.

في المحصلة، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة شاملة لتداعيات الكبح، ليس فقط على الولايات المتحدة، بل على توازن القوى العالمي ككل، في وقت أصبحت فيه كل خطوة في السياسة الخارجية الأمريكية محط أنظار ومتابعة من حلفاء وخصوم على حد سواء.

المبحث الأول: إنعكاسات الكبح على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية

في السنوات الأخيرة بدأت الولايات المتحدة تعيد النظر في طريقة تفاعلها مع العالم، لم تعد التدخلات الواسعة ولا الإنتشار العسكري الكبير دائما الخيار الأول بل ظهرت توجهات جديدة هذا التوجه لايعني إنسحابا كاملا، بل محاولة لإعادة ضبط دورها الخارجي، بما يتماشى مع أولوياتها الداخلية ومصالحها الحيوية، لكن في إطار هذا التوجه يطرح تساؤل هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ على مكانتها العالمية بنهج أكثر تحفظا؟ وكيف سينعكس هذا التغيير على ميزان القوى الدولية في ظل صعود منافسين مثل الصين وروسيا وإذا ما تبنت هذا النهج.

المطلب الأول: تأثير الكبح على نفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي

لطالما إرتبطت مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي بقدرتها على التدخل، وبحضورها النشط في شتى القضايا العالمية، فمنذ نهاية الحرب الباردة، جسدت أمريكا مفهوم القوة العظمى الوحيدة أورمزية "الدولة النموذج "وقد أسست هذه المكانة على ما يعرف في الأدبيات الإستراتيجية بمفهوم الهيمنة، حيث صاغ كل من **جوزيف ناي وروبرت كوهين** تعريف الهيمنة في العلاقات الدولية بأنها "وجود قوة دولية مسيطرة تكون لها الغلبة في المصادر المادية، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان لصياغة قواعد التفاعل فيما بين الدول داخل النظام الدولي". فالهيمنة تعني السيطرة والتحكم في العالم كله[1]، رأى الأستاذ الأمريكي في العلوم السياسية جون ميرشايمرأن بنية النظام الدولي، تجعل قيام دولة مهيمنة عالميا أمرا في غاية الصعوبة لا بل مستحيل إن فكرة ميرشايمر الأساسية واضحة، وهي أنه بالمقارنة مع عدم تمكن أي دولة منفردة من فرض نفسها كدولة إقليمية مسيطرة في نصف الكرة الأوروبي الأسيوي، فإن الولايات المتحدة الامريكية إستطاعت في نهاية القرن التاسع عشر تثبيت نفسها كدولة إقليمية مسيطرة في نصف الكرة الغربي، وتسعى لبسط سلطانها على الجميع ورأى ميرشايمر أن هذه الحلقة المفرغة "مأساة بالنسبة إلى سياسة الدول العظمى "مأساة لا تستطيع التخلص منها أي دولة تريد فعلا مواصلة البقاء ضمن مجموعة القوى العظمى[2].

فمنذ نهاية الحرب الباردة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القطب الأوحد في النظام الدولي، تمارس هيمنة لا تضاهي سياسيا وعسكريا وإقتصاديا وقد تجسدت هذه الهيمنة في نمط عالمي عرف باسم

[1] نصار الربيعي، مرجع سابق، ص70.

[2] نفس المرجع السابق، ص76.

السلام الأمريكي حيث كانت واشنطن تمسك بخيوط التوازن الدولي،وتدير تحالفات عابرة للقارات، وتشرف على قواعد عسكرية ممتدة وتحدد بشكل مباشر أوغير مباشر ملامح النظام الاقتصادي العالمي.

غير أن هذا النموذج بدأ يتعرض للإهتزاز مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ ظهرت مؤشرات تعب داخلي في الولايات المتحدة نفسها: إرهاق إقتصادي من الحروب الخارجية، وانقسام داخلي متصاعد، وصعود قوى دولية منافسة في هذا السياق، بدأ صانع القرار الأمريكي يميل إلى مقاربة جديدة تعرف بـ "الكبح" (Restraint) وهي الإستراتيجية التي تقوم على تقليص التدخلات وضبط التوازن، يمكننا القول أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها أمام معادلة معقدة كيف تحافظ على نفوذها العالمي دون استنزاف مواردها وهل يمكن للكبح أن يكون بديلا فعالا للهيمنة، أم أنه يمهد لتآكل الدور الأمريكي في النظام الدولي وما إذا كان هذا التوجه يمثل نقلة نوعية نحو نفوذ ذكي ومرن، أم أنه بداية لإنحسار المكانة الأمريكية التقليدية لصالح قوى صاعدة تعيد رسم معالم النظام الدولي الجديد، بدأ صانع القرار الأمريكي في التخلي التدريجي عن عقيدة الهيمنة الليبرالية التي طالما وجهت سياسته الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة.

تعبر هذه الإستراتيجية عن تحول حذر في طريقة إدارة النفوذ، حيث لم تعد الغاية فرض الهيمنة الشاملة، بل ضبط التوازنات الإقليمية والحفاظ على المصالح الجوهرية بأقل كلفة ممكنة، وتأتي هذه المقاربة في وقت يشهد فيه العالم تراجعا واضحا في الثقة بالقوة الأمريكية المطلقة، وميلا متزايدا نحو التعددية القطبية.

هذه الإستراتيجية تسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على هيمنتها في القسم الغربي من العالم، مع توفير الموارد وتقليل المخاطر على حياة الأمريكيين، مما يعزز مكانتها على المدى الطويل دون الإنخراط في حملات عسكرية مكلفة وغير مجدية كما حدث في العراق وأفغانستان حذف مع ترك التهميش[1].

في أعقاب التحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام مفترق طرق استراتيجي فمن جهة، تواجه واشنطن تحديات داخلية وضغوط اقتصادية متنامية، ومن جهة أخرى، تشهد صعود قوى دولية منافسة كالصين وروسيا تحاول إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي[2].

[1]– محمود البازي، **نظرية التوازن من خلف البحار وواقع العلاقات الأمريكية . الإيرانية**، مركز الجزيرة للدراسات ص40.

[2]– جون ميرشايمر، ستيفن والت، مرجع سابق، ص41.

1- الصين:

تمثّل الصين التحدي الأكبر للنفوذ الأمريكي، خاصة في ظل صعودها السريع اقتصاديًا وتكنولوجيًا، وسعيها لتوسيع نفوذها في آسيا والعالم، وقد اتبعت واشنطن في التعامل معها مقاربة مزدوجة، تعزيز التحالفات التقليدية، وتكثيف الوجود البحري في المحيطين الهندي والهادئ، مع الامتناع عن استفزاز مباشر قد يؤدي إلى مواجهة مفتوحة.

2- روسيا:

مارست الولايات المتحدة سياسة الكبح من خلال الناتو والدعم اللوجستي والاقتصادي لكييف، دون إرسال قوات أمريكية مباشرة.

3- الخليج والشرق الأوسط:

تراجع النفوذ التقليدي بدأت واشنطن تقلص انخراطها العسكري والسياسي المباشر في الخليج، مما أتاح فرصًا لقوى مثل الصين وروسيا لتوسيع نفوذها، رغم احتفاظ أمريكا بشبكة تأثير غير مباشرة.

يُجادل بعض الباحثين بأن الكبح إذ طبق لن يصمد طويلاً إذا ما فشلت الولايات المتحدة في الحفاظ على مواقعها الحيوية، أو إذا ما تقدمت الصين نحو التفوق الكامل بينما يرى آخرون أنه، في ظل تعددية قطبية ناشئة، لم تعد الهيمنة الكاملة ممكنة ولا مستدامة، والكبح هو السبيل الأذكى للنفوذ دون الهيمنة.

تُظهر استراتيجية الكبح رغبة الولايات المتحدة في إعادة تعريف دورها العالمي بطريقة أكثر انسجامًا مع قدراتها وواقعها لكنها في الوقت نفسه محفوفة بالتحديات، وتتطلب توازنًا دقيقًا بين الانكفاء التكتيكي والمكانة الدولية، ففي عالم لا يعترف بالفراغ، فإن أي تراجع في الحضور الأمريكي يجب أن يكون مدروسًا بعناية، حتى لا يتحول من كبح اختياري إلى انكماش استراتيجي، وفي هذا السياق يظهر التحليل أن هذا التحول ممكن أن يكون له ثمن على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، التي بدأت تدخل في طور إعادة التقييم وإعادة التشكل:

أولا: تآكل صورة القائد العالمي

قد يؤدي تبني إستراتيجية الكبح إلى تراجع الحضور الأمريكي المباشر في مناطق تقليدية للنفوذ، مثل الشرق الأوسط وإنسحابها من أفغانستان ومع كل إنسحاب أوتقليص للدور يتصاعد شعور لدى الحلفاء بوجود فراغ إستراتيجي، تسعى قوى مثل روسيا أو الصين لملئه.

ثانيا: تحول في فلسفة الدور الأمريكي

إصطدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمعادلة إستراتيجية صعبة، إذ حاولت التحكم في نظام دولي غير مستقر الذي ساهم في تآكل شرعية القيادة الأمريكية على مستوى العالم بعد سيرورة لفرض هيمنتها غير أن التحول نحو الكبح قد يكون تعبيرا عن إدراك داخلي بتراجع مكانتها فالولايات المتحدة الأمريكية على مدى الأعوام الماضية خاصة بعد الحرب الباردة ومع عدم وجود منافس عالمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وصف البعض تلك المرحلة بالسكون الإستراتيجي، لكن الأحداث الأخيرة تنفي إعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسطيع أن تسكن بل على العكس قامت بنشر قوات عسكرية لها في أكثر من عملية، الأمر الذي يؤكد إستحالة السكون الإستراتيجي ولعلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 توضح استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لها وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم[1].

وعليه فإن إستراتيجية الكبح حتى وإن جلبت تغيرات جذرية حول رفض الهيمنة الليبرالية، فإن من المرجح أن تتطلب وقتا طويلا لذلك ولعلى الحرب على العراق أكبر دليل فهي لا تتناسب مع الدور العالمي الذي إضطلعت به الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن البنية المؤسساتية والإستراتيجية الأمريكية، سواء على مستوى الناتو أو القيادة المركزية، أوالإنتشار البحري، تعتمد على نمط قيادة فعالة لا يمكن ترجمتها إلى كبح دائم.

المطلب الثاني : النفوذ الأمريكي بين الإنكفاء الإستراتيجي وإعادة تشكيل دوره الريادي

بعد إنتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، برزت كقوة عظمى وحيدة في العالم مهيمنة على التفاعلات الدولية لكن مع تغير ميزان القوى العالمي وظهور قوى طموحة ذات تطلعات عالمية، قد يؤثر هذا التنافس الدولي على السيادة الإقليمية في مناطق حيوية إلى إندلاع صراعات

[1]- ناصر الربيعي، نفس المرجع السابق، ص 209-210.

كبرى لذا، يعد البحث عن الاستقرار الإستراتيجي مهمة رئيسية للفاعليين الدوليين وفي هذا السياق تتحمل الولايات المتحدة عبئا متزايدا للحفاظ على مكانتها العالمية وإدارة الشؤون الدولية، مما يشكل تحديا كبيرا يتطلب منها التامل بإيجابية للحفاظ على تفوقها العالمي.

في البداية تبنت سياسة الإنعزال ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، استمرت في هذا النهج حتى دخولها الحرب العالمية الثانية بعد هجوم بيرل هاربر، مما أدى إلى تغيير جذري في سياستها الدولية.

بعد الحرب العالمية الثانية، تشكل نظام دولي ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وفي مواجهة المد الشيوعي، تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية "الإحتواء" مما أدى إلى إندلاع الحرب الباردة، مع إنهيار جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي، إنتهت الحاجة إلى إستراتيجية الإحتواء، ولم تتبلور إستراتيجية كبرى جديدة رغم الجهود المبذولة، وبعد هجمات 11 سبتمبر، تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية "الحرب على الإرهاب"، مما أدى إلى تدخلات عسكرية في أفغانستان والعراق، لكنها جلبت معها إخفاقات إقتصادية وإستنزافا للموارد، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية.

تسببت السياسات الأمريكية المتشددة في تراجع شعبيتها عالميا، مما دفع إدارة أوباما إلى تبني إستراتيجية أكثر إعتدالا مقارنة بإدارة بوش ورغم مرور سنوات على أحداث 11 سبتمبر، لم تتبلور إستراتيجية كبرى جديدة، مما يثير تساؤلات حول الحاجة إلى رؤية إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة، وتأثير ذلك على سياساتها الخارجية والأمنية.

يعد إختيار إستراتيجية كبرى للولايات المتحدة تحديا كبيرا، وقد يتطلب ذلك مقاربة جديدة تتسم بالحزم والصدام في السياسة الدولية[1] وفي هذا السياق بات مصطلح الإنكفاء الإستراتيجي حاضرا بقوة في الخطاب الأمريكي، خاصة مع تزايد الضغوط الداخلية وتصاعد تكاليف التدخلات الخارجية وتنامي القوى المنافسة فهو سياسة تتبناها الدول العظمى عندما تواجه تكاليف متزايدة للهيمنة الخارجية أو تراجعا في قدرتها على إدارة الأزمات الدولية ويعني ذلك تقليص الإنخراط العسكري أو السياسي أو الاقتصادي في مناطق معينة من العالم، فالإنكفاء الأمريكي يمثل المرحلة التي تتكمش فيها القوة الأمريكية جزئيا عن مساحات التدخل المباشر بينما إعادة التشكيل" هي الجهد الموازي لإعادة صياغة الدور الأمريكي عبر أدوات جديدة مثل التحالفات الذكية، التكنولوجيا، مصطلح الإنكفاء تطور عبر مساهمات متعددة من مفكرين ومحللين في نظرية العلاقات الدولية

[1] نوح فسيفس، **الولايات المتحدة الأمريكية ومتاهة الإستراتيجية الكبرى**، الجزيرة نت، 2017.

والدراسات الإستراتيجية الأمريكية خصوصا بعد الحرب الباردة الذين أشاروا إلى هذا المفهوم نجد **بول كينيدي** في كتابه الشهير "صعود وسقوط القوى العظمى، طرح فكرة الإرهاق الإمبراطوري، أي عندما تتجاوز طموحات الدولة الكبرى قدراتها الاقتصادية والعسكرية، مما يجبرها على التراجع باري بوزان وريتشارد ليتل طرحوا ضمن أعمالهم أن الانسحاب الأمريكي من مناطق معينة يفتح المجال لنشوء توازنات إقليمية جديدة، كما مثل زبيغنيو بريجنسكي وهو منظر استراتيجي ومستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر 1977 و1981 وكان من أبرز الأصوات التي حذرت من غزو العراق عام 2003[1] تبنى تيارا يدعوإلى القيادة الذكية لا الانسحاب الكامل ولا الهيمنة الصلبة في كتابه **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية** (Second Chance :Three Presidents and the Crisis of American Super power)".

يرى بريجنسكي أن النفوذ الأمريكي لم يتراجع فقط بفعل المنافسة الدولية، بل نتيجة إنعدام الرؤية الإستراتيجية داخل الإدارات الأمريكية نفسها في إنتقاده للرئيس جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجورج بوش الإبن التي عمقت عزلة الولايات المتحدة وشوهت صورتها كقوة أخلاقية، لكنه لا ينفي وجود فرصة ثانية مشددا على إستعادة الريادة من خلال ربط القوة الأمريكية بطموحات إنسانية عالمية، والإنخراط في قيادة تشاركية تخترم تنوع المصالح الدولية، فهويقدم رؤية حذرة تنطلق من تجارب التاريخ وتحذر من تكرار أخطاء الماضي وبلورة إستراتيجية أمريكية جديدة تستوعب تغير موازين القوى، وتعيد تشكيل الدور الأمريكي ففي عهد جورج بوش الإبن وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث تبنت الإدارة سياسة "إما معنا أوضدنا " وأعلنت حربا على الإرهاب، وقد أدى غزوالعراق الذي أضعف تحالفاتها التقليدية وأدى إلى فقدان مصداقيتها، كما أن إهمال القضية الفلسطينية وترك إسرائيل تفرض واقعا جديدا زاد من التوترات في الشرق الأوسط هذه السياسة أحادية الجانب أدت إلى تقارب غير معلن بين روسيا والصين، مما شكل تحديا جديدا للنفوذ الأمريكي في النظام العالمي[2].

أما الفرصة الثانية التي تحدث عنها بريجنسكي يرى أنه رغم كل الإخفاقات، يؤكد بريجنسكي أن أمام الولايات المتحدة فرصة ثانية لإستعادة هيبتها العالمية شرط أن تدرك الإدارة الأمريكية القادمة أن القوة العظمى لا تبنى على الهيمنة أو السيطرة، بل على الشراكة والتعاون مع القوى الكبرى الأخرى، وربط القوة بالتطلعات الإنسانية والسياسية العالمية. ويشدد على أن على أمريكا أن تعيد تعريف دورها في عالم متعدد الأقطاب، وأن تتبنى سياسة خارجية إستراتيجية توازن بين القوة والقيادة وتستجيب للتحولات الجيوسياسية والوعي السياسي

[1]– ويكيبيديا، 22 ماي 2005.

[2] نوح فسيفس، **الولايات المتحدة الأمريكية ومتاهة الإستراتيجية الكبرى**، نفس المرجع السابق.

العالمي المتنامي، ستحظى أمريكا بفرصة ثانية، ويرجع ذلك إلى حد بعيد لانه لا توجد قوة أخرى قادرة على القيام بالدور الذي تمتلك الولايات المتحدة القدرة على القيام به ويجب عليها ذلك فلا تزال أوروبا تفتقر إلى، الوحدة السياسية والإرادة اللازمين لتكون قوة عالمية ولا تستطيع روسيا أن تقرر إذا كانت راغبة في أن تكون دولة أوراسية إذا كانت راغبة في أن تكون دولة أوراسية سلطوية وتبرز الصين الشعبية كقوة في الشرق الأقصى، ولا يزال من غير الواضح كيف ستحل التعارض بين إستمرار دوران عجلة زحمها الاقتصادي والمركزية البيرواقراطية لنظامها السياسي[1].

يقول بريجنسكي في كتابه: "رؤية إستراتيجية أميركا وأزمة السلطة العالمية": تاريخيا دأبت أميركا على إثبات أنها ترتقي إلى مستوى الحدث عندما تواجه تحديا ولكن عالم القرن الواحد والعشرين يطرح تحديات شديدة الإختلاف عن نظيرتها في الماضي، فالعالم الآن، في جل الأمكنة بات واعيا ثمة الملايين في حالة غليان وإضطراب تطلعا لمستقبل أفضل في الشرق، إن عالم اليوم أقل قابلية للتسليم بهيمنة قوة منفردة حتى ولوكانت بالغة الجبروت مثل الولايات المتحدة و كون أي نظام عالمي مستقر يبقى معتمدا، طالما أن أمريكا ليست روما بعد والصين ليست بيزنطة بعد، فعلى أمريكا العمل على تجديد نفسها والتصرف بحكمة أمام شرق صاعد جديد وإعادة تشكيل لدورها الريادي في عالم يتسم بالتغيير[2].

فالولايات المتحدة الأمريكية رغم كونها القوة المهيمنة، تتصرف كقوة تعديلية تسعى لتغيير النظام الدولي بما يعكس مصالحها، وهوما يتصل مباشرة بموضوع إعادة تشكيل دورها الريادي كما يذهب إلى ذلك أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولورادو ستيف تشان[3].

كم قدم البروفيسوران جون ميرشايمر وستيفن والث، الذين يعرفان بتحليلهما العميق للسياسات الأمريكية الخارجية إقترحا تركيز الولايات المتحدة على تقليل التدخل المباشر لتقليل الأعباء العسكرية والاقتصادية والسياسية التي حملتها السياسات السابقة والتركيز على الأولويات الوطنية والواقعية الإستراتيجية أي الإنكفاء الإستراتيجي والحفاظ على دور قيادي فعال حيث تتراجع الولايات المتحدة عن محاولات الهيمنة الشاملة والتدخل في كل الأزمات وتعيد التركيز على حماية مصالحها الحيوية في القسم الغربي من العالم مع التدخل فقط عند ظهور مهيمن إقليمي محتمل يهدد هذه المصالح من خلال ذلك لاتفقد الولايات المتحدة نفوذها أودورها الريادي،

[1] بسمة خليل نامق، **عرض كتاب الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، مجلة دراسات دولية، ص 198.192.

[2] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 388.387.

[3] ستيف تشان، **تحدي النظام الليبرالي: المهيمن الأمريكي بإعتباره قوة تعديلية**، ترجمة: جلال خشيب، العدد 5، إدراك للدراسات والإستشارات.

بل تعيد تشكيله بشكل أكثر واقعية وفعالية في المناطق الحيوية مثل آسيا وأوروبا والخليج الفارسي حذف بعيدا على المغامرات العسكرية المكلفة التي أرهقتها في العقود الأخيرة ففي أوروبا مثلا يمكن للولايات المتحدة أن تحسن دورها عبر استراتيجية متوازنة تجمع بين الدعم العسكري المحدود، تعزيز الشراكات، والإعتماد على القوة الناعمة، مع تشجيع أوروبا على لعب دور أكبر في أمنها، التعاون في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، الأمن السيبراني، والتحديات الاقتصادية مما يعزز دور واشنطن كقائد وشريك استراتيجي موثوق[1].

في الشرق الأوسط يرى الدكتور منذر سليمان، خبير شؤون الأمن القومي الأمريكي أن الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط تشعر بأن الولايات المتحدة في حالة إنكفاء وتراجع استراتيجي، رغم مكابرة إدارة الرئيس بوش، وتتجسد تلك الحالة في حالات التعثر والإخفاق للمشروع من أفغانستان إلى الصومال، مرورا بالعراق والسودان وفلسطين ولبنان فقد وصفه الدكتور منذر سليمان بالتراجع والإنكفاء الإستراتيجي أي أن هذا لايعني الانسحاب كليا لواشنطن من المسرح، وإنما يعني أنها أجبرت على التراجع من خلال سياساتها الفاشلة، خاصة في ظل إدارة بوش وفقدان الهيبة لمكانتها.

ولعل إتفاق الدوحة الذي أنهى الأزمة الرئاسية اللبنانية وحال دون تحقيق الهدف الأمريكي بعزل حزب الله وتقليص نفوذه منذ عام 2004، والوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل رغم سنوات من الضغط الأمريكي على إسرائيل لكي لا تتفاوض مع سوريا، والوساطة المصرية بين حماس وإسرائيل والتي إنطوت على الإقرار بأنه لا تهدئة بدون حماس، التي تواصل واشنطن حصارها ومحاولات عزلها، هي مجرد أمثلة تاريخية على النمط الجديد لديناميكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بعيدا عن أمريكا.[2]

المبحث الثاني : التفاعلات الداخلية والخارجية تجاه إستراتيجية الكبح الأمريكية

يعتبر الباحثان ستيفن والث وجون ميرشايمر أن إستراتيجية الكبح أو التوازن خارج المجال، أنها الإستراتيجية الأمثل لإستمرار التفوق الأمريكي في المستقبل المنظور وحسبهم أن الولايات المتحدة لا تتحمل مسؤولية إخفاقاتها لوحدها، إلا أن لها يدا في معظمها وكان ذلك نتيجة للإستراتيجية الكبرى للهيمنة الليبرالية (Liberal hegemony)، تعتتبر هذه المقاربة كأداة تصحيح لسياسات ماضية وسيئة للولايات المتحدة وهي كمقاربة لاتعني التخلي عن مكانتها بل سوف تحافظ إستراتيجية الكبح أو التوازن خارج المجال على الريادة

[1] جون ميرشايمر، ستيفن والت، مرجع سابق.

[2] أمريكا في الشرق الأوسط بين فقدان الإحترام وضياع الهيبة. دون ذكر المؤلف، SWI SWISSINFO /CH

الأمريكية، لكن هذا الطرح الإستراتيجي في المقابل لن يلقى قبولا موحدا داخل الولايات المتحدة حيث تتفاعل فيه عوامل معقدة ومقاومة من تيارات سياسية قوية كالمحافظيـن الجدد واللوبي الصهيوني الذين كانوا يؤكدون دوما على ضرورة استمرار الهيمنة الأمريكية والتدخل للحفاظ على النفوذ في المقابل، يعبر قطاع متزايد من الأمريكيين عن إحباطهم من السياسات الخارجية المكلفة والفاشلة ويدعمون المقاربة، كما هناك ردود تعكس تحولات جذرية في النظام الدولي يمكن لهذا التحول أن يملئ الفراغ لقوى أخرى تتنافس للصعود والإستقلال من الحماية الأمريكية خاصة مع تراجع الثقة في الإدارة الأمريكية مما يزيد من التعقيد الجيوسياسي ويعزز توجه العالم نحو تعددية الأقطاب، هذا ما قد يشكل تحديا مركبا لصانعي القرار حيث يتوجب عليهم موازنة بين ماهو داخلي وخارجي للتفاعلات مع متطلبات الحفاظ على النفوذ في عالم متغير، مما يجعل من فهم هذه التفاعلات أمرا حيويا لإعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل يتناسب مع الوقت الراهن.

المطلب الأول : الجدل الداخلي الأمريكي حول استراتيجية الكبح وإعادة تقييم الدور القيادي

واجهت السياسة الخارجية الأمريكية لحظة مفصلية، حيث تتصادم رؤى مختلفة حول كيفية إدارة دور الولايات المتحدة القيادي في العالم، بعد عقود من تبني استراتيجية الهيمنة الليبرالية التي رافقتها تدخلات واسعة النطاق أعادوا الأمريكيون النظر في فعالية هذه السياسة وتكلفتها، فبرز توجه يدعو إلى الكبح أوسياسة التوازن خارج المجال لكن ربما تكون المواقف مختلفة بين رؤيتين مختلفتين للدور الأمريكي في العالم الأولى تؤمن بالهيمنة والتدخل الواسع، والثانية تدعو إلى سياسة أكثر تقييدا وواقعية التي يروج لها تيار من الواقعيين الجدد، هذا الصراع يؤثر بشكل مباشر على صياغة السياسات الخارجية والميزانيات الدفاعية، ويحدد كيفية تعامل الولايات المتحدة مع التحديات العالمية المستقبلية، نجد العديد من الأمريكان لا يريدون السياسة التي عايشوها في العقود التاريخية القديمة فمعهد كوينسي للحكم الرشيد مؤسسة بحثية أمريكية تأسست عام 2019 في واشنطن، تدعو إلى الواقعية وضبط النفس وتعارض السياسة الخارجية القائمة على الهيمنة العسكرية المعهد يضم مؤيدين لمقاربة الكبح مثل جورج سوروس وتشارلز كوش، ويركز على تقليل التدخلات العسكرية الأمريكية وزيادة التعاون والدبلوماسية بإختصار معهد كوينسي هوأبرز المؤسسات التي تدعم استراتيجية الكبح ويجمع بين سياسين من اليسار واليمين ممن يتفقون على ضرورة إعادة التفكير في دور الولايات المتحدة العالمي بعيدا عن الهيمنة.

لطالما كانت القوة والأفكار وجهين لعملة واحدة، حيث إستدل جوزيف ناي بهذا المبدأ عندما أشار إلى "أن جميع الإمبراطوريات العظيمة في التاريخ تميزت بوجود عاملين مشتركين على الأقل: قوتها المادية وقوة

جاذبيتها الحضارية فالأفكار تخلق السلطة وتضفي الشرعية عليها "فبدأت المراكز الفكرية الحديثة في العمل للمشاركة في التخطيط ووضع الإستراتيجيات ذات العلاقة بقضايا الحرب والسلم وصنع السياسة الخارجية، فنتيجة زيادة مستويات عدم رضا الرأي العام الأمريكي أسس معهد كوينسي لفن لحكم وفي عام 2020 تبرع تشارلز كوش بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي لأربعة مراكز فكرية للدفع بالسياسة الخارجية الأمريكية للعودة إلى العقلانية وضبط النفس وهذه المراكز هي: المجلس الأطلسي، مركز المصلحة الوطنية وجمعية شيكاغو للشؤون العالمية ومؤسسة Rand لإجراء بحث حول كيفية تحقيق التوازن في استخدام القوة فالولايات المتحدة الأمريكية توفر بيئة جيدة لمؤسسات الفكر للمشاركة في عملية صنع القرار، وبالتالي فإن اتخاد القرار في السياسة الخارجية الأمريكية لا يعتمد على شخصية الرئيس وحده بقدر ماهومرتبط بالبيئة التي تشكلها مراكز الفكر المحيطة به لتقديم بدائل محتملة لصناعة السياسات موضوع دراستنا البحثية.[1]

كما قد نجد معارضة من المحافظين الجدد واللوبي الإسرائيلي عن إستراتيجية الكبح، اللذين يعتبرانها تراجعا خطيرا عن الدور القيادي الأمريكي في العالم، وتهديدا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، خصوصا في الشرق الأوسط.

المحافظون الجدد هم تيار سياسي نشأ في الستينيات بين صقور الليبرالية الأمريكية، ويتميزون بإيمانهم القوي بأهمية القوة العسكرية وإستخدامها بشكل إستباقي للحفاظ على التفوق الأمريكي ونشر الديمقراطية والقيم الليبرالية عالميا وينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وإن تم ذلك بإستخدام العصا الأمريكية لكل من يخالف أو يعترض.

جاءت أحداث11 سبتمبر 2001 كفرصة ذهبية لتيار المحافظين الجدد فتبنوا ثلاث رؤى جديدة هي :الحرب الإستباقية تقسيم العالم إلى محور الخير ومحور للشر دون وسطية إستعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة "من ليس معنا فهوضدنا "قامت الإدارة الأمريكية بإدخال مفهوم يتعلق بأن الولايات المتحدة لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكي تقوم بالرد عليه وإنما سيكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد. فنجد أن تأثير المحافظين الجدد يقوى ويضعف حسب الظروف الدولية والإقليمية[2]، فإستراتيجية الكبح رغم ما قد تؤدي به من مزايا في الداخل الأمريكي ستواجه معارضة قوية من المحافظين الجدد واللوبي الإسرائيلي هؤلاء يرون أن تقليل الوجود الأمريكي في مناطق مثل الشرق الأوسط قد يهدد النفوذ الأمريكي وحماية إسرائيل،

[1] عبد الحق دحمان، **أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول**، مركز المجدد للبحوث والدراسات.
[2] شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق.

ويضعف قدرة الولايات المتحدة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية المحافظون الجدد يدافعون عن سياسة تدخلية نشطة تستند إلى الهيمنة العسكرية والسياسية، بينما يسعى اللوبي الإسرائيلي لضمان استمرار الدعم الأمريكي القوي للكيان الإسرائيلي هذا النقاش يعكس صراعا إيديولوجيا واستراتيجيا حول دور أمريكا في العالم نجد:

بيل كريستول الأب الروحي للمحافظين الجدد، عبر عن إزدرائه لمعهد كوينسي الذي يدعو إلى إستراتيجية الكبح، معتبرا أن هذه المقاربة تخفف من دور أمريكا العالمي وتتنافى مع استراتيجيتهم القائمة على الهيمنة والتدخل.

المحافظون الجدد يركزون على استخدام القوة العسكرية كخيار أول في السياسة الخارجية، ويرفضون مقاربات ضبط النفس التي تقلل من التدخل الأمريكي في الخارج، خصوصا في الشرق الأوسط، حيث يرون ذلك يهدد الأمن القومي وحماية إسرائيل[1].

المحافظون الجدد دعوا إلى اعتماد إسرائيل كحليف استراتيجي رئيسي، ودعموا سياسات عدوانية لإعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة، مثل" **خطة ينون**" الوثيقة الإستراتيجية نشرت عام 1981 لأوديد ينون مستشار رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون أنذاك التي دعت إلى تقسيم العراق وسوريا عبر استغلال الإنقسامات الطائفية، مما يعكس رفضهم لتقليص الوجود الأمريكي أو تغيير الإستراتيجية الحالية.

وفي العام 2020، شكل انتخاب جوبايدن رئيسا للولايات المتحدة فرصة للمحافظين الجدد لترميم أجندتهم فكان أن دفعوا بإتجاه تصعيد ضد روسيا في أوكرانيا، وضد الصين في شرق أسيا، وكان أن أطلقوا في العام 2023 مبادرة "الممر الهندي الشرق أوسطي الأوروبي "في محاولة لعرقلة مبادرة "الحزام والطريق "الصينية و" شمال جنوب "الروسية، وفرض نظام إقليمي تكون إسرائيل قاعدته عبر لعبها دور صلة الوصل بين الهند من جهة وأوروبا من جهة أخرى[2].

اللوبي الإسرائيلي يكبت أي نقاش جدي حول تقليص الدعم الأمريكي لإسرائيل مستخدما تهم معاداة السامية لتهميش المنتقدين، ما يعكس رفضه لإستراتيجية الكبح التي قد تقلل الدعم العسكري والسياسي الأمريكي لإسرائيل رغم الدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار من غالبية دول العالم والمظاهرات التي خرجت من المدن

[1] ستيفن والث، مرجع سابق.

[2] جمال واكيم، **المحافظون الجدد و"إسرائيل" شبكة الميادين**، 2024.

الأمريكية والأوروبية والضغط الشعبي والإعلامي على الإدارة الأمريكية لسحب دعمها للحرب على غزة وقد حذف حاول البروفيسور جون ميرشايمر، والبروفيسور ستيفن والث في كتابهما الذي أصدر في مارس 2006 بعنوان"اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية "استعرضا فيها أسباب محتملة للدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل والسبب حسبهم هو قوة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، فكتابتهما كانت تتصف بالرصانة العلمية فقد كان للوبي الإسرائيلي الدور في أحداث محورية في تاريخ العالم العربي، كحرب العراق، وتأثير اللوبي على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه لبنان وسوريا وإيران وفلسطين وغيرها. وفي هذا الصدد نجد المفكر الأمريكي، نعوم تشومسكي ينتقد كتاب ميرشايمر ووالث رغم تأكيده على قيمة عملهما، إلا أنه يعتبر أن طرحهما غير منطقي ويتساءل تشومسكي: عن دور المؤسسات الأمريكية عندما ترى اللوبي يدفع بسياسة تضر أمريكا فنجد تشومسكي يجيب عن تسأله بأن المشكلة في إرادة صانع القرار الأمريكي نفسه وذلك للمنفعة الإستثمارية للشركات الأمريكية الكبرى من التعاون مع إسرائيل خاصة شركات السلاح الأمريكية التي تنتفع من الدعم الأمريكي لإسرائيل. فالعلاقة تقرأ بإعتبار إسرائيل جزءا من المشروع الأمريكي في المنطقة لكن رؤية ميرشايمر ووالث في كتابهما كان موجه بالأساس للداخل الأمريكي وتأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية والذي قد يعيق التوجه نحوإستراتيجية التوازن خارج المجال[1].

ستيفن والث يناقش سبع أساطير شائعة لإستراتيجية الكبح (Restraint) في السياسة الخارجية الأمريكية، ويوضح أن هذه الإستراتيجية لا تعني الإنعزال بل تدعوإلى ضبط النفس والتدخل فقط عندما يكون ضروريا للحفاظ على الأمن القومي الأساطير السبعة التي يناقشها هي:

1- المؤيدون للكبح هم انعزاليون مخفيون: يوضح والث أن دعاة الكبح لا يدعون إلى انسحاب كامل من العالم بل إلى توازن القوى مع تدخل محدود ومدروس.

2- الكبح يتطلب توقع تهديدات بشكل تام: يقر والث بأن هناك مخاطر في قراءة التهديدات، لكن هاه المخاطر أقل من مخاطر التدخل المفرط.

3- الكبح يترك فراغا للمنافسين لملئه: يشير إلى أن بعض المناطق ليست ذات أهمية استراتيجية كبرى، وأن ترك الخصوم يتصارعون هناك قد يصب في مصلحة أمريكا.

[1] محرر عرض، **لكتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، المسار للدراسات الإنسانية 2019.

4- **دعاة الكبح لا يهتمون بالقيم:** يؤكد أنهم يؤمنون بنشر القيم الليبرالية عبر القدوة والقوة الاقتصادية وليس عبر التدخل العسكري.

5- الكبح سيشجع الإنتشار النووي: يرى والث أن هذا الإحتمال موجود لكنه ليس حجة كافية ضد الكبح، فبعض الدول ستحصل على أسلحة نووية بغض النظر عن السياسة الأمريكية.

6- الكبح غير ضروري لأن الإنخراط العميق يسير التكلفة: يوضح أن الإنفاق الفاعي كبير جدا ويجب موازنته مع الأولويات الوطنية الأخرى.

7- الكبح سيعيد شخصيات مثل هتلر وستالين: يشير والث إلى أن النزاعات ممكنة دائما مهما كانت السياسة ووجود القوات الأمريكية في أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين لم يكن ليمنع صعود هتلر وستالين فالمشاكل التي أدت إالى الحرب العالمية الثانية كانت أعمق وأشمل مثل معاهدة فرساي التي تركت أوروبا مليئة بالإحتقانات والمواد القابلة للإشتعال يشدد والث على أن سياسة الكبح تعترف بأن الحروب ممكنة دائما وأن الهدف هو تجنب الأخطاء فنجد والث يرد على الخرافة السابعة هو أن الوجود العسكري الأمريكي لم يكن ليمنع هتلر أوستالين وأن النزاعات ممكنة دائما بغض عن الإنتشار العسكري، لذا يجب تحديد المصالح الحيوية وتجنب الحروب المكلفة وغير الضرورية.

المطلب الثاني : مواقف الفاعلين الدوليين من التوجه الأمريكي نحو الكبح

إن دراسة مسار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية توضح بأن هنالك العديد من الإشارات التي تؤكد على تغيير أسلوب هيمنتها، مما قد يؤدي إلى إضعاف دورها وكذلك شرعية قيادتها للنظام الدولي، إن النظر في مسار مستقبل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء المتغيرات الدولية التي تتفاعل بين الدول الكبرى والتطورات داخل هذه الدول، قد بدأ يأخذ أشكال أخرى تعبر عن الواقع التعددي الذي يسود العلاقات بين الدول المشاركة في توجيه النظام الدولي ولعقود قادمة تمثل تحدي للولايات المتحدة.[1]

فحسب ما ذكرنا سالفا أن التفوق العسكري لوحده لا يخلق الهيمنة والعامل الاقتصادي لوحده لا يخلق الهيمنة وغيرها من العوامل فإذا ما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الكبح أو التوازن خارج المجال فما هي مواقف وسلوكيات الفاعليين الدوليين الأخرين سواء كانوا قوى إقليمية أو دولية، وحجم التكيف أو

[1]- نصار الربيعي، مرجع سابق، ص 442.438.

المقاومة التي قد يبديها هؤلاء تجاه هذا التوجه الجديد، إن دراسة مواقف هؤلاء الفاعلين تعتبر مفتاحا لفهم التغيرات المحتملة في موازين القوى العالمية، وتأثيرها على استقرار النظام الدولي وأمن المنطقة بشكل خاص.

يجادل الإستراتيجي الجغرافي السياسي **باراج خانا** بأننا نشهد تحولا تكوينيا في القوة العالمية فإذا كان القرن التاسع عشر ينتمي إلى أوروبا، وفي القرن العشرين للولايات المتحدة، فإن القرن الحادي والعشرين ينتمي الأن إلى أسيا، إذ يتعين النظرفي هذا المطلب عن مواقف الفاعلين الدوليين، خصوصاً القوى الكبرى والإقليمية الصاعدة، التي ستتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيير قواعد اللعبة الأمريكية فكيف تنظر هذه القوى إلى هذا التحول؟ وهل يعتبر فرصة لتعزيز نفوذها، أم تهديداً لمصالحها الجيوسياسية؟ تستعرض أمثلة لمواقف أبرز الفاعلين: الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي.

1- الصين كقوة صاعدة ومهيمنة إقليميا: إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين القوة الصاعدة تتسم بالقلق والأمر الواقع ويمثل الطرفين قطبين يستنبطن صراع حقيقي مؤجل وقد صدقت نبوءة **نابليون بونابرت** عندما قال عن الصين: إنها مارد نائم، اتركوه يغط في نومه، لأنه عندما يستيقظ سيهز العالم.

لا يُعلن الموقف الصيني من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بشكل صريح، إلا أن سلوك الصين في السنوات الأخيرة يعكس وعياً استراتيجياً بوجود توجه أمريكي للانكفاء عن التدخل المباشر، وهو ما تراه بكين فرصة لتعزيز نفوذها في آسيا وأبعد منها.

1. الصين كقوة إقليمية صاعدة؛
2. مبادرة الحزام والطريق؛
3. العلاقات مع إيران وروسيا؛
4. الردع الناعم.

إن تبنّي الولايات المتحدة لاستراتيجية الكبح خارج المجال لا يعني تراجعاً عن دورها العالمي، بقدر ما يعكس إعادة تموضع استراتيجي أكثر عقلانية، غير أن نجاح هذه الاستراتيجية يرتبط بقدرتها على إدارة مواقف الفاعلين الدوليين الذين لا يقفون جميعاً موقفاً واحداً، فبين من يسعى لاستغلال التراجع الأمريكي لتعزيز نفوذه، ومن يتحفظ خشية اختلال التوازن، تبقى الساحة الدولية عرضة لمزيد من التعقيد والتنافس.

إن فهم هذه المواقف ليس ضرورياً فقط لصياغة السياسات، بل أيضاً لاستشراف مستقبل النظام العالمي في ظل عالم تتنازع فيه القوى دون قيادة أحادية واضحة.

في مواجهة التحركات التي تقودها واشنطن وحلفاؤها الأسيويون ضدها، تحركت الصين فبرزت الصين كإحدى أبرز الدول التعديلية غير الراضية عن سلوكيات الدولة المهيمنة– الولايات المتحدة –وطريقة إدارتها للنسق الدولي[1]. ما بين دولة مهيمنة تعمل بكامل طاقتها على ترسيخ هيمنتها والحفاظ على الوضع الحالي، بما في ذلك استخدامها لاستراتيجيات متعددة لإنهاك وإلهاء الخصوم من الدول التعديلية واستنزاف قدراتهم بعيدًا عن أي مواجهة مباشرة، ودولة تعديلية– الصين –تتبنى استراتيجيات مضادة متنوعة للحفاظ على قدراتها وتنميتها وعدم الانجراف إلى الفخاخ المنصوبة لها بواسطة الولايات المتحدة، تقوم الدراسة بتحليل جيواستراتيجي متعدد المستويات لتلك الاستراتيجيات الصينية المضادة في إطار استشرافي.

تلقي الدراسة الضوء على ست من أبرز الاستراتيجيات التي تتبناها وتنتهجها الصين في هذا الإطار، أولها استراتيجية تعديل النسق الدولي الحالي من الداخل(Inside Out Strategy)، حيث تقع الصين بين رغبتها في تعديل توجهات النسق الدولي ليكون أكثر عدلًا، وليخدم أهدافها الاستراتيجية بدلًا من وضعه الحالي الذي يحقق الأهداف الأمريكية فقط لا غير هذا من ناحية، ورغبتها في الحفاظ على النسق الدولي الحالي الذي أسهمت بنيته الهيكلية في صعود الصين وتحقيقها لمكانتها الدولية الحالية من ناحية أخرى، وتتناول الاستراتيجية سبع ساحات للرؤية التعديلية للصين في سبع من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهي: إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واعتماد الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.

أما الاستراتيجية الثانية، فتتناول محاولات الصين تأسيس نسق دولي جديد ومواز للنسق الحالي ونناقش في هذا السياق أبرز المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي قادت الصين زمام المبادرة في تأسيسها والنهوض بها، هذا إلى جانب المبادرات الصينية المختلفة في السياق ذاته، فيتم إلقاء الضوء على كل من: تجمع "بريكس"، وبنك التنمية الجديد، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وكذلك مبادرة الأمن العالمي، ومبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الحضارة العالمية.

[1]- معضلة شيء كيف تواجه بكين تحركات واشنطن وحلفائها الأسيويين، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024.

فيما تركز الدراسة في الاستراتيجية الثالثة على المحاولات الصينية للالتفاف على استراتيجية الاحتواء الأمريكية فيما يعرف بإسم" استراتيجية الاتجاه غربًا "Anticontainment Westward Strategy –، حيت يتم استعراض وتحليل كل من :شبكة القطارات السريعة" الصين – أوروبا"، والممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، و"قناة كرا "في تايلاند، وتأمين مصادر بديلة لإمدادات الطاقة، والشراكة الاستراتيجية مع روسيا، والشراكة الاستراتيجية مع إيران .وتأتي الاستراتيجية الرابعة لتتناول العزم الصيني لتقليل الفجوة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة، بل وتجاوزها، فيما يعرف باسم" استراتيجية التفوق في المنافسة الاستراتيجية Out Competing the US Strategy"، وهي استراتيجية صينية يتم فيها التركيز على محورين رئيسيين، هما: خطة "صنع في الصين 2025"، وخطة "التجديد العظيم الأمة الصينية 2049"، أما الاستراتيجية الخامسة، فتتناول الموقف الصيني تجاه تايوان، فيما يعرف باسم" استراتيجية تايوان"Taiwan Strategy، حيث يتم استعراض الأسس التي تعتمد عليها الصين للتعامل مع مسألة تايون، وهي: خطط الصين لاستعادة تايوان، وتعامل الصين مع استراتيجية الغموض الاستراتيجي الأمريكية تجاه تايوان، وأخيرًا الاستراتيجية السادسة، التي تعرف باسم" استراتيجية تعزيز صورة الصين كدولة قائدة للنسق الدولي"The Role Model Strategy، وترتكز هذه الاستراتيجيه على عدد من المرتكزات الأساسية، وهي لعب دور نشط في القضايا العالمية خاصة فيما يتصل بالقضاء على الفقر والتوزيع العادل للموارد، وتغير المناخ، والأمن والسلم الدوليين، والدبلوماسية الثقافية، والدبلوماسية الإعلامية .في ختام تناول كل من الاستراتيجيات الست، تقدم الدراسة تحليلًا متعمقًا لمدى النجاح الاستراتيجي في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وما إذا كانت الصين ناجحة في تحقيق أهدافها[1].

2 . روسيا: إن مكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبحت أمرا لا ريب فيه، إلا أن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيرا عما كان عليه الحال خلال فترة الإتحاد السوفياتي السابق فالسياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية في إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة[2].

رد فعل روسيا من التحول في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

ترى روسيا في هذا التحول فرصة لإعادة بناء نفوذها في مناطق نفوذها التقليدية، خصوصًا في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى خاصة مع الانسحاب الأمريكي الجزئي من بعض المناطق ورفض واشنطن

[1] إصدارات مركز الأهرام، **الإستراتيجيات الصينية في مواجهة الهيمنة الأمريكية**، 2013-2023.

[2]- نصار الربيعي، مرجع سابق، ص 421.

لتوسيع حلف الناتو بشكل مباشر يفسح المجال أمام موسكو لتعزيز أمنها القومي لكن روسيا تحذر من أن الولايات المتحدة لا تزال تستخدم أدوات دعم غير مباشرة عبر حلفائها، وهو ما تجلى بوضوح في الأزمة الأوكرانية، تُعد الأزمة في أوكرانيا من أبرز تجليات الصراع بين موسكو وواشنطن، حيث تحاول أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو، مما تعتبره روسيا تهديدًا أمنيًا وجوديًا .في رد فعل على الدعم الأمريكي للأوكرانيين سياسيًا وعسكريًا، استخدمت روسيا القوة العسكرية لمنع التوسع الغربي في محيطها، ويشير الكتاب إلى أن موسكو ترى في هذا الدعم جزءًا من استراتيجية كبح أمريكية فعالة وغير معلنة، في حين يُحذر مقال ميرشايمر ووالت من أن التدخلات العسكرية الأمريكية المباشرة تزيد من تعقيد الصراعات وتفجر التوترات في سوريا، تخلت الولايات المتحدة تدريجيًا عن الدور العسكري المباشر، مما أتاح لروسيا أن تصبح اللاعب الأساسي في الصراع السوري، مما يعكس الانتقال إلى استراتيجية" التوازن خارج المجال "التي تمنح هامشًا أكبر للقوى الإقليمية هذا التراجع الأمريكي سمح لروسيا بتوسيع تحالفاتها الإقليمية والدولية، واستخدام نفوذها لإعادة تشكيل النظام الدولي.

يمكن القول أن روسيا تستغل تراجع الانسحاب الأمريكي المباشر لإعادة رسم نفوذها الدولي، وتستخدم الأزمة في أوكرانيا نموذجًا واضحًا للصراع بين الاستراتيجيتين المتناقضتين في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة تقليل تكاليف الهيمنة عبر التركيز على مصالحها الأساسية فقط، تعمل روسيا على استعادة مكانتها كقوة عظمى عبر تحركات إقليمية واستراتيجية مدروسة مع وصول فلاديمير بوتين للحكم، بدأت روسيا تتخذ سياسة أكثر حزما تجاه الغرب، وشرعت في تعزيز قدراتها العسكرية والسياسية لمواجهة التوسع الغربي، خاصة توسع الناتو بإتجاه الشرق، حاولت روسيا إعادة بناء تحالفات مع دول إقليمية مثل الصين وآسيا الوسطى، وكذلك تعزيز دورها في مجلس الأمن الدولي لتأكيد مكانتها كقوة عظمى، إتخدت موسكو موقفا متشددا حيال توسع حلف الناتو وقضايا الأمن الأوروبي.

تنظر روسيا إلى التراجع النسبي في الإستراتيجية الأمريكية كفرصة لإعادة صياغة النظام الدولي على أساس التعددية القطبية هذا يشمل تحالفات بديلة كتحالف البريكس وشنغهاي وتعزيز الشراكات مع الصين، إيران، وبعض الدول الإفريقية.

الحرب الأوكرانية الحالية تمثل تتويجا لهذا الصراع البنيوي، حيث لم تعد روسيا تقبل بالتوسع الغربي على حدودها، تسوق موسكو هذه الحرب كجزء من معركة من أجل مستقبل النظام الدولي وهي تتحدى فيها

ليس فقط كييف بل النفوذ الأمريكي الأوروبي مجتمعا من جانبها ترى أوكرانيا أن تراجع الإلتزام الأمريكي الحازم قبل 2022 هو ما شجع روسيا على التصعيد[1].

روسيا تستغل التراجع الأمريكي كفرصة لإعادة رسم خريطة النفوذ في أوروبا الشرقية، مستفيدة من ضعف الدعم الأمريكي لأوكرانيا، ما يعزز موقفها التفاوضي ويضغط على الغرب لتقديم تنازلات.

ويتجلى إنسحاب واشنطن من بؤر التوتر في "إتفاق الهدنة المحدودة "في مارس 2025 بين بوتين وترامب الذي إقتصر على وقف استهداف منشآت الطاقة فقط، مع مطالب روسية بوقف إعادة تسليح أوكرانيا ووقف الدعم الغربي من منظور ستيفن والث وجون ميرشايمر، اللذين يروجان لنظرية التوازن خارج المجال، فإن التراجع الأمريكي عن التدخل المباشر في أوكرانيا يعكس استراتيجية تهدف إلى تقليل الإنخراط العسكري المباشر والإعتماد على حلفاء إقليميين لموازنة القوى مما قد يشجع روسيا على توسيع نفوذها، لكنهم يؤكدون أن واشنطن يجب أن تحافظ على توازن القوى مع روسيا والصين لتجنب تحالفات معادية أكبر في الحالة الأوكرانية، كما عبر بوتين عن ضرورة وقف إعادة تسليح كييف وإيقاف المساعدات الغربية[2].

3. الإتحاد الأوروبي:

يمثل الإتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي وقوة مرشحة لتكوين قطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنه يشمل مساحة واسعة من العالم تتنوع حضاريا وثقافيا.

إن بروز أوروبا كفاعل أساسي على الساحة الدولية يرجع إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بعد إعلان خطة إنشاء سوق أوروبية مع توقيع اتفاقية ماستريخت عام 1992 وإطلاق عملتها الموحدة "اليورو" عام 1999 لتشكل نقطة نحول جديدة دفع بها إلى التمكن من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وبالنظر إلى أهمية الشؤون الدولية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي فإن التعاون الوثيق بينهما كان عاملا حاسما في تحديد المدى الذي ستبلغه العقيدة المعاكسة للإقتصاديين.

[1]– كرار حيدر سالم السعيدي، **روسيا الإتحادية وإستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي**، ط1، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، 2024، ص 40–45.

[2] ستيفن والث وجون ميرشايمر، مرجع سابق.

يرى باراج خانا أن توسع الإتحاد الأوروبي أصبح دائرة قوية تفتح أسواقا جديدة لتقلل الإعتماد على الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو مايعتبر خطوة حاسمة في سبيل بناء أي قوة عظمى مستقلة.

إن الأمريكيون يدركون جيدا أن الوحدة السياسية الأوروبية إذا تمت فستؤدي إلى قيام قطب استراتيجي قوي يمنكنه التأثير على طبيعة التوازنات الدولية في المرحلة المقبلة بشكل تكون الولايات المتحدة المتضرر الأكبر من ورائه[1].

رغم العلاقة الخاصة بين الطرفين، هناك شكوك حول مستقبل هذه العلاقة بسبب تحولات النظام الدولي وتراجع الهيمنة الأمريكية، مما يضع الإتحاد الأوروبي على مفترق طرق مع خيارات صعبة لتحقيق استقلاليته الإستراتيجية.

الإتحاد الأوروبي يسعى لتحرير قراره السياسي من الهيمنة الأمريكية، خصوصا في قضايا الشرق الأوسط وعملية السلام، حيث يرى أن دوره هامشي ومكمل للولايات المتحدة بسبب محدودية قدراته العسكرية وإعتماده الأمني عليها، لكن الإتحاد الأوروبي لا يزال يواجه انقسامات داخلية وتحديات في توحيد موقفه السياسي والأمني، مما يعقد قدرته على تعويض تراجع الدور الأمريكي بشكل كامل فموقف الإتحاد الأوروبي يتسم بالقلق من فقدان الحماية الأمريكية وعم جاهزية أوروبا لتحقيق استقلال استراتيجي كامل[2].

قد يرى الإتحاد الأوروبي في هذا التحول تهديدا للأمن الجماعي، لا سيما بعد توتر العلاقات عبر الأطلسي ويتجلى ذلك في:

- الدعوة إلى إستقلالية دفاعية أوروبية؛
- تعزيز الناتو رغم الشكوك في إلتزام الولايات المتحدة طويل الأمد؛
- محاولة ملء الفراغات الدبلوماسية في الساحل والشرق الأوسط.

إن التوجه الأمريكي نحو الكبح يفرض على الإتحاد الأوروبي إعادة التفكير في موقعه ودوره وبين خيار البقاء في فلك التبعية، وخيار المغامرة بالإستقلال، يبرز مسار تيار ثالث أكثر عقلانية: بناء شراكة استراتيجية قائمة على المرونة، تراعي المصالح الأوروبية دون الإضرار بعلاقة الأطلسي التاريخية ويحتمل أن يستمر هذا

[1] ناصر الربيعي، مرجع سابق ص 408-412.

[2] فهد المضحكي، **ماكرون هل يكسر طوق الهيمنة الأمريكية على القرار الأوروبي**، ايلاف، 2023.

التذبذب إلى أن يتمكن الإتحاد من تجاوز تحدياته البنيوية والسياسية، وبناء رؤية موحدة تعيد له الفاعلية في النظام العالمي.

تتباين المواقف ففرنسا مثلا تدعو إلى بناء استقلال استراتيجي أوروبي يمكن القارة من الدفاع عن مصالحها دون انتظار قرار أمريكي في المقابل، لا تزال دول كألمانيا وبولندا متمسكة بالضمانة الأمريكية، خصوصا في الجانب العسكري أي تبعية تكنولوجية وتسليحية للولايات المتحدة، فالكبح الأمريكي، بقدر ما يشكل تحديا للقيادة الأوروبية، إلا أنه أيضا يفتح المجال أمام بروكسل لصياغة دور جديد يتماشى مع التحولات الجيوسياسية المعاصرة وتحقيق ذلك يتطلب إرادة سياسية متماسكة، وتنازلات متواصلة على مسنوى السياسات والمصالح الوطنية، هذا التوجه ولد لدى أوروبا شعورا بالحاجة إلى الإعتماد على الذات في المسائل الدفاعية والاقتصادية، تحسبا لأي فراغ في الإلتزامات الأمريكية وتفادي الهشاشة في حالة غياب الدعم الأمريكي، خصوصا في الأزمات الكبرى مثل الغزو الروسي لأوكرانيا وكذلك السياسات الاقتصادية خلال الرئاسة الأولى لدونالد ترامب عند فرضه رسوم جمركية على الفولاذ والألمنيوم الأوروبي، دفعت أوروبا إلى التفكير في تقوية استقلالها الاقتصادي، وتطوير مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا كل ذلك رسخ قناعة أوروبية بضرورة إمتلاك هامش من الإستقلالية ،تحسبا لسيناريوهات لا يكون فيها التوافق عبر الأطلسي مضمونا.

ملخص الفصل الثالث:

ركز هذا الفصل على دراسة التأثيرات العملية لاستراتيجية الكبح على الدور والنفوذ الأمريكيين في النظام الدولي، مع تحليل ردود الفعل الداخلية والخارجية تجاه هذا التوجه الجديد.

من الناحية الداخلية، يناقش الفصل التحديات التي تواجه استراتيجية الكبح داخل الولايات المتحدة، مثل مقاومة بعض الجهات الفاعلة كالمؤسسات العسكرية واللوبيات الاقتصادية، التي قد ترى في تقليص التدخلات العسكرية تهديدًا لمصالحها، كما يتناول الفصل الضغوط السياسية والإعلامية التي تؤثر على قدرة صناع القرار على تبني وتنفيذ هذه الاستراتيجية بفعالية.

أما على الصعيد الدولي، فيبرز الفصل كيف يفسر الحلفاء تقليص الالتزام الأمريكي بالتزامات عسكرية مباشرة على أنه ضعف أو تراجع، مما يدفعهم لمحاولة تعزيز قدراتهم الذاتية أو البحث عن تحالفات جديدة. بالمقابل، يحاول المنافسون مثل الصين وروسيا استغلال هذا الفراغ لتعزيز نفوذهم الإقليمي والدولي.

ويخلص الفصل إلى أن استراتيجية الكبح لا تعني انسحابًا كاملاً من الساحة الدولية، بل تمثل إعادة توازن ذكية بين الحضور العسكري المباشر والوجود الدبلوماسي والسياسي غير المباشر، كما تؤكد أن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على قدرة الولايات المتحدة على إدارة علاقاتها مع حلفائها ومواجهة المنافسين بشكل يحافظ على مكانتها القيادية دون الدخول في صراعات مكلفة.

في النهاية، يشير الفصل إلى أن استراتيجية الكبح توفر نموذجًا مستدامًا للحفاظ على النفوذ الأمريكي في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، لكنها تظل معرضة للتحديات التي تتطلب مرونة سياسية واستراتيجية مستمرة.

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة عبر طرحها استراتيجية الكبح، أن هذا التوجه لم يعد مجرد إجتهاد، بل تحول تدريجيا إلى أحد الأطر الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في سياق عالمي متغير تتزايد فيه كلفة التدخلات العسكرية وتتراجع فيه نجاعة المقاربات التقليدية للهيمنة.

لقد بين التحليل أن تبني الولايات المتحدة لنهج الكبح يعكس رغبة استراتيجية في حماية مصالحها الحيوية بأقل التكاليف الممكنة، من خلال تقليص الإنخراط العسكري المباشر والإعتماد على أدوات بديلة أكثر مرونة وفعالية. كما تبين أن هذا التوجه يوظف لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق مبدأ التوازن من الخارج، وهو ما يتيح للولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها دون استنزاف مواردها.

أكدت الدراسة كذلك أن استراتيجية الكبح لا تعني انسحابا أمريكيا كاملا من النظام الدولي، بل تمثل إعادة تموقع ذكية تتيح لصناع القرار الأمريكيين هامشا أوسع لتقدير الأولويات الجيوستراتيجية، مع التوجه نحو بناء تحالفات انتقائية، واستخدام القوة بشكل محسوب وغير مباشر.

أعتبرت الدراسة أن إستراتيجية الكبح تعد من أكثر الإستراتيجيات استجابة لمتغيرات البيئة الدولية المعاصرة، بما يحقق توازنا أكثر عقلانية بين الأهداف الدبلوماسية والإنتشار العسكري، ويضمن للولايات المتحدة استمرار الهيمنة بطريقة أكثر استدامة وفعالية في زمن الأزمات. كما أنها تعبر عن إنتقال مدروس من منطق التسيير الذكي للنفوذ.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التنتائج تعكس فهم التحولات العميقة التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية فكان التوجه نحو استراتيجية الكبح (Restraint) كخيار بديل، هذه النتائج بناءا على الإشكالية المطروحة وفرضيات الدراسة ومجموعة الأسئلة الفرعية كالتالي :

لقد أبرزت هذه الدراسة أن إستراتيجية الكبح تمثل بالفعل توجها بديلا في السياسة الخارجية الأمريكية، يختلف بشكل جوهري عن الإستراتيجيات التدخلية السابقة فعلى الرغم من أنها لا تعني الإنعزال، إلا أنها تظهر رغبة الولايات المتحدة في تقليص تدخلاتها العسكرية المباشرة.

كما يجب أن تضطلع الولايات المتحدة بدور قائد عالمي ولكن بشكل غير مباشر، حيث تركز على تحقيق الاستقرار العالمي عبر استراتيجيات اقتصادية ودبلوماسية بدلا من الإنغماس في التدخلات العسكرية

المكلفة، تشمل أليات جديدة كالتحالفات وفرض العقوبات الاقتصادية بالإضافة على تعزيز شبكة من الشراكات الدبلوماسية مع الحلفاء.

تؤكد النتائج صحة الفرضيات بأن استراتيجية الكبح ليست فقط بديلا عسكريا، بل هي أيضا تغيير في فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تسعى واشنطن إلى الحفاظ على نفوذها الدولي من خلال استخدام قوة ناعمة ، وتعاون مع حلفاء اقليميين وعالميين. ومع التحديات العالمية المتزايدة ،تظل هذه الإستراتيجية ضرورية لضمان استمرارية القيادة الأمريكية.

حاولت هذه الدراسة ربط التحولات الجذرية التي طرأت على توجهات الولايات المتحدة في ظل النظام الدولي المتغير بالإطار النظري الواقعي الجديد ونظرية الدور، مما وفر فهما متكاملا لكيفية تطور السياسة الخارجية الأمريكية لتتوافق مع واقع جديد تهيمن فيه القوى الصاعدة ويزداد فيه تعقيد التحديات العالمية.

تندرج هذه الدراسة ضمن بحوث الدراسات الإستراتيجية التي تسعى إلى فهم ديناميكيات السياسة الخارجية للدول العظمى، وهي تركز على الموازنة بين الحفاظ على المصالح الوطنية وتقليل المخاطر والتكاليف المرتبطة بالتدخلات العسكرية التقليدية، مما يجعلها إسهاما مهما للباحثين وصانعي القرار على حد سواء.

في ضوء التغيرات العالمية المتسارعة، تؤكد الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد تتبع نهج الهيمنة المطلقة بالوسائل العسكرية وحدها، بل تتبنى استراتيجيات متطورة تجمع بين ضبط النفوذ والمرونة في التفاعل الدولي.

تفتح هذه الدراسة آفاقا جديدة للبحث والتحليل في ميدان الإستراتيجيات الكبرى، مما يثري المعرفة ويزود المهتمين بأدوات فكرية منهجية لإستشراف مستقبل السياسة الأمريكية على الساحة الدولي.

موضوع استراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الأمريكية له أهمية في الدراسات الواقعية الحديثة، وخاصة تلك التي طرحها مفكرو الواقعية الجديدة مثل ستيفن والث وجون ميرشايمر، إذ يمثل كل من والث وميرشايمر صوتين بارزين في إطار الواقعية الجديدة، حيث قدما تحليلاً متعمقاً لسلوك القوى الكبرى في النظام الدولي، وركزا على أهمية ضبط النفوذ وتوازن القوى كوسائل للحفاظ على الأمن الوطني والاستقرار الدولي، وبتطبيق هذه النظريات على واقع السياسة الأمريكية المعاصر، وفي ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وصعود قوى دولية منافسة، فقد تناولت الدراسة مفهوم الكبح كما عرضه ستيفن والث، الذي يرفض الانعزال

ويدعو إلى إدارة النفوذ بحكمة ومرونة، وهو توجه يعكس رؤية واقعية متجددة تتفق مع تحليلات ميرشايمر حول صراع القوى.

قدمت الدراسة إسهاماً يربط بين الرؤية الفكرية المعاصرة والتغيرات العملية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في عالم متغير.

وفي الأخير لايسعنا القول إلا أن نستحضر رمزا فنيا عبر عنه الفنان الإسباني سلفادور دالي في لوحته الشهيرة عام 1943 "طفل الجيوبوليتيكا يراقب ولادة الإنسان الجديد" هذا الطفل، الذي يشق طريقه بعنف، يمثل ولادة عالم جديد تتصارع فيه القوى الكبرى على النفوذ والهيمنة تماما كما تعكس اللوحة التحولات العميقة في النظام الدولي.

إن السياسة الخارجية الأمريكية اليوم وفق لهذه لمقاربة، كما الطفل في لوحة دالي، تواجه تحديات معقدة في عالم متغير، حيث لا يمكن فرض الهيمنة بالقوة وحدها فقد قيل في بعض الأحيان وكتعبير مجازي عن لوحته "إن الطفل الخارج من البيضة يمثل روح العصر الجديد.

قائمة المصادر والمراجع

LES REFERENCES

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

أبو الإسعاد محمد، أمريكا جذور الغزو والعولمة، القاهرة، سينا للنشر

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، 2009.

إسلام عيادي، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2021 "كتاب جماعي دولي محكم"، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/ برلين، 2021.

بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، (تر: أمل الشرقي)، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

جورج فريدمان، الأعوام المائة القادمة: إستشراف للقرن الحادي والعشرين، ط 1، (تر: منار محمود محمد)، دار الفرقد، دمشق، 2019.

جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى.(تر: مصطفى محمد قاسم)،جامعة الملك سعود الرياض مركز الترجمة بالجامعة،2016 .

دونالد إي إبيلسون، هل مؤسسات الفكر ذات أهمية؟ تقييم تأثير مراكز السياسة العامة، (تر: خلود غائب العتيبي)، مركز البحوث و التواصل المعرفي، الرياض، 2012.

سليمة طيان وعادل زقاغ، تحول القوة في العلاقات الدولية: المحددات الثانوية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد رقم 12، العدد03، الجزائر، 2023/07/01، ص 192.

شاهر إسماعيل الناصر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب 2009.

صاموئيل هنتنغتون، إعادة صنع النظام العالمي: صدام الحضارات، (تر: طلعت الشايب)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، (العراق، دار مجدلاوي، 2009).

فهد المضحكي، ماكرون هل يكسر طوق الهيمنة الأمريكية على القرار الأوروبي، ايلاف، 2023.

فو كوياما فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، (تر: حسين الشيخ)، بيروت، دار العلوم العربية، 1992.

كرار حيدر سالم السعيدي، روسيا الإتحادية وإستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، ط1، دار الورشة الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، 2024.

لارا حسين علي، المؤسسات الفاعلة في الرأي العام الأمريكي وأثرها على أهم القضايا الداخلية والخارجية بعد عام 2001، ط1، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، 2022.

محمد الدبار، تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات، المعهد المصري للدراسات، 2019.

محمد عبد الله العلي، مراكز الفكر في عالم متغير: التحولات والأدوار والتحديات، ط 1، مركز تريندز للبحوث والإستشارات، 2024.

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، 2013.

محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط4، دار الفجر، 2014.

محمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، 2012.

مركز الحرب الناعمة للدراسات، الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية، ط 1، لبنان، 2014.

الرسائل والأطروحات

إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمركية إتجاه الشرق الأوسط 2008.2018، (مذكرة تخرج ماستر في العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017.

بلحمدو عبير، أطروحة تراجع الدور الأمريكي العالمي في النسق الدولي المعاصر دراسة في أدبيات المفكرين الأمريكين الإنتصاريين والأفوليين، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.تاراطة غثمان، النظريات مابعد الوضعية في العلاقات الدولية: النظرية البنائية نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الدراسات العليا، جامعة السليمانية العراق، 2018.

خولة جغبلو، تحليل السياسة الخارجية، محاضرات ألقيت على الطلبة تخصص علاقات دولية، جامعة باجي مختار .كلية الحقوق والعلوم السياسية عنابة، 2022.

رملي فهيم، محاضرات تحليل السياسة الخارجية، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثالثة علاقات دولية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، قسم العلوم السياسية، 2021.

سالم حمزة، تأثير الملف النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2023.عادل علي سليمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية1991 –2017 المنظور الأمريكي :دراسة حالة، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2018.

فضيل شريف أسيا، البعد العسكري في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل الوضع الدولي الجديد،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2011.

منصور أبو كريم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة وتأثيرها على أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط 2001م-2016م (العراق وسوريا دراسة حالة)، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مركز دراسات الدكتوراه، جامعة القاضي عياض مراكش، 2021.

هبة محمد عباس العكيلي، تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011-2012)، (رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن: كلية الأداب والعلوم قسم العلوم السياسية)، 2021.

وائل محمود كلوب، "دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001–2009)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

المقالات والدراسات على شبكة الأنترنت

RT Arabic، حقبة تكتلات: الولايات المتحدة تستعد لإنشاء تحالف جديد ضد الصين، قناة تلفزيونية، تاريخ النشر: 29 مارس 2024.

إبراهيم درويش، بعد تخلي ترامب عن أوروبا حلفاء أمريكا الأسيويون يتساءلون هل سيأتي الدور عليهم، جريدة القدس، 23 فيفري 2025.

أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنتا وإلى ميرشايمر "دراسة تقويمية "، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

إسماعيل نوري الربيعي، "هنتنغتون وصدام الحضارات،" إيلاف، 07 يوليو2008، تم الاطلاع عليه في 10 ماي 2025 .https://elaph.com/Web/ElaphWriter .

إصدارات مركز الأهرام، الإستراتيجيات الصينية في مواجهة الهيمنة الأمريكية، 2013-2023.

أمريكا في الشرق الأوسط بين فقدان الإحترام وضياع الهيبة. دون ذكر المؤلف، SWI SWISSINFO /CH

أنور محمد فرج محمود وباخان اكونجم الدين، "تفسير النظرية الواقعية الجديدة للفاعلين الدوليين: دراسة تطبيقية على نماذج مختارة، " العراقية المجلات الأكاديمية العلمية، 22 أكتوبر 2019.

براءة الحمدو، أفغانستان . المأزق الإقليمي إثر الانسحاب الأمريكي، المعهد المصري للدراسات، 30 يوليو2021.

بسمة خليل نامق، عرض كتاب الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مجلة دراسات دولية.

جمال واكيم، المحافظون الجدد و"إسرائيل" شبكة الميادين، 2024.

جورج فريدمان "عقيدة ترامب"، ترجمة سحقي سمر، إدراك للدراسات والإستشارات، 2 أكتوبر2018، مترجم عن موقع Geopolitical Futures.

جون ميرشايمر، ستيفن والتّ ، التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى " ترجمة: جلال خشيب، إدراك للدراسات والإستشارات، 10 مارس 2017.

زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (ايران وكوريا الشمالية)، ط1، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021.

ستيف تشان، تحدي النظام الليبرالي: المهيمن الأمريكي بإعتباره قوة تعديلية، ترجمة: جلال خشيب، العدد 5، إدراك للدراسات والإستشارات.

ستيفن والت، "الكبح لا يعني العزلة"، فورين بوليسي، 12 يوليو2019، ترجمة جلال خشيب، المعهد المصري للدراسات. -retreat/http://foreignpolicy.com/2019/07/12/restraint-mean-not-does

ستيفن والت، نهاية العصر الأمريكي، مجلة "المصلحة الوطنية"، ترجمة محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، 2012.

سيد جبيل، ماذا تعني عودة طالبان لحكم أفغانستان؟،
https://www.youtube.com/watch?si=JDiVNZXjWoi6pjs5&v=_YtPP-g__2A&feature=youtu.be، تم الإطلاع 12 ماي 2025.

عبد الحق دحمان، أهمية مراكز الفكر في صنع السياسات الخارجية للدول، مركز المجدد للبحوث والدراسات.

عبيد الحليمي، توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين"شؤون إستراتيجية، العدد 11 يونيو2022.

علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة الأحادية القطبية، سياسات عربية، العدد 38 ، 2022.

علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها، مركز الجزيرة للدراسات، 19 جويلية 2021.

محرر عرض، لكتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، المسار للدراسات الإنسانية 2019.

محمود البازي، نظرية التوازن من خلف البحار وواقع العلاقات الأمريكية . الإيرانية، مركز الجزيرة للدراسات.

مريم مخلوف " نظرية الدور في العلاقات الدولية Role Theory In International Relations الموسوعة السياسية، 10. 06.2017، تاريخ أخر دخول: 28. 04.2025 13:04، متاح على الرابط التالي https:// : org/dictionary/ /political_encyclopedia/. نظرية الدور في العلاقات الدولية .

مصطفى عيد إبراهيم، المحددات الثلاث: كيف ترسم واشنطن خريطتها العسكرية خارج الحدود، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 2024.

معضلة شيء كيف تواجه بكين تحركات واشنطن وحلفائها الأسيويين، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2024.

موسوعة الهولوكوست. " تأثير الحرب العالمية الأولى." متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة. تم الاطلاع عليه في 10 ماي 2025. https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/world-war-i-impact

ناهد شعلان، إستراتيجية أمريكية شاملة لمواجهة نفوذ روسيا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، think tank، 2016.

نوح فسيفس، الولايات المتحدة الأمريكية ومتاهة الإستراتيجية الكبرى، الجزيرة نت، 2017.

نصوص وتقارير:

وثيقة الدستور الأمريكي، المادة الأولى، القسم الثامن.

خطابات:

خطاب الرئيس جو بايدن حول الانسحاب من أفغانستان، البيت الأبيض، 16 أغسطس 2021، متاح على الرابط:

https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/08/16/remarks-by-president-biden-on-afghanistan/

هيلاري كلينتون "قرن المحيط الهادئ الأمريكي" ,"America's Pacific Century," Hillary Clinton
Foreign Policy,October 11, 2011,https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/.

المراجع باللغة الأجنبية:

Flint, colin (2016). Introduction to Geopolitics (3rd ed). London &New York: Routledge. Translation from English by the researcher and remains faithful to the original meaning.

John j. Mearsheimer and Stephen, Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy. Foreign Affairs, vol. 95, no. 4,2016, pp. 70-83 (Translated by the author). M

PBS American Experience. "How Did 'In God We Trust' Become the National Motto?" YouTube video,. https://www.youtube.com/watch?v=GAY-06A3RWU (تم الاطلاع عليه في 10 May 2025).

The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities john ; j mearsheimer yale University Press, 2018.

https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315640044/introduction-geopolitics-colin-flint

U.S. Central Intelligence Agencyو*The World Factbook – United States*, 2024, accessed May 9, 2025, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/united-states/.

الملاحـــق

الملحق 1:

Artist Salvador Dali

المصدر : علياء عصام الدين ، "طفل الجيوبوليتيك " وروح العصر الحديث ، رؤية الإخبارية ،13 ماي2017.

تناولت الكاتبة مقالة عن لوحة "طفل الجيوبولتيك " للفنان سلفادور دالي اللوحة عبرت عن روح العصر الحديث من منظور جيوسياسي و فني .

الملحق : 2

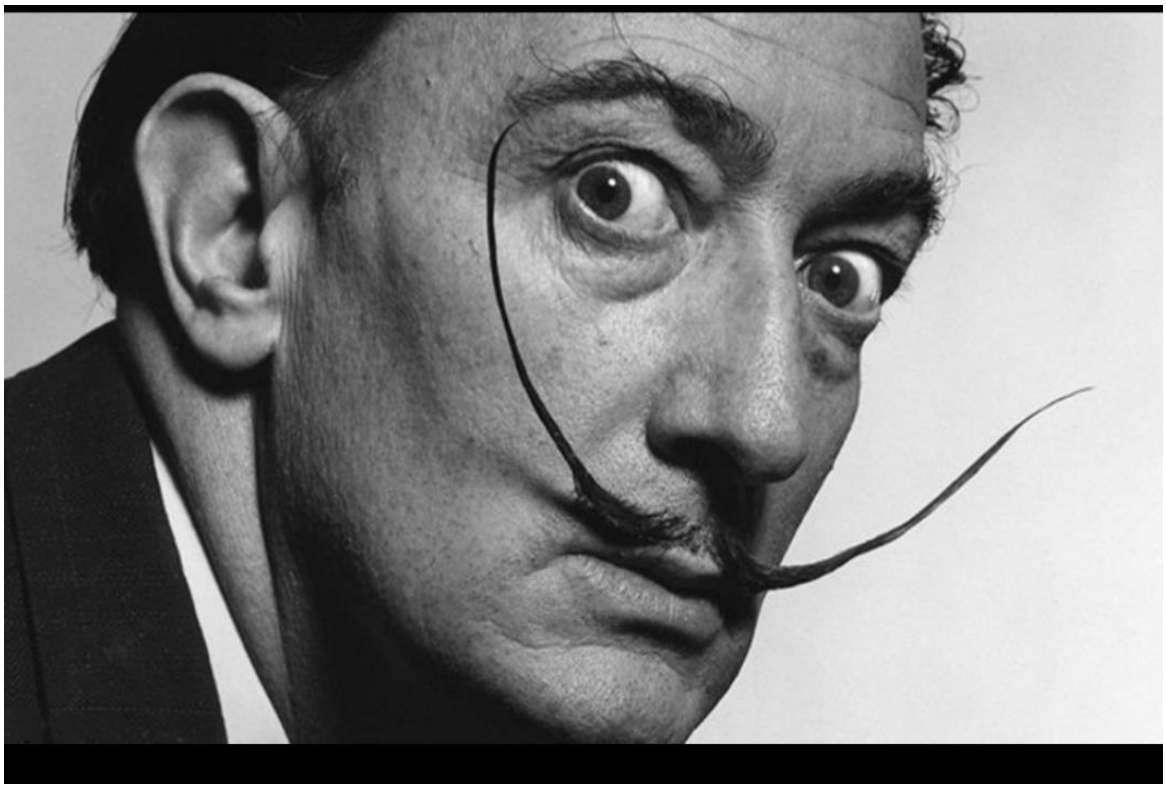

الرسام الإسباني سيلفادور دالي

الرابط :https://www.gettyimages.com/photos/salvador_dali_portrait

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء II

مقدمة..... أ

أسباب إختيار الموضوع .....ب

إشكالية الدراسة: ..... ج

فرضيات الدراسة:.....د

أهمية إختيار الموضوع: .....د

أهداف الدراسة: ..... هـ

نظريات الدراسة: ..... هـ

مناهج الدراسة: .....و

الصعوبات: ..... ح

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الاخرى 2

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية 2

المطلب الثاني: الإرتباط اللغوي والتداخل المفاهيمي بين السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة 4

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات 6

المطلب الأول: الثوابت والمحددات في صنع القرار في السياسة الخارجية..... 6

المطلب الثاني: السياسة الخارجية في عالم متغير والحاجة إلى إعادة بناء المفاهيم..... 8

ملخص الفصل التمهيدي 10

الفصل الأول:

السياسة الخارجية الأمريكية العوامل المؤثرة والجهات الفاعلة في صنع القرار

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية 12

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.....12

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في النظرية الواقعية الجديدة 23

المبحث الثاني: محددات وأدوت السياسة الخارجية الأمريكية 26

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.....26

المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.....32

ملخص الفصل الأول 35

الفصل الثاني

مؤشرات التوجه نحو إستراتيجية الكبح في السياسة الخارجية الامريكية

المبحث الأول: الأساس الفكري لإستراتيجية الكبح وإتجاهات التوجه نحوتبنيها.....38

المطلب الأول: مفهوم ومبررات نشأة إستراتيجية الكبح وأدواتها 39

المطلب الثاني: الانسحاب من بؤر التوتر والتعامل مع الخصوم الإستراتيجيين.....50

المبحث الثاني : الإنكفاء الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية.....62

المطلب الأول : ترشيد إستخدام القوة العسكرية 62

ملخص الفصل الثاني.....68

الفصل الثالث

إنعكاسات إستراتيجية الكبح على النفوذ الأمريكي والتوازن الدولي

المبحث الأول: إنعكاسات الكبح على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية 71

المطلب الأول: تأثير الكبح على نفوذ الولايات المتحدة في النظام الدولي 71

المطلب الثاني : النفوذ الأمريكي بين الإنكفاء الإستراتيجي وإعادة تشكيل دوره الريادي ...74

المطلب الأول : الجدل الداخلي الأمريكي حول استراتيجية الكبح وإعادة تقييم الدور القيادي 79

المطلب الثاني : مواقف الفاعلين الدوليين من التوجه الأمريكي نحو الكبح 83

ملخص الفصل الثالث: 91

الخاتمة 92

قائمة المصادر والمراجع 96

الملاحـــق.....104

الفهرس 107

ملخص الدراسة:..... 111

ملخص الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن مجال الدراسات الإستراتيجية وتحليل السياسة الخارجية، حيث تهدف إلى استجلاء التحولات التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تحليل مقاربة" استراتيجية الكبح (Restraint) "كما قدمها المفكر الواقعي الأمريكي ستيفن والت .وقد جاءت هذه الدراسة استجابة لسياق دولي متغير يتميز بتصاعد التعددية القطبية، وتراجع فعالية المقاربات التدخلية، وعودة الصراع بين القوى الكبرى إلى الواجهة، مما فرض على الولايات المتحدة إعادة النظر في أسس استراتيجيتها الكبرى.

انطلقت الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن استراتيجية الكبح، في صيغتها المعاصرة، تمثل أداة فعالة لإعادة ضبط الدور الأمريكي في العالم، من خلال تقليص التدخلات العسكرية، والتركيز على أدوات التأثير غير المباشر، وتوظيف التحالفات بطريقة انتقائية تخدم المصلحة القومية الأمريكية دون الانزلاق في التزامات أمنية مرهقة .وقد استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي– الوصفي، مدعومًا بالقراءة النظرية في أدبيات المدرسة الواقعية، خاصة الواقعية الدفاعية التي ينتمي إليها والت والهجومية التي ينتمي اليها جون ميرشايمر.

ومن خلال تحليل مجموعة من مقالات جون ميرشايمر وستيفن والت في مجلات وصحف دولية مرموقة مثل**Foreign Policy**، يتضح أن التحول نحوالكبح لا يعني الانعزال، بل يمثل محاولة واعية لإدارة القوة بحكمة، وفق مبدأ" التوازن من الخارج "أوما يُعرف بـ **Offshore** **Balancing**". ويتجلى هذا التوجه في الانسحاب التدريجي من بؤر التوتر، وإعادة توجيه الموارد نحو مواجهة تحديات استراتيجية كبرى مثل صعود الصين وتزايد نفوذ روسيا.

تُبرز هذه الدراسة أن الفكر الواقعي، رغم ما يُؤخذ عليه من تحفظات، لا يزال يوفر أدوات تحليلية مهمة لفهم سلوك الدول الكبرى. كما تفتح الدراسة آفاقًا لفهم جديد لعلاقات القوة، وتوازن المصالح، ودور النخب الفكرية ومراكز البحث الامريكية في صياغة الاستراتيجيات الكبرى، مما

يمنحها قيمة أكاديمية وعملية في آن واحد، فالمصالح العالمية الأمريكية واسعة، وأن الإجراءات المتخذة لتعزيز هذه المصالح يجب أن تكون متأنية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، استراتيجية الكبح أو التوازن من الخارج، الواقعية الجديدة، الانسحاب الاستراتيجي، التعددية القطبية.

Abstract:

This study falls within the domain of strategic studies and foreign policy analysis. It seeks to elucidate the transformations in the United States's foreign policy orientation by examining the strategy of restraint as articulated by American realist scholar Stephen Walt. Conducted in the context of a shifting international system—marked by the emergence of multipolarity, the waning efficacy of interventionist paradigms, and the resurgence of great power rivalry—this research aims to explore how such dynamics have compelled the U.S. to reconsider the foundations of its grand strategy.

The central hypothesis posits that the contemporary formulation of the restraint strategy offers an effective mechanism for recalibrating America's global role. It emphasizes reducing direct military engagements, leveraging instruments of indirect influence, and adopting a selective approach to alliances that prioritizes national interests while avoiding costly security entanglements.

Methodologically, the study employs a descriptive-analytical approach supported by a theoretical framework rooted in defensive realism, the school to which Walt adheres.

An analysis of Walt's writings—particularly his contributions to influential platforms such as Foreign Policy—reveals that restraint is not synonymous with isolationism. Rather, it reflects a deliberate effort to manage American power prudently, in line with the logic of offshore balancing. This orientation is evident in the strategic withdrawal from volatile regions like the Middle East and the reallocation of resources toward addressing emergent challenges such as China's ascendancy and Russia's assertiveness.

The study underscores the enduring relevance of realist thought in interpreting the strategic behaviour of great powers. It also sheds light on the role of intellectual elites and policy think tanks in shaping U.S. grand strategy, thereby offering both academic insight and practical relevance. In an era of expansive global interests, the United States must pursue strategies that are both restrained and resilient.

Keywords: Us foreign policy, off- shore balancing strategy, neorealism, strategic withdrawal, multipolarity.

Résumé de l'étude :

Cette étude s'inscrit dans le champ des études stratégiques et de l'analyse de la politique étrangère. Elle vise à explorer les évolutions des orientations de la politique étrangère américaine à travers une analyse de la « stratégie de retenue », telle que présentée par le penseur réaliste américain **Stephen Walt.** Cette étude répond à un contexte international en mutation, caractérisé par une multipolarité croissante, une efficacité déclinante des approches interventionnistes et le retour au premier plan des conflits entre grandes puissances. Cela a contraint les États-Unis à reconsidérer les fondements de leur grande stratégie.

L'étude part d'une hypothèse centrale : la stratégie de retenue, dans sa forme contemporaine, constitue un outil efficace pour redéfinir le rôle des États-Unis dans le monde en réduisant les interventions militaires, en privilégiant les outils d'influence indirects et en utilisant les alliances de manière sélective pour servir l'intérêt national américain sans s'engager dans des engagements sécuritaires contraignants.

L'étude a adopté une approche analytique-descriptive, étayée par une lecture théorique de la littérature réaliste, en particulier du réalisme défensif, auquel appartient Walt, et du réalisme offensif, auquel appartient **John Mearsheimer.** L'analyse d'un recueil d'articles de **John Mearsheimer et Stephen Walt** parus dans de prestigieux magazines et journaux internationaux tels que **Foreign Policy** montre clairement que le virage vers la retenue ne signifie pas isolationnisme, mais plutôt une tentative consciente de gérer judicieusement la puissance, selon le principe de l'**« équilibrage offshore »**. Cette tendance se manifeste par un retrait progressif des foyers de tension et une réorientation des ressources vers la résolution de défis stratégiques majeurs tels que la montée en puissance de la Chine et l'influence croissante de la Russie.

Cette étude souligne que la pensée réaliste, malgré ses réserves, fournit toujours des outils d'analyse importants pour comprendre le comportement des grandes puissances. Elle ouvre également de nouveaux horizons pour comprendre les relations de pouvoir, l'équilibre des intérêts et le rôle des élites intellectuelles et des groupes de réflexion américains dans l'élaboration de grandes stratégies, lui conférant une valeur à la fois académique et pratique. Les intérêts mondiaux de l'Amérique sont vastes, et les mesures prises pour les promouvoir doivent être délibérées.

Mots-clés : politique étrangère américaine, stratégie de retenue ou d'équilibrage offshore, néoréalisme, retrait stratégique, multipolarité.